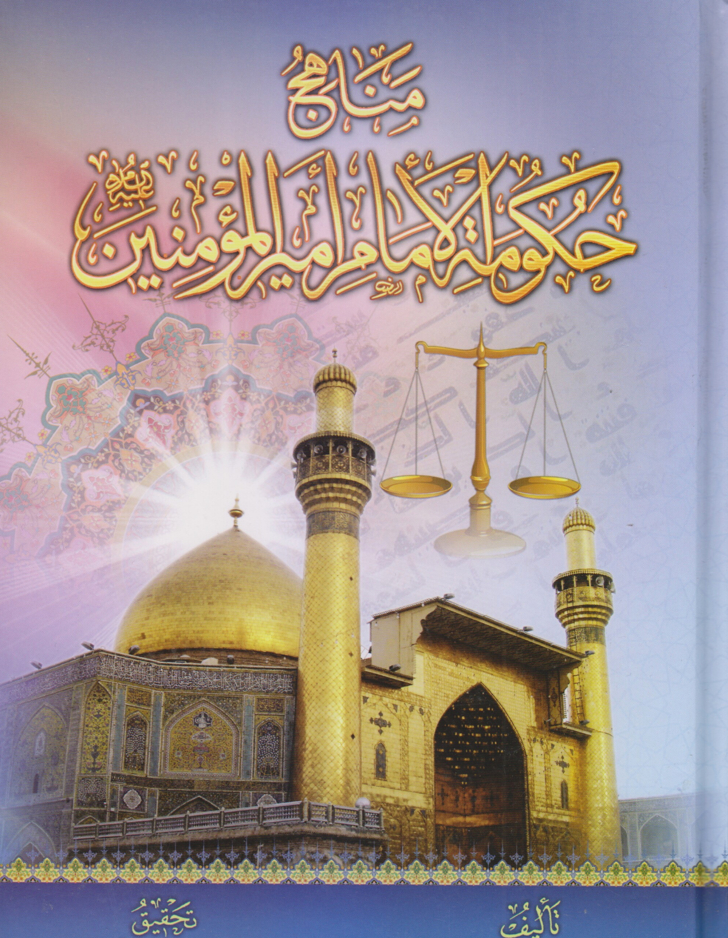
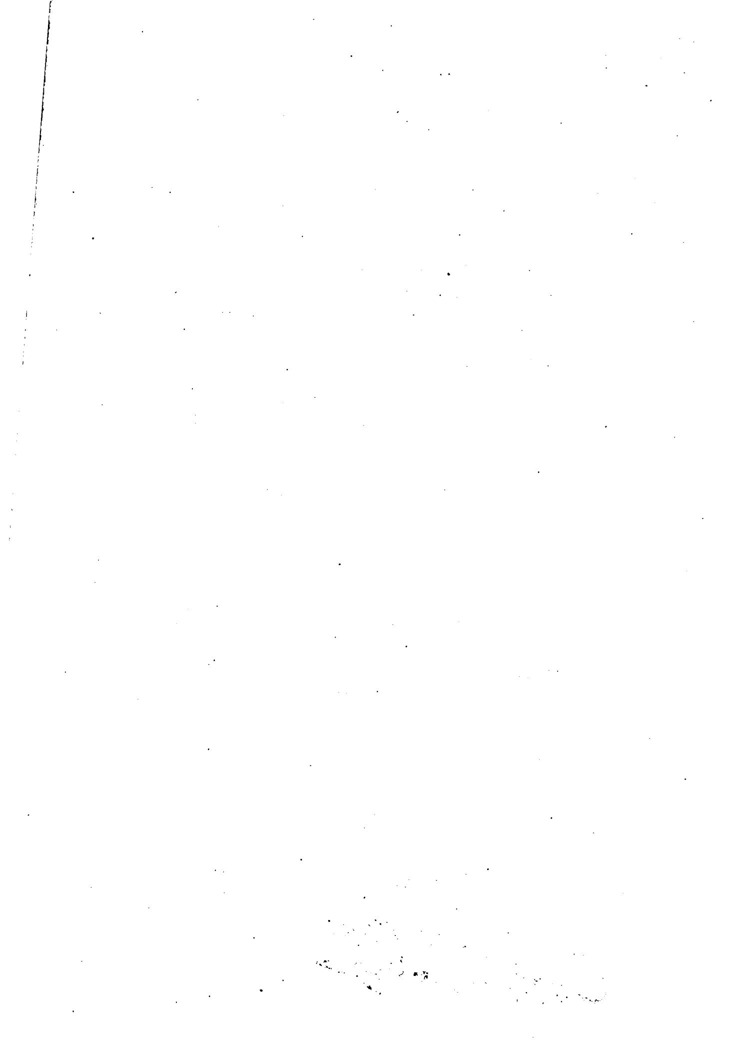
مناهج
حكومة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام

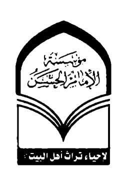


تأليف
باقر شريف القرشي

تحقيق
مهدي باقر القرشي


مناهج
حكومة الإمام أمير المؤمنين





٣

مناهج حكومة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام

تأليف
باقر شريف القرشي

تحقيق
مهدي باقر القرشي

منهاج حكومة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام

تأليف: باقر شريف القرشي

تحقيق: مهدي باقر القرشي

الناشر : .... ماهر

المطبعة : .... ستاره

الطبعة الأُولى : .... ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

عدد النسخ : .... ١٠٠٠ نسخة

ISBN 978 _ 600 _ 5995 _ 17 _ 6
٦ - ١٧ - ٥٩٩٥ - ٦٠٠ - ٩٧٨ ردمك



النجف الأشرف - نهاية شارع الرسول صلى الله عليه وآله

www. hassanlib.com

البريد الالكتروني ***hasanlib @ yahoo.com***

٠٠٩٦٤ ٧٨٠٥٦٩٤٩٧٠


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الإمام عليّ عليه السلام باب مدينة العلم وينبوع الحكمة والعدل ، فقد تجسّد العدل بكلّ صوره في زمن حكومته ، حيث رفع لواء المساواة بين جميع أفراد المجتمع ، وكان مبدؤه رعاية المصلحة العامّة فوق كلّ شيء .

فكان عهده لمالك الأشتر ووصاياه لولاته تمثّل روح الإخاء والمودّة ومبدأ المساواة وجوهر العدل ، فقد كان الإمام أرقى مثل للعواطف الإنسانيّة ، فكان إمام الفقراء والمساكين ، فكان يأكل الجشب ويلبس الخشن ، ويقول عليه السلام : « أُريدُ أَنْ أكونَ كَما يَكونُ أَفْقَرُ الْمُسْلِمينَ » إنّه الحاكم العادل والعدل الخالص ، فكان عليه السلام شهيد العدالة الاجتماعيّة .

والكتاب الذي بين يديك ـ أيّها القارئ الكريم ـ يبحث عن أرقى منهج في الحكم بعد حكومة الرسول صلى الله عليه وآله ، ففيه دراسة وتحليل عن الشؤون الإداريّة العامّة التي وضع أساسها وبرامجها الإمام عليه السلام .

فسماحة العلّامة الوالد حفظه الله كتب هذا الكتاب وهو في حالة مرضيّة غير مستقرّة ، وكنت أراه يسهر الليل إلى الفجر وهو يطالع ويكتب ، وقلت له : إنّ هذا الوقت هو للاستراحة ، فكان جوابه : إنّي في أواخر العمر أرغب أن أُملي هذه الصفحات عن أسمى شخصيّة قد ذاب حبّه في عروقي ودمي ، وهو سيّد المتّقين ، وإمام الموحّدين ، وسيّد الناس ، ويعسوب الدين .

ونحن نحمد الله عزّ وجلّ على ما وفّقنا لمراجعة نصوص ومصادر الكتاب ، وبذل الجهد في طبعه ونشره .

وفي الختام نقدّم آيات الشكر والتقدير إلى المحسن الوجيه الحاج سلمان القريشي على طبعه هذا الكتاب ، نسأل المولى العزيز أن يوفّقه لكلّ مسعى نبيل .

الحمد لله ربّ العالمين

مهدي باقر القرشي

١٧ / ربيع الثاني / ١٤٣٢هـ

تقديم



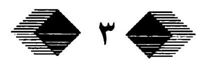
هذه بحوث عن أسمى حكم ظهر على الصعيد العالمي تميّز بالإخلاص للعدل والحقّ ونكران الذات والتجرّد عن أُبّهة الملك والسلطان ، إنّه حكم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله وباب مدينة علمه .

وليس في هذا الشرق العربي وغيره حكم قام على تأسيس الصالح العامّ ، ورعاية مصلحة كلّ فرد بما يتّفق مع شؤون الشريعة الإسلاميّة من دون فرق بين ميوله واتّجاهاته الفكريّة والعقائديّة ، فالناس أحرار فيما يعتقدون ، ويذهبون إلى أي نظام شريطة أن لا يخلّوا بالأمن العامّ أو يحدثوا فساداً في الأرض .



الحكم في الإسلام سلطان الله تعالى في الأرض ، يأوي إليه الخائف ، ويأمن من خلاله المظلوم ، وتقام فيه حدود الله تعالى وأحكامه ، وهذا الحكم كان شبحاً مبهماً في العصور الإسلاميّة لم يتحقّق له ظلّ إلّا في حكومة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام الذي زهد في أُبّهة الحكم ، ومغريات

السلطان ، واعتبر نفسه كابناء الشعب لا ميزة له عليهم ، كما سنوضّحه في غضون هذا الكتاب .



وشيء مهمّ جدّاً في عبقريّات الإمامعليه السلام ومواهبه ، وهو أنّه أقام المناهج الرائعة لأنظمة الحكم والإدارة في مجتمع لم يفقه أي بند من بنودها ، ولا الحكمة من تشريعها ، وهي من أروع صور الحضارة ، ومن أبهى ألوان التطوّر والتقدّم .

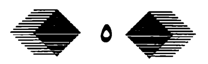
إنّ الإنسانيّة على ما جرّبت من تجارب ، وبلغت من رقيّ وإبداع في تأسيس أنظمة الحكم والإدارة ، فإنّها لم تصل إلى مثل ما قنّنه الإمامعليه السلام من المناهج الصالحة لحياة الإنسان واستقامة سلوكه ، آمناً مطمئنّاً في منأى من الخوف والقلق والاضطراب ، وضمان حقوقه .



وهل تجدون في الأديان السماويّة والمذاهب الاجتماعيّة تشريعاً مثل ما شرّعه الإمامعليه السلام من المساواة العادلة بين أفراد الشعب ، من دون فرق بين ذوي الوجاهة وغيرهم من البؤساء والفقراء في عهده الذهبي للزعيم مالك الأشتر ، فقد أمره أن يساوي بين الناس حتّى في اللحظة والنظرة ، وليس له من سبيل أن يميّز بعض أفراد الشعب على بعض حتّى في هذا الأمر البسيط .

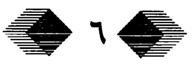
هذا هو حكم الإمامعليه السلام ، عدل شامل ، ومساواة بين الناس ، وإلغاء الفوارق الاجتماعيّة ، ولم يعهد مثل ذلك في الحكم الأموي والعبّاسي

وغيرهما من أنظمة الحكم التي عاشها المسلمون.



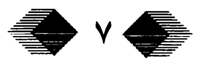
تدول الدول، وتفنى الحضارات أو تدوم، وفلسفة الإمام في الحكم أحقّ بالبقاء وأجدر بالخلود من كلّ كائن. انظروا إلى العدل الرائع الذي تبنّاه الإمام عليه السلام في سياسته الاقتصاديّة، فقد أرصد أموال الدولة لصالح المواطنين، وتطوير حياتهم الاقتصاديّة، ولم يؤثر نفسه وأهل بيته وأجهزة دولته بأي شيء منه، وحمّل نفسه رهقاً بما احتاطه من أموال الشعب، فكانت حياته عليه السلام الاقتصاديّة قبل تولّيه للحكم وبعده على سمت واحد، فلم يدّخر لنفسه ولا لأبنائه أي شيء من متع الدنيا وزخارفها، واكتفى من لباسه بطمريه، ومن طعامه بقرصيه.

حقّاً هذا هو العدل الذي انعدم مثله في جميع الأحقاب والآباد.



والشيء المؤكّد حسب الدراسة الجادّة لوثائق التاريخ أنّ ما عاناه الإمام عليه السلام من الاضطهاد والعصيان المسلّح على حكومته من الحزب القرشي كان ناجماً عن سياسته الاقتصاديّة التي لا تقرّ بحال من الأحوال التلاعب باقتصاد الأمّة، والحكم بمصادرة الأموال المنهوبة من قِبل ولاة عثمان بن عفّان عميد الأمويّين، فأشعلوا نار الحرب عليه خوفاً على ما بأيديهم من الأموال التي اختلسوها، فاتّخذوا دم عثمان الذي سفكه المسلمون شعاراً للمطالبة بدمه، ومعاوية كان قادراً على حمايته، فقد كان جيشه بالقرب من يثرب، وعهد إلى قيادته بعدم التحرّك لإنقاذه

حتّى قتل، فاتّخذ دمه ورقة رابحة للمطالبة بدمه.



إنّ السياسة الأمويّة بما تملك من أجهزة اقتصاديّة وإعلاميّة قد رصدتها للنيل من قيم الإمام عليه السلام، والحطّ من شأنه، ولكنّ حكمة الله تعالى شاءت بفشلها وخسرانها، فقد برز الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على الصعيد العالمي أسمى شخصيّة في مواهبه وعبقريّاته ونزاهة حكمه، وعدالة سياسته، وظهر معادوه أنّهم حفنة من الخونة واللصوص، الذين لا يحملون أي طابع من الشرف والكرامة.

وسيبقى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مصباحاً خالداً في سياسته وعدله وأصالة مناهجه.



ولم يعد عرض فلسفة الإمام في الحكم وبيان أنظمته الإداريّة منهجاً أدبيّاً أو لوناً من ألوان الترف البياني، وإنّما هو عرض لصميم العقيدة الإسلاميّة التي شملت جميع مناهج الحياة، ويجب على المسلم أن يحافظ بصورة موضوعيّة على معالم دينه وما حواه من المعالم السياسيّة والاقتصاديّة والتربويّة، فإنّ الإسلام ليس دين عبادة فحسب.. والإمام أمير المؤمنين عليه السلام الممثّل الأعلى للإسلام بجميع مقوّماته ومكوّناته، ولم يؤثر عن غيره من خلفاء المسلمين مثل ما أُثر عنه في بيان أحكام الإسلام وفلسفة تشريعاته، فيجب التعرّف عليه والاقتداء به.



٩

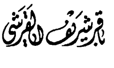
وليس في عرض هذه البحوث وإشاعتها بين الناس دعوة للطائفيّة وإثارة لبعض فتنها الكريهة ، فإنّ ذلك بعيد كلّ البعد عن سيرتي وسلوكي ، فإنّي ـ يعلم الله تعالى ـ من أخلص الدعاة إلى الإسلام ، فقد ألّفت عشرات الكتب عن النظم الإسلاميّة ، وقد ترجم معظمها إلى كثير من لغات العالم ، وقد دلّلت فيها على أنّ الإسلام هو الدين الوحيد الذي يضمن كرامة الإنسان ويحقّق أهمّ ما يصبو إليه من إشاعة العدل والأمن والرخاء ، وقد استندت في بحوثي الإسلاميّة إلى ما أُثر عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام من أنواع المعارف والعلوم ، وآداب السلوك والأخلاق ، ومن الطبيعي أنّ ذلك ليس من الغلوّ ، ولا من الطائفيّة في شيء.



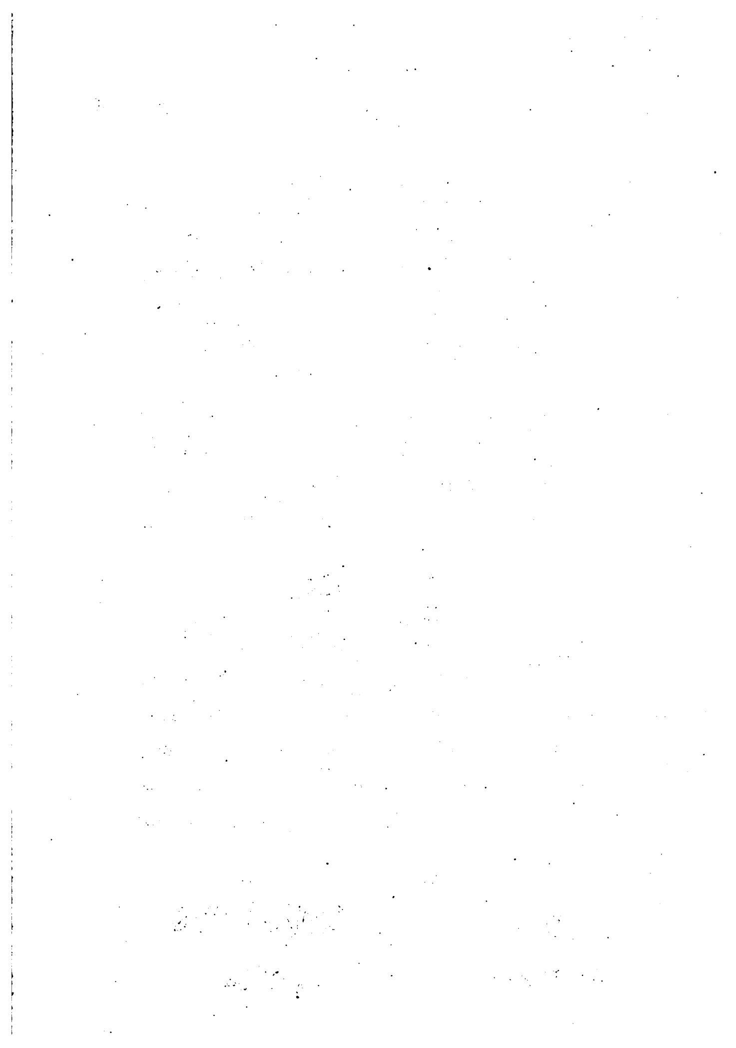
١٠

وقبل أن أطوي الحديث في هذا التقديم أرى أن أُقدّم آيات الشكر والمزيد من الدعاء إلى ولدي العلّامة الزكيّ المحقّق الشيخ مهدي حفظه الله ووفّقه للمزيد من طاعته ، فقد أنفق معظم أوقاته على تصحيح وتحقيق وطبع ما ألّفته من الكتب ، خصوصاً موسوعة أهل البيت عليهم السلام التي بلغت أربعين مجلّداً ، شكر الله مساعيه ، ووفّقه لكلّ ما يرضيه ، إنّه تعالى وليّ ذلك والقادر عليه.

مكتبة الإمام الحسن العامة
النجف الأشرف

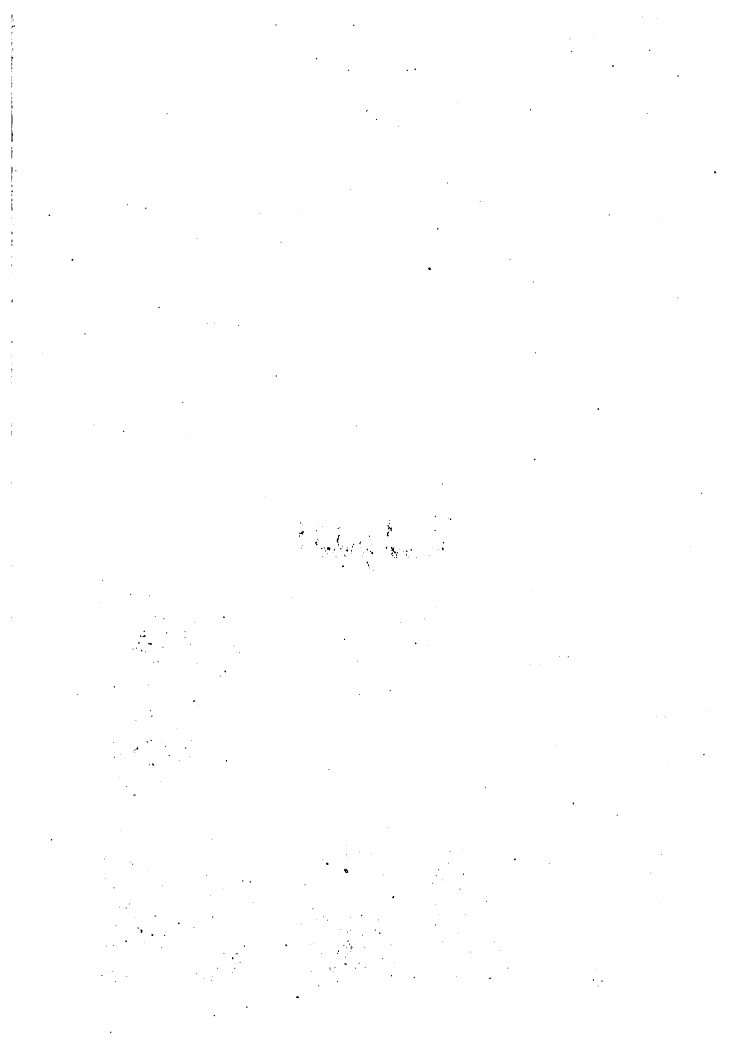


٢٢ صفر ١٤٣٢هـ



الدولــة





أدلى فقهاء القانون الدولي العامّ، وفقهاء القانون التشريعي بتعاريف متعدّدة للدولة، أحصاها بعض علماء الاجتماع إلى مائة وخمسة وأربعين تعريفاً.

والذي نراه أنّ الدولة تطلق تارة ويراد بها الجهاز الحاكم، وأُخرى يراد بها الشعب مع حكومته، وهذا هو المفهوم السائد في العرف العامّ.

أمّا الجهاز الحاكم إذا كان صالحاً ومنسجماً مع إرادة الشعب ومتطلّعاته، فهو من ضروريّات الحياة الاجتماعيّة لا تستقيم الحياة بدونه، فقد أُنيطت به مسؤوليّات جسام كتوفير الأمن والرخاء، وإشاعة العلم، ومكافحة الجريمة، والاحتياط بأموال الدول، وغير ذلك من البنود الضروريّة للشعب، وبدونه يعيش الإنسان في غابة موحشة كالحيوان السائم.

وأمّا الحكم المنحرف عن موازين العدل، والغارق في ظلمات الظلم والاستبداد، فإنّه كارثة مدمّرة للشعوب، وتعاني منه ألواناً قاسية من الجور والطغيان، ممّا يجعل الحياة في ظلام قاتم، كما كان الحكم الأسود في أيّام الأمويّين، فكان الناس يقولون: انج سعد فقد هلك سعيد.

وقد سملت الأعين، وقطّعت الأيدي والأرجل في أيّام زياد بن أبيه والي معاوية الذي نعتوه بأنّه كسرى العرب، وكذلك كان الحكم في أيّام العبّاسيّين، حتّى قال الشاعر:

لَا يَنقَضي الجَورُ وَعَلىٰ الأُمَّةِ وَالٍ مِنْ آلِ عَبّاسِ

وسنتحدّث عن ذلك في بعض فصول هذا الكتاب.

الدولة الإسلاميّة

لم تكن للعرب دولة قبل أن يشرق نور الإسلام، وكانوا يعيشون في متاهات سحيقة من مجاهيل الحياة، فالقويّ يأخذ أموال الضعيف أمّا بالنهب أو القتل، قد نخب الفقر أجسامهم، فكانوا يأكلون القدة ويشربون الرنق، أذلّة خاسئين حتّى منّ الله تعالى عليهم برسوله العظيم على حدّ تعبير سيّدة نساء العالمين، بضعة الرسول صلى الله عليه وآله.

ومن أمثلة الانحطاط في ذلك المجتمع ما تعانيه المرأة من البؤس والحرمان، فقد كانوا يدفنون بناتهم وهنّ أحياء، وقد شاع المثل: «دفن البنات من المكرمات»، كما كانوا يقتلون الذكور من أبنائهم خشية إملاق.

ومن أبشع ألوان التأخّر والانحطاط للحياة في الجاهليّة العربيّة عبادتهم للأصنام التي صنعوها بأيديهم، وقد تفانوا في عبادتها وتقديم القرابين لها، وكان أبو سفيان عميد الأمويّين قد اتّخذ له ربّاً خاصّاً علّقه على جدار ظهر الكعبة، فكان ينحني له إجلالاً وإكباراً، ويعبده بإخلاص، وقد ظلّ عاكفاً عليه طوال حياته.

ولمّا رفع النبيّ صلى الله عليه وآله كلمة التوحيد، ومحاربة الأصنام والأوثان كان أبو سفيان المناهض الأوّل لدعوة الإسلام، وقد أنفق جميع أمواله في محاربة النبيّ صلى الله عليه وآله، وإقصاء أرصدته الروحيّة والحضاريّة، وقد باء بالخزي والخسران، فقد فتح الله تعالى الفتح المبين لنبيّه، فدمّر معالم الجاهليّة، وسحق كبرياء طغاة القرشيّين،

وحصد رؤوس معظم زعمائهم من الأمويّين وغيرهم.

وقد أقام دولته ﷺ العظمى في يثرب، فأسّس حقوق الإنسان، ومعالم الحضارات التي تسعد بها أُمم العالم وشعوب الأرض، فلاظلّ في دولته للبؤس والحرمان، ولا للظلم والطغيان، ولا شبح للجهل والتردّي في شقائه وظلماته.

وكان النبيّ ﷺ حريصاً على سعادة أُمّته وسلامتها من التصدّع، وقد حكى القرآن الكريم ذلك بقوله تعالى: ﴿**لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِن أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَاعَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ**﴾[1]، ولقد أقام لأُمّته رصيدين يقيها من الفتن والزيغ في حاضرها وعبر أجيالها الصاعدة، وهما كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وفيه تبيان لكلّ شيء، ففيه الأحكام والحدود وما ينفع الناس.

والرصيد الثاني العترة الطاهرة التي هي مصابيح الإسلام، والدعاة إلى الله تعالى، وقد أقام النبيّ ﷺ سيّد عترته الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وصيّاً له وخليفة لأُمّته من بعده، وهو منه بمنزلة هارون من موسى على حدّ تعبيره، وقد أخذ له البيعة في غدير خم، وقال:

«**اللّهمَّ والِ مَنْ والاهُ، وَعادِ مَنْ عاداهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ**».

وبعد وفاة النبيّ ﷺ أُصيبت الأُمّة بزلزال مدمّر، وانقلاب على الأعقاب، حسبما تحدّث عنه القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ**

---

(١) التوبة ٩: ١٢٨.

فَلَن يَضُرَّ اللهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ ﴾[١].

لقد صمّم الحزب القرشي بقيادة أبي بكر وعمر وعثمان وابن الجرّاح على صرف الخلافة عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حسداً له، وطمعاً بأبّهة الملك، وراح أحد قادة الانقلاب رافعاً عقيرته أمام الجماهير قائلاً: «أبت قريش أن تجتمع النبوّة والإمامة في بيت واحد»، وهو شعار مزيّف لا نصيب له من الصحّة، فإنّ قريشاً هي التي ناجزت النبيّ صلى الله عليه وآله وجهدت على تصفيته جسديّاً، وعذّبت من آمن به من الأرقّاء والمستضعفين أشقّ ألوان التعذيب حتّى اضطروا إلى الهجرة، ولولا رحمة الإسلام بعد الفتح لنفذ النبيّ صلى الله عليه وآله بهم مثل ما قاساه منهم من الاضطهاد والتنكيل.

وعلى أي حال، فقد تمّ ما أراده الحزب القرشي من صرف الخلافة عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، وقد وقعت الأُمّة فريسة بأيدي الطغاة والمستبدّين من حكّام الأمويّين، فجهدوا على إذلالها وإرغامها على الذلّ والعبوديّة.

وعلى أيّ حال، فإنّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام صاحب المواهب والعبقريّات قد أقامه النبيّ صلى الله عليه وآله قائداً لأُمّته بعد وفاته، لأنّه لم يجد مَن يضارعه من أُسرته وأصحابه في ملكاته، ونكرانه للذات، وزهده في الدنيا، واحتياطه أشدّ ما يكون الاحتياط في أموال المسلمين، وهو امتداد ذاتي لسيرته وشريعته، فلذا قلّده الخلافة من بعده، وهذه شذرات من نظرة الإمام للحكم، وهي تحكي أصالة القيم الإسلاميّة:

أهمّيّة الحكم عند الإمام عليه السلام

الحكم عند الإمام عليه السلام وسيلة لتحقيق العدل وإشاعته بين الناس، ولا أهمّيّة للسلطة عنده مطلقاً إذا لم يتحقّق هذا الهدف، يقول الرواة إنّ الإمام كان يخصف

---

(١) آل عمران ٣: ١٤٤.

بيده نعله من ليف، فجاء إليه ابن عبّاس فقال له الإمام: **يابْنَ عَبّاسٍ ،ما قِيمَةُ هـٰذا النَّعْلِ ؟**

وكانت من ليف لا قيمة له يا أمير المؤمنين.

هُوَ خَيْرٌ مِنْ خِلَافَتِكُمْ إِلَّا أَنْ اُقِيْمَ حَقّاً وَأَدْفَعَ باطِلاً.

أرأيتم هذا العدل الخالص الذي مثّله رائد العدالة الإسلاميّة، إنّـه لم يـقم أي وزن للحكم ما لم تتحقّق فيه أهدافه العظيمة.

ومن صور هذا النكران للمصالح الخاصّة ما أكّده الإمامعليه السلام في رفضه لحكومة أبي بكر، قال:

«اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الَّذي كانَ مِنّا مُنافَسَةً في سُلْطانٍ، وَلَا الْتِماسَ شَيْءٍ مِنْ فُضُولِ الْحُطامِ، وَلٰكِنْ لِنَرِدَ الْـمَعالِمَ مِـنْ دِينِكَ وَنُظْهِرَ الْإِصْلَاحَ فِي بِلَادِكَ، فَيَأْمَنَ الْمَظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِكَ، وَتُقامَ الْمُعَطَّلَةُ مِنْ حُدُودِكَ»[1].

من أجل هذه الأهداف النبيلة أحجم عن بيعة أبي بكر، ورفض حكومته لأنّها لم تحقّق ما يصبو إليه من إشاعة العدل بين الناس.

ويقولعليه السلام في طبيعة حكمه:

«الذَّلِيلُ عِنْدِي عَزِيزٌ حَتَّىٰ آخُذَ الْحَقَّ لَهُ، وَالْقَوِيُّ عِنْدِي ضَعِيفٌ حَتَّىٰ آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ. رَضِينا عَنِ اللهِ قَضاءَهُ، وَسَلَّمْنا لِلّٰهِ أَمْرَهُ»[2].

---

(١) نهج البلاغة: ٢: ١٣.

(٢) نهج البلاغة: ١: ٨٩.

وكان من تنمّره في ذات الله تعالى وشدّة احتياطه في أُمور دينه أنّ عبدالرحمن ابن عوف ـ أحد أعضاء الشورى ـ قد خفّ إليه بعد اغتيال عمر بن الخطّاب، فعرض عليه البيعة وطلب منه أن يسير بسيرة الشيخين، فأبى وقال: إنّه لا يسير إلّا وفق كتاب الله العظيم واجتهاد رأيه، ولو كانت سيرة الشيخين يرتضيها لوافق على ذلك.

وعرض الخلافة على عثمان بن عفّان شيخ الأمويّين، فأجاب إلى ذلك بلا تردّد، فبايعه، ولكن لم يلبث عثمان حتّى خالف ما شرط عليه، فسلّم جهاز الدولة مناصباً واقتصاداً إلى بني أُميّة وآل أبي معيط، فاضطرّ المسلمون إلى الإجهاز عليه.

لقد كان خطّ الإمام عليه السلام صريحاً وواضحاً لا التواء فيه ولا غموض، وهو مسايرة الحقّ، وإن كلّفه عسراً ورهقاً، ولو كان من عشّاق المُلك والسلطان لأجاب ابن عوف إلى ما شرط عليه، ثمّ بعد ذلك يعمل برأيه.

وبادرة أُخرى من سياسته الواضحة أنّ الخوارج الذين أرغموا الإمام عليه السلام على التحكيم بعد رفع المصاحف، فعذلهم الإمام عليه السلام، وجهد على إقناعهم، فأصرّوا على ضلالهم وشهروا سيوفهم في وجهه، وهم أهل الجباه السود الذين هم من بهائم البشر، فتركهم الإمام وشأنهم، فأقاموا أبا موسى الأشعري، وهو من أعمدة الباطل، ومن شيوخ الخوارج ممثّلاً عنهم، فالتقى بالماكر الخبيث عمرو بن العاص في محلّ التحكيم، فخلع الأشعري الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، وأقام ابن العاص معاوية في مركزه ومنحه الخلافة العامّة للمسلمين.

ووقعت الفتنة في جيش الإمام عليه السلام، وبادر الخوارج قائلين للإمام عليه السلام: نحن كفرنا وتبنا، وطلبوا منه ذلك، فأبى لأنّه لم يقترف ذنباً حتّى يعلن التوبة عنه،

ولو كان من عشّاق المُلك لأجابهم إلى ذلك وتخلّص منهم، ولكنّه لم يسلك في جميع فترات حياته إلّا النهج القويم المجرّد عن الخديعة والتضليل.

وبادرة أُخرى من سلوكه ونهجه أنّه لمّا تغلّب عليه معاوية وأحرز النصر بادر إليه ابن عبّاس مستشاره، فأشار عليه للتغلّب على الأحداث، وإحراز النصر على خصمه معاوية قائلاً: يا أمير المؤمنين، فضّل العرب على العجم، وفضّل قريشاً على العرب.

فرمقه الإمام بطرفه وقال له:

«أَتَأْمُرُنّي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ فِيمَنْ وُلِّيتُ عَلَيْهِ! وَاللهِ لا أَطُورُ بِهِ ما سَمَرَ سَمِيرٌ، وَما أَمَّ نَجْمٌ في السَّماءِ نَجْماً!

لَوْ كانَ الْمالُ لي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّما الْمالُ مالُ اللهِ! أَلَا وَإِنَّ إِعْطاءَ الْمالِ في غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ صاحِبَهُ في الدُّنْيا وَيَضَعُهُ في الآخِرَةِ، وَيُكْرِمُهُ في النّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ اللهِ. وَلَمْ يَضَعِ امْرُؤٌ مالَهُ في غَيْرِ حَقِّهِ وَلَا عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ إِلَّا حَرَمَهُ اللهُ شُكْرَهُمْ وَكانَ لِغَيْرِهِ وُدُّهُمْ. فَإِنْ زَلَّتْ بِهِ النَّعْلُ يَوْماً فَاحْتَاجَ إِلَىٰ مَعُونَتِهِمْ فَشَرُّ خَلِيلٍ وَأَلْأَمُ خَدِينٍ!»[1].

إنّ النصر السياسي والتغلّب على الأحداث بالطرق الملتوية لا يقرّهما ضمير الإمام عليه السلام ودينه.

---

(١) نهج البلاغة: ٢: ٦. الإمامة والسياسة: ١٣٢.

الأسباب في صراحة الإمام عليه السلام

أدلى الإمام في بعض أحاديثه عن الأسباب التي دعته إلى الصراحة وترك المواربة التي يتوقّف عليها النصر السياسي ، وهي :

١ ـ قال عليه السلام :

« وَاوَيْلَاهُ ! يَمْكُرُونَ بِي ، وَيَعْلَمُونَ أَنِّي بِمَكْرِهِمْ عالِمٌ ، وَأَعْرَفُ مِنْهُمْ بِوُجُوهِ الْمَكْرِ ، وَلٰكِنِّي أَعْلَمُ أَنَّ الْمَكْرَ وَالْخَدِيعَةَ فِي النَّارِ ، فَأَصْبِرُ عَلىٰ مَكْرِهِمْ وَلَا أَرْتَكِبُ مِثْلَ مَا ارْتَكَبُوا »[1].

لقد تجنّب المكر الذي تسلّح به أعداؤه في التغلّب عليه ، لأنّه يؤدّي إلى النار ، فصبر على مكرهم خوفاً من الانحراف عن طريق الحقّ.

٢ ـ قال عليه السلام :

« وَاللهِ ما مُعاوِيَةُ بِأَدْهَىٰ مِنِّي ، وَلٰكِنَّهُ يَغْدِرُ وَيَفْجُرُ. وَلَوْلَا كَراهِيَةُ الْغَدْرِ لَكُنْتُ مِنْ أَدْهَى النّاسِ ، وَلٰكِنْ كُلُّ غُدَرَةٍ فُجَرَةٌ ، وَكُلُّ فُجَرَةٍ كُفَرَةٌ. « وَلِكُلِّ غادِرٍ لِواءٌ يُعْرَفُ بِهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ ».

وَاللهِ ما أُسْتَغْفَلُ بالْمَكِيدَةِ ، وَلَا أُسْتَغْمَزُ بالشَّدِيدَةِ[2].

إنّ العناصر البارزة في معاوية الغدر والفجور ، وهما من ذاتيّاته ، ومن عناصره

---

(١) جامع السعادات : ١ : ٢٠٢. الكافي : ٢ : ٣٣٦. أمالي الصدوق : ٣٤٤. بحار الأنوار : ١ : ١٠٩.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ٢٠ : ٢٠٦. نهج البلاغة : ٢ : ١٨٠ ، الخطبة ٢٠٠. ينابيع المودّة لذوي القربى : ١ : ٤٥٤.

النفسيّة، وقد تجرّد منهما الإمام تجرّداً كاملاً، ولم يعد لهما أيّ ظلّ على حياته.

٣ ـ قال عليه السلام:

«وما يَغْدِرُ مَنْ عَلِمَ كَيْفَ الْمَرْجِعُ. وَلَقَدْ أَصْبَحْنا في زَمانٍ قَدِ اتَّخَذَ أَكْثَرُ أَهْلِهِ الْغَدْرَ كَيْساً، وَنَسَبَهُمْ أَهْلُ الْجَهْلِ فِيهِ إِلى حُسْنِ الْحِيلَةِ. ما لَهُمْ! قاتَلَهُمُ اللهُ! قَدْ يَرىٰ الْحُوَّلُ الْقُلَّبُ وَجْهَ الْحِيلَةِ وَدُونَها مانِعٌ مِنْ أَمْرِ اللهِ وَنَهْيِهِ، فَيَدَعُها رَأْيَ الْعَيْنِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْها، وَيَنْتَهِزُ فُرْصَتَها مَنْ لا حَرِيجَةَ لَهُ فِي الدِّينِ»[1].

لا غدر ولا مساومة ولا خداع ولا تضليل في سيرة بطل الإسلام والإيمان، وهذا هو السبب في خلوده في جميع الأحقاب والآباد.

أجهزة الدولة

وضع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام الأسس الوثيقة لأجهزة الدولة، وما يتعلّق بها من الشؤون الإداريّة والسياسيّة وغيرها، وهذا عرض لبعضها:

أوّلاً: رئيس الدولة

ولا بدّ أن تتوفّر في الرئيس الأعلى للدولة الإسلاميّة جميع النزعات الخيّرة والصفات الرفيعة من العلم والتقوى وجودة الرأي وأصالة الفكر والدراية التامّة بشؤون الحكم والإدارة، وما تحتاج إليه الأُمّة في شؤونها السياسيّة.

قال عليه السلام:

---

(١) نهج البلاغة: ١: ٩٢، الخطبة ٤١.

«أَيُّها النّاسُ ، إنَّ أَحَقَّ النّاسِ بِهٰذا الْأَمْرِ أَقْواهُمْ عَلَيْهِ ، وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللهِ فِيهِ . فَإِنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتُعْتِبَ ، فَإِنْ أَبىٰ قُوتِلَ . وَلَعَمْرِي لَئِنْ كانَتِ الْإِمامَةُ لَا تَنْعَقِدُ حَتَّىٰ يَحْضُرَها عامَّةُ النّاسِ ، فَما إِلَىٰ ذٰلِكَ سَبِيلٌ ، وَلٰكِنْ أَهْلُها يَحْكُمُونَ عَلَىٰ مَنْ غابَ عَنْها ، ثُمَّ لَيْسَ لِلشّاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ ، وَلَا لِلغائِبِ أَنْ يَخْتارَ . أَلَا وَإِنِّي أُقاتِلُ رَجُلَيْنِ : رَجُلاً ادَّعىٰ ما لَيْسَ لَهُ ، وَآخَرَ مَنَعَ الَّذي عَلَيْهِ»[1].

وقال عليه السلام في حديث آخر له :

«وَإِنَّهُ لَا بُدَّ لِلنّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فاجِرٍ يَعْمَلُ في إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ ، وَيَسْتَمْتِعُ فِيها الْكافِرُ ، وَيُبَلِّغُ اللهُ فِيها الْأَجَلَ ، وَيُجْمَعُ بِهِ الْفَيْءُ ، وَيُقاتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ ، وَتَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ ، وَيُؤْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ ، حَتَّى يَسْتَرِيحَ بِهِ بَرٌّ ، وَيُسْتَراحَ مِنْ فاجِرٍ»[2].

أوصافه

وحدّد الإمام عليه السلام الأوصاف التي يجب أن تتوفّر فيمن يتولّى قيادة الأُمّة بقوله :

«وقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ لَا يَنْبَغي أَنْ يَكُونَ الْوالي عَلَىٰ الْفُرُوجِ وَالدِّماءِ وَالْمَغانِمِ وَالْأَحْكامِ وَإِمامَةِ الْمُسْلِمِينَ الْبَخِيلُ ، فَتَكُونَ في أَمْوالِهِمْ نَهْمَتُهُ ، وَلَا الْجاهِلُ فَيُضِلَّهُمْ بِجَهْلِهِ ، وَلَا الْجافي فَيَقْطَعَهُمْ

---

(١) نهج البلاغة : ٢ : ٨٦.

(٢) نهج البلاغة : ١ : ٩١.

بِجَفائِهِ ، وَلَا الْحائِفُ لِلدُّوَلِ فَيَتَّخِذَ قَوْماً دُونَ قَوْمٍ ، وَلَا الْمُرْتَشي فــي الْــحُكْم فَـيَذْهَبَ بِـالْحُقُوقِ ، وَيَـقِفَ بِـها دُونَ المَـقاطِعِ وَلَا الْمُعطِّلُ لِلسُّنَّةِ فَيُهْلِكَ الأُمَّةَ »[1].

وحدّد الإمام عليه السلام في حديث آخر سيرة الحاكم بأن يكون مثلاً أعلى في تهذيب نفسه وصيانة سلوكه.

قال عليه السلام :

« مَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلنّاسِ إِماماً فَلْيَبْدَأْ بِتَعْلِيم نَفْسِهِ قَبْلَ تَعْلِيمِ غَيْرِهِ ، وَلْيَكُنْ تَأْدِيبُهُ بِسيرَتِهِ قَبْلَ تَأْدِيبِهِ بِلِسَانِهِ »[2].

ولم تتوفّر الصفات الرفيعة والمُثل إلّا في شخصيّته الكريمة وسيرة أبنائه العظام.

يقول عليه السلام في مساواته للرعيّة:

« أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَأْمُومٍ إِمَاماً ، يَقْتَدِي بِهِ وَيَسْتَضيءُ بِنُورِ عِلْمِهِ ؛ أَلَا وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدِ اكْتَفَىٰ مِنْ دُنْيَاهُ بِطِمْرَيْهِ ، وَمِنْ طُعْمِهِ بِقُرْصَيْهِ. أَلَا وَإِنَّكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَىٰ ذٰلِكَ ، وَلٰكِنْ أَعِينُوني بِوَرَعٍ وَاجْتِهادٍ ، وَعِفَّةٍ وَسَدادٍ. فَواللهِ ما كَنَزْتُ مِنْ دُنْياكُمْ تِبْراً ، وَلَا ادَّخَرْتُ مِنْ غَنائِمِها وَفْراً ، وَلَا أَعْدَدْتُ لِبالي ثَوْبي طِمْراً ، وَلَا حُزْتُ مِنْ أَرْضِها شِبْراً ، وَلَا أَخَذْتُ مِنْهُ إِلَّا كَقُوتِ أَتانٍ دَبِرَةٍ ، وَلَهِيَ فِي

(١) نهج البلاغة : ٢ : ٤١.

(٢) نهج البلاغة : ٤ : ١٦.

عَيْنِي أَوْهَىٰ وَأَهْوَنُ مِنْ عفْصَةٍ عَنْزَةٍ بَلَىٰ! كانَتْ في أَيْدِينا فَـدَكٌ مِنْ كلِّ ما أَظَلَّتْهُ السَّماءُ، فَشَحَّتْ عَلَيْها نُـفُوسُ قَـوْمٍ، وَسَـخَتْ عَنْها نُفُوسُ قَوْمٍ آخَرِينَ، وَنِعْمَ الْحَكَمُ اللهُ. وَما أَصْنَعُ بِفَدَكٍ وَغَيْرِ فَدَكٍ، وَالنَّفْسُ مَظانُّها في غَدٍ جَدَثٌ تَنْقَطِعُ في ظُلْمَتِهِ آثـارُها، وَتَغِيبُ أَخْبارُها، وَحُفْرَةٌ لَوْ زِيدَ فـي فُسْحَتِها، وَأَوْسَـعَتْ يَـدا حـافِرِها، لَأَضْـغَطَها الْـحَجَرُ وَالْـمَدَرُ، وَسَـدَّ فُـرَجَها التُّـرابُ الْمُتَراكِمُ؛ وَإِنَّما هِيَ نَفْسِي أَرُوضُها بِـالتَّقْوىٰ لِـتَأْتِيَ آمِـنَةً يَـوْمَ الْخَوْفِ الْأَكْبَرِ، وَتَثْبُتَ عَلَىٰ جَوانِبِ الْمَزْلَقِ. وَلَوْ شِئْتُ لَاهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ إِلَىٰ مُصَفَّىٰ هٰذا الْعَسَلِ، وَلُبابِ هٰذا الْقَمْحِ، وَنَسائِجِ هٰذا الْقَزِّ. وَلٰـكِنْ هَيْهاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوايَ، وَيَـقُودَنِي جَشَـعِي إِلَـىٰ تَخَيُّرِ الْأَطْعِمَةِ ـ وَلَعَلَّ بِالْحِجازِ أَوِ الْيَمامَةِ مَـنْ لَا طَـمَعَ لَـهُ فـي الْقُرْصِ، وَلَا عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ ـ أَوْ أَبِـيتَ مِـبْطاناً وَحَـوْلِي بُـطُونٌ غَرْثَىٰ وَأَكْبادٌ حَرَّىٰ، أَوْ أَكُونَ كَما قالَ الْقائِلُ:

وَحَسْبُكَ داءً أَنْ تَبِيتَ بِبِطْنَةٍ   وَحَوْلَكَ أَكْبادٌ تَحِنُّ إِلى الْقِدِّ

أَأَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقالَ: هٰذا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا أُشـارِكُهُمْ في مَكارِهِ الدَّهْرِ، أَوْ أَكُونَ أُسْوَةً لَهُمْ في جُشُوبَةِ الْعَيْشِ!»[١].

هكذا كان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قد تبنّى شؤون الفقراء، وسلك مسـلكهم

---

(١) نهج البلاغة: ٣: ٧٢.

في البؤس والحرمان من جميع متع الحياة.

وقال عليه السلام في بعض خطبه:

«أَيُّها النّاسُ، إنّي، وَاللهِ، ما أَحُثُّكُمْ عَلىٰ طاعَةٍ إلّا وَأَسْبِقُكُمْ إلَيْها، وَلَا أَنْهاكُمْ عَنْ مَعْصِيَةٍ إلّا وَأَتَناهىٰ قَبْلَكُمْ عَنْها»[١].

لقد كان الإمام عليه السلام المثل الأعلى في تطبيق الفضائل على نفسه قبل غيره من أفراد الشعب.

حديث مهمّ للإمام الرضا عليه السلام في الإمامة

الإمامة عند أهل البيت عليهم السلام مركز حسّاس في صيانة الأُمّة وحمايتها من الغزو، وقد أدلى الإمام الرضا عليه السلام بحديث بالغ الأهمّيّة عن الإمامة في حديثه مع عبدالعزيز بن مسلم، قال عليه السلام:

يا عَبْدَ الْعَزيزِ، جَهِلَ الْقَوْمُ وَخُدِعوا عَنْ أَدْيانِهِمْ، إنَّ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ لَمْ يَقْبِضْ نَبِيَّهُ صلى الله عليه وآله حَتّىٰ أَكْمَلَ لَهُ الدّينَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فيهِ تِبْيانُ كُلِّ شَيْءٍ، وَبَيَّنَ فيهِ الْحَلَالَ وَالْحَرامَ، وَالْحُدودَ وَالْأَحْكامَ، وَجَميعَ ما يَحْتاجُ إلَيْهِ النّاسُ كَمَلاً، فَقالَ: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[٢].

وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ في حِجَّةِ الْوِداعِ، وَهِيَ آخِرُ عُمْرِهِ صلى الله عليه وآله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾[٣].

---

(١) نهج البلاغة: ٢: ٩٠.

(٢) الأنعام ٦: ٣٨.

(٣) المائدة ٥: ٣.

وَأَمْرُ الْإِمامَةِ مِنْ كَمالِ الدِّينِ ، وَلَمْ يَمْضِ ﷺ حَتّىٰ بَيَّنَ لِأُمَّتِهِ مَعالِمَ دِينِهِ ، وَأَوْضَحَ لَهُمْ سُبُلَهُمْ ، وَتَرَكَهُمْ عَلىٰ قَصْدِ الْحَقِّ ، وَأَقامَ لَهُمْ عَلِيّاً عليه السلام عَلَماً وَإِماماً ، وَما تَرَكَ شَيْئاً مِمّا تَحْتاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلّا وَقَدْ بَيَّنَهُ .

حكى هذا المقطع أهميّة الإمامة عند النبيّ ﷺ وأنّه قام بتنفيذها ، فنصب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام خليفة له وقائداً لمسيرة أُمّته في غدير خم ، وقد بايعه المسلمون إماماً لهم .

وأضاف الإمام قائلاً :

فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ لَمْ يُكْمِلْ دِينَهُ فَقَدْ رَدَّ كِتابَ اللهِ ، وَمَنْ رَدَّ كِتابَ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ . هَلْ يَعْرِفونَ قَدْرَ الْإِمامَةِ وَمَحَلَّها مِنَ الْأُمَّةِ فَيَجوزَ فيها اخْتِيارُهُمْ ؟

إِنَّ الْإِمامَةَ خَصَّ اللهُ بِها إِبْراهيمَ الْخَليلَ عليه السلام بَعْدَ النُّبُوَّةِ وَالْخِلَّةِ مَرْتَبَةً ثالِثَةً ، وَفَضيلَةً شَرَّفَهُ بِها ، وَأَشادَ بِها ذِكْرَهُ ، فَقالَ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾[١] ، فَأَبْطَلَتْ هٰذِهِ الْآيَةُ إِمامَةَ كُلِّ ظالِمٍ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيامَةِ ، وَصارَتْ في الصَّفْوَةِ .

عرض الإمام في هذا المقطع إلى الإمامة ، وأنّها بيد الله تعالى غير خاضعة لاختيار الناس ورغباتهم ، وأنّها كالنبوّة ، لا يتقلّدها ظالم إلى يوم القيامة .

وأضاف الإمام قائلاً :

ثُمَّ أَكْرَمَها اللهُ بِأَنْ جَعَلَها في ذُرِّيَّةِ أَهْلِ الصَّفْوَةِ وَالطَّهارَةِ ، فَقالَ : ﴿وَوَهَبْنَا

---

(١) البقرة ٢ : ١٢٤ .

لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلّاً جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾(١).

فَلَمْ تَزَلْ تَرِثُها ذُرِّيَّتُهُ عليه السلام بَعْضٌ عَنْ بَعْضٍ، قَرْناً فَقَرْناً، حَتّىٰ وَرِثَها النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله، فَقالَ اللهُ: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾(٢).

فَكانَتْ لَهُمْ خاصَّةً، فَقَلَّدَها النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله عَلِيّاً عليه السلام، فَصارَتْ في ذُرِّيَّتِهِ الْأَصْفياءِ الَّذينَ آتاهُمُ اللهُ الْعِلْمَ وَالْإِيْمانَ، وَذلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيْمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللهِ إِلَىٰ يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَٰذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَٰكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾(٣) عَلىٰ رَسْمِ ما جَرىٰ، وَما فَرَضَهُ اللهُ في وُلْدِهِ إِلىٰ يَوْمِ الْقيامَةِ؛ إِذْ لا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، فَمَنْ أَيْنَ يَخْتارُ هٰذِهِ الْجُهّالُ الْإِمامَةَ بِآرائِهِمْ؟

إِنَّ الْإِمامَةَ مَنْزِلَةُ الْأَنْبِياءِ، وَإِرْثُ الْأَوْصياءِ.

إِنَّ الْإِمامَةَ خِلَافَةُ اللهِ، وَخِلَافَةُ رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله، وَمَقامُ أَميرِ الْمُؤْمِنينَ عليه السلام، وَخِلَافَةُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام.

إِنَّ الْإِمامَ زِمامُ الدِّينِ، وَنِظامُ الْمُسْلِمينَ، وَصَلاحُ الدُّنْيا، وَعِزُّ الْمُؤْمِنينَ.

---

(١) الأنبياء ٢١: ٧٢ و ٧٣.

(٢) آل عمران ٣: ٦٨.

(٣) الروم ٣٠: ٥٦.

الْإِمامُ أُسُّ الْإِسْلَامِ النّامي، وَفَرْعُهُ السّامي.

بِالْإِمامِ تَمامُ الصَّلَاةِ، وَالزَّكاةِ، وَالصِّيامِ، وَالْحَجِّ، وَالْجِهادِ، وَتَوْفيرِ الْفَيْءِ، وَالصَّدَقاتِ، وَإِمْضاءِ الْحُدودِ وَالْأَحْكامِ، وَمَنْعُ الثُّغورِ وَالْأَطْرافِ.

الْإِمامُ يُحَلِّلُ حَلَالَ اللهِ، وَيُحَرِّمُ حَرامَهُ، وَيُقيمُ حُدودَ اللهِ، وَيَذُبُّ عَنْ دِينِ اللهِ، وَيَدْعو إِلىٰ سَبيلِ اللهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَالْحُجَّةِ الْبالِغَةِ.

الْإِمامُ كَالشَّمْسِ الطّالِعَةِ الْمُجَلِّلَةِ بِنورِها لِلْعالَمِ، وَهُوَ بِالْأُفُقِ حَيْثُ لا تَنالُهُ الْأَبْصارُ وَلَا الْأَيْدي.

الْإِمامُ الْبَدْرُ الْمُنيرُ، وَالسِّراجُ الزّاهِرُ، وَالنّورُ الطّالِعُ، وَالنَّجْمُ الْهادي في غَياباتِ الدُّجىٰ، وَالدَّليلُ عَلَى الْهُدىٰ، وَالْمُنْجي مِنَ الرَّدىٰ.

الْإِمامُ النّارُ عَلَى الْيَفاعِ الْحارُّ لِمَنِ اصْطَلىٰ، وَالدَّليلُ في الْمَهالِكِ، مَنْ فارَقَهُ فَهالِكٌ.

الْإِمامُ السَّحابُ الْماطِرُ، وَالْغَيْثُ الْهاطِلُ، وَالسَّماءُ الظَّليلَةُ، وَالْأَرْضُ الْبَسيطَةُ، وَالْعَيْنُ الْغَزيرَةُ، وَالْغَديرُ وَالرَّوْضَةُ.

الْإِمامُ الْأَمينُ الرَّفيقُ، وَالْوالِدُ الشَّفيقُ، وَالْأَخُ الشَّقيقُ، وَكَالْأُمِّ الْبَرَّةِ بِالْوَلَدِ الصَّغيرِ، وَمَفْزَعُ الْعِبادِ.

الْإِمامُ أَمينُ اللهِ في أَرْضِهِ وَخَلْقِهِ، وَحُجَّتُهُ عَلىٰ عِبادِهِ، وَخَليفَتُهُ في بِلَادِهِ، وَالدّاعي إِلَى اللهِ، وَالذّابُّ عَنِ حَريمِ اللهِ.

الْإِمامُ مُطَهَّرٌ مِنَ الذُّنوبِ، مُبَرَّءٌ مِنَ الْعُيوبِ، مَخْصوصٌ بِالْعِلْمِ، مَوْسومٌ

بِالْحِلْم ،نِظامُ الدِّينِ ، وَعِزُّ الْمُسْلمينَ ، وَغَيْظُ الْمُنافِقينَ ، وَبوارُ الْكافِرينَ .

الْإِمامُ واحِدُ دَهْرِهِ ، لا يُدانيهِ أَحَدٌ ، وَلا يُعادِلُهُ عالِمٌ ، وَلا يُوجَدُ لَهُ بَـدَلٌ ، وَلا لَهُ مِثْلٌ وَلا نَظيرٌ. مَخْصوصٌ بِالْفَضْلِ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ مِنْهُ وَلا اكْتِسابٍ ، بَلِ اخْتِصاصٌ مِنَ الْـمُفَضِّلِ الْـوَهّابِ ، فَـمَنْ ذا يَـبْلُغُ مَـعْرِفَةَ الْإِمـامِ أَوْ كُـنْهَ وَصْفِهِ .

حفل هذا المقطع بأهمّيّة الإمـامعليه السلام ، وأنّ جـميع مـصالح الأُمّـة تـرتبط بـه ، وأنّ أهدافه العظيمة ومثله العليا قد منحها الله تعالى له كما منح أنبياءه العظام هباته العظمى ، وأنّ الصفات العظيمة للإمام لم تتوفّر إلّا عند أئـمّة الهـدى ومـصابيح الإسلام ودعاة الله تعالى في أرضه .

ويواصل الإمامعليه السلام حديثه عن الإمام بقوله :

هَيْهاتَ هَيْهاتَ ، ضَلَّتِ الْـعُقولُ ، وَتـاهَتِ الْـحُلومُ ، وَحـارَتِ الْأَلْـبابُ ، وَحَصَرَتِ الْخُطَباءُ ، وَكَلَّتِ الشُّـعَراءُ ، وَعَـجَزَتِ الْأُدَبـاءُ ، وَعَـيِيَتِ الْـبُلَغاءُ ، وَفَحَمَتِ الْعُلَماءُ عَنْ وَصْفِ شَأْنٍ مِنْ شَأْنِهِ ، أَوْ فَضيلَةٍ مِنْ فَضائِلِهِ ، فَـأَقَرَّتْ بِالْعَجْزِ وَالتَّقْصيرِ ، فَكَيْفَ يُوصَفُ بِكُلِّيَّتِهِ ، أَوْ يُنْعَتُ بِكَيْفِيَّتِهِ ، أَوْ يُـوجَدُ مَـنْ يَقومُ مَقامَهُ ، أَوْ يُغْني غِناهُ ، وأَنّىٰ وَهُوَ بِحَيْثُ النَّجْمِ عَنْ أَيْـدي الْـمُتَناوِلينَ ، وَوَصْفِ الْواصِفينَ ؟

أَيَظُنُّونَ أَنَّهُ يُوجَدُ ذلِكَ في غَيرِ آلِ رَسـولِ اللهِ صَـلَّى اللهُ عَـلَيْهِ وَعَـلَيْهِمْ ؟ كَذَّبَتْهُمْ وَاللهِ أَنْفُسُهُمْ ، وَمَنَّتْهُمُ الْأَباطيلُ إِذِ ارْتَقَوْا مُرْتَقىً صَعْباً ، وَمَنْزِلاً دَحْضاً . زَلَّتْ بِهِمْ إِلَى الْحَضيضِ أَقْدامُهُمْ ، إِذْ رامُوا إِقامَةَ إِمامٍ بِآرائِهِمْ .

وكَيْفَ لَهُمْ بِاخْتِيارِ إمامٍ، وَالْإِمامُ عالِمٌ لَا يَجْهَلُ، وَراعٍ لَا يَمْكُرُ؟ مَعْدِنُ النُّبُوَّةِ لَا يُغْمَزُ فيهِ بِنَسَبٍ، وَلَا يُدانيهِ ذُو حَسَبٍ، فَالْبَيْتُ مِنْ قُرَيْشٍ، وَالذُّرْوَةُ مِنْ هاشِمٍ، وَالْعِتْرَةُ مِنَ الرَّسولِ ﷺ. شَرَفُ الْأَشْرافِ، وَالْفَرْعُ عَنْ عَبْدِ مَنافٍ. نامي الْعِلْمِ، كامِلُ الْحِلْمِ، مُضْطَلِعٌ بِالْأَمْرِ، عالِمٌ بِالسِّياسَةِ، مُسْتَحِقٌّ لِلرئاسَةِ، مُفْتَرَضُ الطّاعَةِ، قائِمٌ بِأَمْرِ اللهِ، ناصِحٌ لِعِبادِ اللهِ.

إِنَّ الْأَنْبِياءَ وَالْأَوْصِياءَ صَلَواتُ اللهِ عَلَيْهِمْ يُوَفِّقُهُمُ اللهُ، وَيُسَدِّدُهُمْ، وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ مَخْزونِ عِلْمِهِ وَحِكْمَتِهِ ما لَا يُؤْتيهِ غَيْرَهُمْ، يَكونُ عِلْمُهُمْ فَوْقَ عِلْمِ أَهْلِ زَمانِهِمْ.

وَقَدْ قالَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمْ مَن لَا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[١].

وَقالَ تَعالىٰ في قِصَّةِ طالُوتَ: ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ﴾[٢].

وَقالَ في قِصَّةِ داودَ عليه السلام: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾[٣].

وَقالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن

(١) يونس ١٠: ٣٥.

(٢) البقرة ٢: ٢٤٧.

(٣) البقرة ٢: ٢٥١.

تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيماً ﴾[١].

وَقالَ في الْأَئِمَّةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَعِتْرَتِهِ وَذُرِّيَّتِهِ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ -إلى قوله تعالى:- سَعِيراً ﴾[٢].

وإنَّ الْعَبْدَ إِذا اخْتارَهُ اللهُ لأُمورِ عِبادِهِ شَرَحَ صَدْرَهُ لِذلِكَ، وَأَوْدَعَ قَلْبَهُ يَنابيعَ الْحِكْمَةِ، وَأَطْلَقَ عَلىٰ لِسانِهِ، فَلَمْ يَعِ بَعْدَهُ بِجَوابٍ، وَلَمْ تَجِدْ فيهِ غَيْرَ صَوابٍ، فَهُوَ مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ مُؤَيَّدٌ، قَدْ أَمِنَ مِنَ الْخَطَأَ وَالزَّلَلِ.

خَصَّهُ بِذلِكَ لِيَكُونَ ذلِكَ حُجَّةً عَلىٰ خَلْقِهِ، شاهِداً عَلىٰ عِبادِهِ، فَهَلْ يَقْدِرونَ عَلىٰ مِثْلِ هٰذا فَيَخْتارُونَهُ فَيَكونُ مُخْتارُهُمْ بِهٰذِهِ الصِّفَةِ»[٣].

وانتهى هذا الحديث الشريف عن أهمّيّة الإمام وسموّ منزلته، وأنّ اختياره ليس بيد الناس وإنّما هو بيد الخالق العظيم العالم بأسرار عباده، فهو الذي ينتخب ويختار أفضلهم وأكملهم، وليس هناك غير أئمّة الهدى ومصابيح الإسلام، الذين اختارهم لهداية عباده.

مسؤوليّات رئيس الدولة

تناط برئيس الدولة واجبات كثيرة ومسؤوليّات كان منها:

١ ـ حفظ الدين، وردع المبتدعين والتنكيل بهم إن أصرّوا على ضلالهم وغيّهم.

---

(١) النساء ٤: ١١٣.

(٢) النساء ٤: ٥٤ ـ ٥٧.

(٣) تحف العقول: ٤٣٦ ـ ٤٤٢.

٢ ـ حماية بيضة المسلمين ، والدفاع عن الوطن الإسلامي ، ومحاربة الغازين لأي جزء من أجزاء الدولة الإسلاميّة.

٣ ـ تنفيذ الأحكام الإسلاميّة ، والتي منها صدّ الاعتداء على الناس ، والأخذ بحقّ المظلوم من الظالم.

٤ ـ إقامة الحدود التي شرّعها الإسلام حفظاً للأمن العامّ.

٥ ـ الاطّلاع شخصياً على شؤون المسلمين ، والتعرّف على ما هم فيه من العسر والغبن ، وغير ذلك.

٦ ـ الاحتياط التامّ في أموال الدولة ، وعدم إنفاق أي شيء منها في غير صالح المسلمين ، وكان ذلك من مهامّ الإمام أمير المؤمنين عليه‌السلام في أيّام حكومته.

٧ ـ فتح أبواب الرئيس لذوي الحاجة والمضطهدين ، فقد أخرج الترمذي من حديث عمرو بن مرّة الجهني أنّه قال لمعاوية : سمعت النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله يقول : ما من إمام يغلق بابه دون ذوي الحاجات والمسكنة إلّا أغلق الله تعالى أبواب السماء دون خلقه ـ أي حاجته ـ وحاجته»[1].

وقد بنى الإمام عليه‌السلام بيتاً في الكوفة سمّاه بيت المظالم يضع فيه المظلومون ظلامتهم فيه ، وكان يشرف عليه بنفسه ويطّلع على ذوي الحاجات والمظلومين.

٨ ـ مواساة الفقراء في فقرهم. ووقد واساهم الإمام عليه‌السلام الفقراء في بؤسهم. يقول عليه‌السلام :

«إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ فَرَضَ عَلَىٰ أَئِمَّةِ الْعَدْلِ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعَفَةِ

---

(١) صحيح الترمذي : ٦ : ٧٣.

النّاسِ، كَيْلَا يَتَبَيَّغَ بِالْفَقِيرِ فَقْرُهُ!»[١].

وقال عليه السلام:

«إنَّ اللهَ تَعالىٰ جَعَلَني إماماً لِخَلْقِهِ، فَفَرَضَ عَلَيَّ التَّقْديرَ في نَفْسي وَمَطْعَمي وَمَشْرَبي وَمَلْبَسي كَضُعَفاءِ النّاسِ كَيْ يَقْتَدي الْفَقيرُ بِفَقْري، وَلَا يُطْغِي الْغَنِيَّ غِناهُ»[٢].

٩ ـ إلغاء جميع مظاهر العظمة والتفوّق على الناس، وقد طبّق الإمام عليه السلام ذلك على نفسه، فقد استقبل في الأنبار باستقبال شعبي حاشد ومعهم دوابهم، فأنكر ذلك والتفت إلى الأنباريّين قائلاً: **ما هٰذِهِ الدَّوابُّ الَّتي مَعَكُمْ؟ وَما أَرَدْتُمْ بِهذا الَّذي صَنَعْتُمْ؟**

فقالوا: يا أمير المؤمنين، إنّ هذا الذي صنعنا فهو خلق منّا نعظّم به الأُمراء، وأمّا هذه البراذين فهديّة لك، وقد صنعنا لك وللمسلمين طعاماً، وهيّأنا لدوابّكم علفاً كثيراً.

فزجرهم الإمام عليه السلام وقال لهم:

أَمّا هٰذَا الَّذي زَعَمْتُمْ أَنَّهُ مِنْكُمْ خُلُقٌ حَتّىٰ تُعَظِّمونَ بِهِ الْأُمَراءَ، فَوَاللهِ ما يَنْفَعُ هٰذَا الْأُمَراءَ، وَإِنَّكُمْ لَتَشُقّونَ بِهِ عَلىٰ أَنْفُسِكُمْ وَأَبْدانِكُمْ، فَلا تَعودوا لَهُ، وَأَمّا دَوابُّكُمْ هٰذِهِ فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ نَأْخُذَها مِنْكُمْ فَنَحْسِبُها مِنْ خِراجِكُمْ أَخَذْناها مِنْكُمْ، وَأَما طَعامُكُمُ الَّذي صَنَعْتُمْ لَنا فَإِنّا نَكْرَهُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْ أَمْوالِكُمْ

(١) نهج البلاغة: ٢: ١٨٨.

(٢) الكافي: ١: ٤١٠.

شَيْئاً إِلَّا بِثَمَن»[١].

وهكذا نظر الإمام عليه السلام إلى الحاكم أنّه كبقيّة أفراد الشعب لا ميزة له عليهم، كما كان النبيّ صلى الله عليه وآله يشجب جميع ألوان العظمة، فقد وفد عليه شخص فأخذته هيبته وأخذ بدنه يرعد، فأنكر النبيّ صلى الله عليه وآله ذلك وقال له: **أَنا ابْنُ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ كانَتْ تَأْكُلُ الْقَديدَ**.

على هذا الخطّ سار الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فلم يحفل بأي مظهر من مظاهر العظمة التي يقيمها الناس لملوكهم ورؤسائهم.

١٠ ـ إلغاء الاطراء، وكان من مظاهر حكومة الإمام عليه السلام إلغاء الاطراء والثناء عليه الذي لا يخلو من التملّق والتزلّف للسلطة، وقد أثنى عليه شخص فزجره وقال له:

«وَإِنَّ مِنْ اَسْخَفِ حالاَتِ الْوُلاَةِ عَنْدَ صالِحِ النّاسِ، أَنْ يُظَنَّ بِهِمْ حُبُّ الْفَخْرِ، وَيُوضَعَ أَمْرُهُمْ عَلَى الْكِبْرِ، وَقَدْ كَرِهْتُ أَنْ يَكُونَ جالَ في ظَنِّكُمْ أَنِّي أُحِبُّ الْإِطْراءَ، وَاسْتِماعَ الثَّناءِ؛ وَلَسْتُ ـ بِحَمْدِ اللهِ ـ كَذٰلِكَ، وَلَوْ كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ يُقالَ ذٰلِكَ لَتَرَكْتُهُ انْحِطاطاً للهِ سُبْحانَهُ عَنْ تَناوُلِ ما هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْعَظَمَةِ وَالْكِبْرِياءِ. وَرُبَّما اسْتَحْلَى النّاسُ الثَّناءَ بَعْدَ الْبَلاَءِ».

ثمّ أخذ يبيّن حديثه:

«فَلاَ تُثْنُوا عَلَيَّ بِجَميلِ ثَناءٍ، لإِخْراجي نَفْسي إِلَى اللهِ سُبْحانَهُ

---

(١) صفين: ١٦٠ و ١٦١.

وَإِلَيْكُمْ مِنَ التَّقِيَّةِ في حُقُوقٍ لَمْ أَفْرُغْ مِنْ أَدائِها ، وَفَرائِضٍ لا بُدَّ مِنْ إِمْضائِها ، فَلا تُكَلِّمُوني بِما تُكَلَّمُ بِهِ الْجَبابِرَةُ ، وَلا تَتَحَفَّظُوا مِنِّي بِما يُتَحَفَّظُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبادِرَةِ ، وَلا تُخالِطُوني بِالْمُصانَعَةِ ، وَلا تَظُنُّوا بِيَ اسْتِثْقالاً فِي حَقٍّ قِيلَ لِي ، وَلا الْتِماسَ إِعْظامٍ لِنَفْسِي ، فَإِنَّهُ مَنِ اسْتَثْقَلَ الْحَقَّ أَنْ يُقالَ لَهُ أَوِ الْعَدْلَ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ ، كانَ الْعَمَلُ بِهِما أَثْقَلَ عَلَيْهِ. فَلا تَكُفُّوا عَنْ مَقالَةٍ بِحَقٍّ ، أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ ، فَإِنِّي لَسْتُ في نَفْسي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ ، وَلا آمَنُ ذٰلِكَ مِنْ فِعْلي ، إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللهُ مِنْ نَفْسِي ما هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي ، فَإِنَّمَا أَنَا وَأَنْتُمْ عَبِيدٌ مَمْلُوكُونَ لِرَبٍّ لا رَبَّ غَيْرُهُ ؛ يَمْلِكُ مِنّا ما لا نَمْلِكُ مِنْ أَنْفُسِنا ، وَأَخْرَجَنا مِمّا كُنّا فِيهِ إِلَىٰ ما صَلَحْنا عَلَيْهِ ، فَأَبْدَلَنَا بَعْدَ الضَّلالَةِ بِالْهُدَىٰ ، وَأَعْطانَا الْبَصِيرَةَ بَعْدَ الْعَمَىٰ »[١].

حكى حديث الإمام عليه السلام أموراً بالغة الأهمّيّة ، كان منها:

١ ـ عدم مخاطبته بالألقاب العظيمة التي تضفى على عشّاق الملك والسلطان.

٢ ـ عدم التحفّظ والخوف من الالتقاء به باعتباره الحاكم العامّ في البلاد.

٣ ـ عدم مخالطته بالمصانعة وسائر ألوان المجاملات ، فإنّ مخالطة الحكّام يجب أن تكون مشفوعة بالنصيحة والصراحة لا بالمصانعة وغيرها من وسائل النفاق الاجتماعي.

٤ ـ عدم الظنّ به أنّه يستثقل من سماع الحقّ والعدل.

---

(١) نهج البلاغة: ٢: ٢٠١.

٥ ـ الجهر بالحقّ ومجابهة السلطة بواجباتها ومسؤوليّاتها.

٦ ـ الصراحة بمشورة العدل وما يصلح للرعيّة.

هذه بعض الموادّ في حديث الإمام عليه السلام ، وهي تحكي العدل بجميع رحابه وبنوده ، كما أنّها من أهمّ الأسباب التي توجب الترابط بين الإمام عليه السلام ورعيّته.

طاعة الإمام

وتجب طاعة الإمام ، ولكن إذا كان ملتزماً بأحكام الله تعالى ، ومنصرفاً عمّا حرّم الله ، أمّا إذا كان شاذاً في سلوكه وليست له أيّة علاقة بالإسلام ، وإنّما فرض حكمه بقوّة السلاح كحكّام بني أُميّة وبني العبّاس فتجب مقاومتهم وتحرم طاعتهم ، حسب ما جاء في كتاب الله تعالى: ﴿**وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِن دُونِ اللهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ**﴾[١].

وتظافرت الأخبار بحرمة التعاون مع الظالمين ، وهذه بعضها:

١ ـ قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**سَيَكونُ عَلَيْكُمْ أُمَراءُ يَأْمُرونَكُمْ بِما لَا تَعْرِفونَ ، وَيَفْعَلونَ ما تُنْكِرونَ ، فَلَيْسَ لِأُوْلٰئِكَ عَلَيْكُمْ طاعَةٌ**»[٢].

٢ ـ وقال صلى الله عليه وآله: «**إِنَّهُ سَيَكونُ بَعْدي أُمَراءُ ، فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ فَصَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ ، وَأَعانَهُمْ عَلىٰ ظُلْمِهِمْ فَلَيْسَ مِنّي وَلَسْتُ مِنْهُ ، وَلَيْسَ وارِداً عَلَيَّ الْحَوْضَ**»[٣].

---

(١) هود ١١: ١١٣.

(٢) فتح الباري: ١٣: ٦.

(٣) صحيح ابن حبّان: ١: ٥١٨.

٣ـ قال ﷺ: «**إنَّما الطّاعَةُ في الْمَعْروفِ، فَمَنْ أَمَرَكُمْ بِمَعْصِيَةٍ فَلا تُطِيعُوهُ**»[١].

وكثير من الأحاديث أعلنت أنّه لا طاعة للحكّام إذا أمروا بمعصية الله تعالى، وشذّوا عن الطريق القويم كالحكّام الأمويّين والعبّاسيّين الذين عاثوا في الأرض فساداً وعملوا كلّ ما حرّم الله تعالى من إثم، وقد أفتى فقهاء المسلمين بمقاومتهم.

قال إمام الحرمين: «إنّ الإمام إذا جار وظهر ظلمه وغشّه، ولم يرعو لزاجر عن سوء صنيعه فلأهل الحلّ والعقد التواطؤ على ردعه، ولو بشهر السلاح ونصب الحروب»[٢].

وقد فجّر الإمام الحسين عليه السلام سبط رسول الله ﷺ ثورته الكبرى على الدعي ابن الدعي يزيد بن معاوية حينما أعلن الكفر والإلحاد والفسق والفجور، وهي أعظم ثورة إصلاحيّة استهدفت إقامة العدل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورفع الظلم والمنكر عن الناس، وستبقى حيّة نديّة في جميع الأحقاب والآباد.

ثانياً: الوزارة

من أجهزة الدولة ذات الأهمّيّة البالغة الوزارة، فإنّها مسؤولة عن الأوضاع الراهنة في البلاد التي تعمّ الحركة الاقتصاديّة والثقافيّة والعسكريّة والأمن والاستقرار في البلاد.

وقد أكّد الإمام عليه السلام في عهده الخالد لمالك الأشتر أن لا يمنح الوزارة لشخص كان وزيراً لحاكم ظالم.

قال عليه السلام:

---

(١) صحيح ابن حبّان: ١٠: ٤٢٢.

(٢) الأحكام السلطانيّة: ١٧.

«إِنَّ شَرَّ وُزَرائِكَ مَنْ كانَ لِـلْأَشْرارِ قَبْلَكَ وَزِيراً ، وَمَنْ شَرِكَهُمْ في الْآثامِ فَـلَا يَكُونَنَّ لَكَ بِطانَةً ، فَـإِنَّهُمْ أَعْـوانُ الْأَثَـمَةِ ، وَإِخْـوانُ الظَّلَمَةِ ، وَأَنْتَ واجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلَفِ مِـمَّنْ لَـهُ مِـثْلُ آرائِـهِمْ وَنَفاذِهِمْ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصارِهِمْ وَأَوْزَارِهِمْ وَآثامِهِمْ ، مِمَّنْ لَمْ يُعاوِنْ ظالِماً عَلَىٰ ظُلْمِهِ ، وَلَا آثِماً عَلَىٰ إِثْـمِهِ ؛ أُولـٰئِكَ أَخَـفُّ عَلَيْكَ مَؤُونَةً ، وأَحْسَنُ لَكَ مَعُونَةً ، وَأَحْنَىٰ عَلَيْكَ عَطْفاً ، وَأَقَـلُّ لِغَيْرِكَ إِلْفاً ، فاتَّخِذْ أُولـٰئِكَ خاصَّةً لِخَلَواتِكَ وَحَفَلَاتِكَ ، ثُمَّ لِيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الْحَقِّ لَكَ ، وَأَقَلَّهُمْ مُساعَدَةً فِيما يَكُونُ مِنْكَ مِمّا كَرِهَ اللهُ لِأَوْلِيائِهِ ، واقِعاً ذٰلِكَ مِـنْ هَـواكَ حَـيْثُ وَقَـع . وَالْصَقْ بِأَهْلِ الْوَرَعِ وَالصِّدْقِ ؛ ثُمَّ رُضْهُمْ عَلَىٰ أَلَّا يُـطْرُوكَ وَلَا يَبْجَحُوكَ بِباطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ ، فَـإِنَّ كَـثْرَةَ الْإِطْـراءِ تُـحْدِثُ الزَّهْـوَ ، وَتُدْني مِنَ الْعِزَّةِ»[١].

الاتّصال بالطبقات الشريفة

وأمره أن يتّخذ الصالحين والمتّقين له أولياء لأنّهم لا يقولون إلّا الحقّ ولا يأمرون إلّا بالعدل، وأكّد على مجالسة المتّقين والصالحين ليكتسب من هديهم وصلاحهم، لا سيّما العلماء والحكماء.

قال عليه السلام :

«وَأَكْثِرْ مُدارَسَةَ الْعُلَماءِ ، وَمُناقَشَةَ الْحُكَماءِ ، في تَثْبِيتِ ما صَلَحَ

---

(١) نهج البلاغة : ٣ : ٨٨، عهده عليه السلام لمالك الأشتر.

عَلَيْهِ أَمْرُ بِلَادِكَ، وَإِقامَةِ ما اسْتَقامَ بِهِ النّاسُ قَبْلَكَ»[١].

من أجل هذه الأهداف النبيلة أمر الإمامعليه السلام بالاتّصال بهذه الطبقة الواعية حتّى يتوصّل الوالي إلى معرفة ما تحتاج إليه البلاد من الخدمات ليقوم بتنفيذها.

وأكّد الإمام في حديث له على ضرورة اتّصال الولاة ببعض الطبقات الشريفة من الشعب. قالعليه السلام:

«ثُمَّ الْصَقْ بِذَوِي الْمُرُوءاتِ وَالْأَحْسابِ، وَأَهْلِ الْبُيُوتاتِ الصّالِحَةِ، وَالسَّوابِقِ الْحَسَنَةِ؛ ثُمَّ أَهْلِ النَّجْدَةِ وَالشَّجاعَةِ، وَالسَّخاءِ وَالسَّماحَةِ؛ فَإِنَّهُمْ جِماعٌ مِنَ الْكَرَمِ، وَشُعَبٌ مِنَ الْعُرْفِ. ثُمَّ تَفَقَّدْ مِنْ أُمُورِهِمْ ما يَتَفَقَّدُ الْوالِدانِ مِنْ وَلَدِهِما، وَلَا يَتَفاقَمَنَّ في نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ، وَلَا تَحْقِرَنَّ لُطْفاً تَعاهَدْتَهُمْ بِهِ وَإِنْ قَلَّ؛ فَإِنَّهُ داعِيَةٌ لَهُمْ إِلَىٰ بَذْلِ النَّصِيحَةِ لَكَ، وَحُسْنِ الظَّنِّ بِكَ. وَلَا تَدَعْ تَفَقُّدَ لَطِيفِ أُمُورِهِمُ اتِّكالاً عَلَىٰ جَسِيمِها، فَإِنَّ لِلْيَسِيرِ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعاً يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَلِلْجَسِيمِ مَوْقِعاً لَا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُ»[٢].

وحكت هذه الوصيّة مدى اهتمامهعليه السلام بالطبقة الشريفة والصالحة في الشعب، وأنّ من مسؤوليّات الحاكم البرّ بهم والإحسان إليهم والتعهّد لشؤونهم ليظفر بإخلاصهم وتسديد النصيحة له.

---

(١) نهج البلاغة: ٣: ٨٩.

(٢) نهج البلاغة: ٣: ٩٢.

وعلى أي حال ، فإنّ للوزارة منزلة متميّزة في الإسلام ، وتأتي في الأهمّيّة بعد رئيس الدولة ، وقد أضفى النبيّ صلى الله عليه وآله لقب الوزارة على أخيه ووصيّه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ، فقال :

« أَنْتَ أَخي وَوَزيري ، تَقْضي دَيْني ، وَتُنْجِزُ مَوْعِدي ، وَتُبْرِئُ ذِمَّتي »[١].

وقال صلى الله عليه وآله : « **إِنَّهُ** ـ أي الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ـ **أَخي وَوَزيري وَخَليفَتي في أَهْلِ بَيْتي ، وَخَيْرُ مَنْ أُخَلِّفُ بَعْدي** »[٢].

وقال صلى الله عليه وآله : « **اللّهُمَّ إِنِّي أَقولُ كَما قالَ أَخي مُوسىٰ : اللّهُمَّ اجْعَلْ لي وَزيراً مِنْ أَهْلي أَخي عَلِيّاً ، اشْدُدْ بِهِ أَزْري ، وَأَشْرِكْهُ في أَمْري كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثيراً ، وَنَذْكُرَكَ كَثيراً إِنَّكَ كُنْتَ بِنا بَصيراً** »[٣].

وقد أضفى النبيّ صلى الله عليه وآله لقب الوزارة على أخيه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في كثير من أحاديثه لأنّه لم يرَ مثله في أصحابه ، وأهل بيته من يضارعه في هديه وإيمانه ، وشدّة حرصه على الإسلام ، وقد اتّخذ أبو بكر عمر بن الخطّاب وزيراً له لأنّه باني دولته والراعي لشؤونه ، وفي أيّام عثمان اتّخذ مروان بن الحكم وزيراً له ، فكان هو القائم بجميع شؤونه ، وقد أغدق عليه الكثير من أموال الدولة .

وفي أيّام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام اتّخذ له عدّة وزراء ، منهم الزعيم مالك الأشتر وعبدالله بن عبّاس وحجر بن عدي ، وأمثالهم من عيون المؤمنين والمتّقين .

---

(١) مجمع الزوائد : ٩ : ١٢١ .

(٢) بحار الأنوار : ١٨ : ٢١٢ .

(٣) أمالي الطوسي : ٥٥١ .

وفي أيّام معاوية كان وزراؤه وحاشية ملكه الخونة واللصوص أمثال المغيرة بن شعبة وعمرو بن العاص وزياد بن أبيه وبسر بن أرطاة ، وغيرهم من الذين أغرقوا العالم الإسلامي بالدم والمحن والخطوب.

وهكذا استمرّت الوزارة في حكم بني مروان والعبّاسيّين تنتقل من ذئب إلى ذئب ، ومن لص إلى لص ، وقد امتحن بهم المسلمون امتحاناً عسيراً ، وارهقوا ارهاقاً شديداً.

ثالثاً: المستشارون

وكان من منهج الإمام وفضائله ومميّزاته أنّه اتّخذ أولياء الله تعالى وأحبّاءه أولياء له يستشيرهم في مهام دولته وشؤون حكومته ، أمثال الطيّب ابن الطيّب عمّار بن ياسر وحجر بن عدي وعمرو بن الحمق الخزاعي الذين هم من خيار المسلمين تقوى وورعاً وزهداً في الدنيا وإعراضاً عن مباهجها ، وصراحة في الحقّ وصدقاً في القول.

وقد أكّد الإمام في عهده لمالك الأشتر على اتّخاذ الأخيار مستشارين له ، وذكر كوكبة منهم ، وهم الذين لا يعاونون الظالم على ظلمه ، ولا الآثم على إثمه ، وأكّد على ملازمتهم بقوله:

«فَاتَّخِذْ أُولٰئِكَ خاصَّةً لِخَلَواتِكَ وَحَفَلاتِكَ ، ثُمَّ لِيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الْحَقِّ لَكَ ، وَأَقَلَّهُمْ مُساعَدَةً فِيما يَكُونُ مِنْكَ مِمّا كَرِهَ اللهُ لِأَوْلِيائِهِ ، واقِعاً ذٰلِكَ مِنْ هَواكَ حَيْثُ وَقَع. وَالْصَقْ بِأَهْلِ الْوَرَعِ وَالصِّدْقِ ؛ ثُمَّ رُضْهُمْ عَلَىٰ أَلَّا يُطْرُوكَ وَلَا يَبْجَحُوكَ بِباطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الْإِطْراءِ تُحْدِثُ الزَّهْوَ ، وَتُدْني

مِنَ الْعِزَّة »[١].

أرأيتم هذه القيم التي يسعد بها الناس حكومة وشعباً، وليس في مواثيق السياسة مثل هذه المناهج المشرقة التي تبنّت العدل بجميع رحابه.

الابتعاد عن بعض الأصناف

وكان من مناهج الإمام عليه السلام في حكمه إبعاد الحاكمين والمسؤولين عن بعض الأصناف من الناس.

قال عليه السلام في عهده لمالك:

« وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ، وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ، أَطْلَبُهُمْ لِمَعَائِبِ النّاسِ؛ فَإِنَّ في النّاسِ عُيُوباً، الْوَالي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا، فَلَا تَكْشِفَنَّ عَمّا غابَ عَنْكَ مِنْها، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، وَاللهُ يَحْكُمُ عَلَىٰ ما غابَ عَنْكَ، فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ ما اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللهُ مِنْكَ ما تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ. أَطْلِقْ عَنِ النّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ، وَاقْطَعْ عَنْكَ سَبَبَ كُلِّ وِتْرٍ، وَتَغابَ عَنْ كلِّ ما لَا يَضِحُ لَكَ، وَلَا تَعْجَلَنَّ إِلَىٰ تَصْدِيقِ ساعٍ، فَإِنَّ السّاعِيَ غَاشٌ، وَإِنْ تَشَبَّهَ بِالنّاصِحِينَ.

وَلَا تُدْخِلَنَّ في مَشُورَتِكَ بَخِيلاً يَعْدِلُ بِكَ عَنِ الْفَضْلِ، وَيَعِدُكَ الْفَقْرَ، وَلَا جَباناً يُضْعِفُكَ عَنِ الْأُمُورِ، وَلَا حَرِيصاً يُزَيِّنُ

---

(١) نهج البلاغة: ٣: ٨٨.

لَك الشَّرَهَ بِالْجَوْرِ، فَإِنَّ الْبُخْلَ وَالْجُبْنَ وَالْحِرْصَ غَرائِزُ شَتّىٰ يَجْمَعُها سُوءُ الظَّنِّ بِاللهِ»[١].

إنّ هذه القيم هي المناهج المشرقة في سياسة الإمام أمير المؤمنين، ووصيّ رسول الله ﷺ، وباب مدينة علمه، فقد أراد بسط العدل وإشاعة قيم الإسلام بين الناس.

إنّ الذين نهى الإمام عن دخولهم في جهاز الحكم هم عصابة من الأشرار الذين لا صلة لهم بالله تعالى، وهم أداة تخريب وفساد للحكم.

اختيار الحكّام

وشيء بالغ الأهمّيّة في أنظمة الإمام عليه السلام في الحكم أنّه لا ينصب حاكماً إلّا بعد الفحص عن سيرته، والوقوف التامّ على شؤونه واتّجاهاته الفكريّة والعقائديّة حتّى يكون جهاز الحكم نظيفاً وسليماً.

تكريم الحكّام المخلصين

وعهد الإمام لمالك بتكريم الحكّام الشرفاء، وتوفير الرخاء والسعة في العطاء لهم. قال عليه السلام:

«وَافْسَحْ لَهُ -أي للحاكم- فِي الْبَذْلِ ما يُزيلُ عِلَّتَهُ، وَتَقِلُّ مَعَهُ حاجَتُهُ إِلَى النّاسِ. وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْك ما لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خاصَّتِك، لِيَأْمَنَ بِذٰلَك اغْتِيالَ الرِّجالِ لَهُ عِنْدَك.

---

(١) نهج البلاغة: ٣: ٨٦.

فَانْظُرْ في ذٰلِكَ نَظَراً بَلِيغاً فَإِنَّ هٰذا الدِّيْنَ قَدْ كانَ أَسِيراً فـي أَيْدِي الْأَشْرارِ، يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوىٰ، وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيا»(١).

حكى هذا المقطع أمرين:

الأوّل: الترفيه على الحكّام والسعة في أرزاقهم حتّى تقلّ حاجتهم إلى الناس فيخلصوا في عملهم.

الثاني: تكريمهم والاحتفاء بهم أمام الشعب وتعظيم منزلتهم عند السلطة، وفي ذلك من الفوائد التي تعود إلى المجتمع والتشجيع للحكّام في إخلاصهم للعمل.

رابعاً: العمّال

وهم الموظّفون في جهاز الدولة الذين يتولّون معظم الأعمال، وقد عرض لهم الإمام في عهده للزعيم مالك الأشتر بقوله:

«ثُمَّ انْظُرْ في أُمُورِ عُمّالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِباراً، وَلَا تُوَلِّهِمْ مُحاباةً وَأَثَرَةً، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْـجَوْرِ وَالْـخِيَانَةِ. وَتَـوَخَّ مِـنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَياءِ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتاتِ الصّالِحَةِ، وَالْـقَدَمِ فـي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلَاقاً، وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً، وَأَقَلُّ في الْمَطامِعِ إِشْراقاً، وَأَبْلَغُ في عَواقِبِ الْأُمُورِ نَظَراً. ثُمَّ أَسْبِـغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزاقَ، فَإِنَّ ذٰلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَىٰ اسْتِصْلَاحِ أَنْفُسِهِمْ، وَغِنىً لَهُمْ

---

(١) نهج البلاغة: ٣: ٩٥.

عَنْ تَناوُلِ ما تَحْتَ أَيْدِيهِمْ ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خـالَفُوا أَمْـرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمانَتَكَ »(١).

حكى هذا المقطع بعض الأُمور التي تتعلّق في عمّال الدولة وهي :

أوّلاً : أن لا يولّي أي موظّف عملاً إلّا بعد الفحص والاختبار التامّ عن حاله وأمانته .

ثانياً : لا يجوز أن يسند أي عمل لأحد محاباة أو اثرة فإنّه خيانة للأُمّة ، وفساد لجهاز الحكم .

ثالثاً : أن يولّي العمل إلى أهل التجربة والدراية على شؤون العمل الذي يسند إليهم .

رابعاً : أن يختار للعمل من يتّصف بالحياء ، وعدم الصلف ، وأن يكون من ذوي البيوتات الشريفة حتى يقوم بخدمة المواطنين ، ولا يجحف في حقّهم .

خامساً : أن يسبغ على العمّال الرواتب التي تسدّ حاجاتهم ، ولا يضيق عليهم معيشتهم ليكونوا بمأمن عن تناول ما في أيدي الناس ، ويبتعدوا عن الرشوة .

سادساً : مراقبة العمّال مراقبة دقيقة ، وبثّ العيون عليهم للنظر في تصرّفاتهم ، فإن كانت شاذة عن شريعة الله تعالى بادر إلى عزلهم وإقصائهم عن وظائفهم وشهّر بهم ليكونوا عبرة لغيرهم .

سابعاً : أن ينتخب العمّال من العناصر الشريفة والبيوتات الرفيعة ، فإنّهم أكرم أخلاقاً وأصحّ أعراضاً .

---

(١) نهج البلاغة : ٣ : ٩٥.

مراقبة العمّال

أوصى الإمام عليه السلام في عهده لمالك بوضع الرقابة والعيون على العمّال ، ومراقبة شؤونهم ، قال عليه السلام :

« ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمالَهُمْ ، وَابْعَثِ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْوَفاءِ عَلَيْهِمْ ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ في السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَدْوَةٌ لَهُمْ عَلَىٰ اسْتِعْمالِ الْأَمَانَةِ ، وَالرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ .

وَتَحَفَّظْ مِنَ الْأَعْوانِ ؛ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَىٰ خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ ، اكْتَفَيْتَ بِذٰلِكَ شَاهِداً ، فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ في بَدَنِهِ ، وَأَخَذْتَهُ بِما أَصابَ مِنْ عَمَلِهِ ، ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقامِ الْمَذَلَّةِ ، وَوَسَمْتَهُ بِالْخِيانَةِ ، وَقَلَّدْتَهُ عارَ التُّهَمَةِ »[١].

عرض الإمام عليه السلام إلى إقامة العيون والرقباء على العمّال للنظر في شؤونهم وقيامهم بما عهد إليهم من الالتزام بالعمل على وجهه ، وعدم اختلاسهم للأموال ، فإن خاس أحد منهم بذلك عاقبه وأذلّه ردعاً للفساد وبسطاً للعدل والأمانة .

إرضاء العامّة

وكان من بنود سياسة الإمام عليه السلام الداخليّة إرضاء العامّة وتقديمهم على رضاء الخاصّة .

---

(١) نهج البلاغة : ٣ : ٩٦ .

الرعيّة طبقات

أعلن الإمامعليه السلام في عهده أنّ الرعية طبقات يتّصل بعضها ببعض في منافعها الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

لنقرأ كلامه في عهده. قالعليه السلام:

«وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُها إِلَّا بِبَعْضٍ، وَلَا غِنَىٰ بِبَعْضِها عَنْ بَعْضٍ:

فَمِنْها جُنُودُ اللهِ.

وَمِنْها كُتّابُ الْعامَّةِ وَالْخاصَّةِ.

وَمِنْها قُضاةُ الْعَدْلِ.

وَمِنْها عُمّالُ الْإِنْصافِ وَالرِّفْقِ.

وَمِنْها أَهْلُ الْجِزْيَةِ وَالْخَراجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النّاسِ.

وَمِنْها التُّجّارُ وَأَهْلُ الصِّناعاتِ.

وَمِنْها الطَّبَقَةُ السُّفْلَىٰ مِنْ ذَوِي الْحاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ.

وَكُلٌّ قَدْ سَمَّىٰ اللهُ لَهُ سَهْمَهُ، وَوَضَعَ عَلَىٰ حَدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتابِهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ - صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - عَهْداً مِنْهُ عِنْدَنا مَحْفُوظاً»[١].

---

(١) نهج البلاغة: ٣: ٨٩.

وهذا تحليل رائع للطبقات الاجتماعيّة التي يرتبط بعضها ببعض في منافعها والتي يقوم على أساسها المجتمع، وقد عدّد الإمام عليه السلام هذه الطبقات وهي:

١ ـ الجنود.

٢ ـ كتّاب العامّة والخاصّة.

٣ ـ قضاة العدل.

٤ ـ عمّال الإنصاف والرفق.

٥ ـ أهل الجزية والخراج من أهل الذمّة.

٦ ـ التّجار.

٧ ـ أهل الصناعات.

٨ ـ الطبقة الفقيرة من ذوي الحاجات والمسكنة.

١ ـ الجنود

وقد فصّل الإمام حقوق هذه الطبقات التي يتكوّن منها الشعب، فابتدأ عليه السلام بحقوق الجنود حيث قال عليه السلام:

«فالْجُنُودُ، بِإِذْنِ اللهِ، حُصُونُ الرَّعِيَّةِ، وَزَيْنُ الْوُلَاةِ، وعِزُّالدِّينِ، وَسُبُلُ الْأَمْنِ، وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِهِمْ. ثُمَّ لَا قِوامَ لِلْجُنُودِ إِلَّا بِما يُخْرِجُ اللهُ لَهُمْ مِنَ الْخَراجِ الَّذي يَقْوَوْنَ بِهِ عَلَىٰ جِهادِ عَدُوِّهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيما يُصْلِحُهُمْ، وَيَكُونُ مِنْ وَراءِ حاجَتِهِمْ».

إنّ الجنود هم السياج الواقي لحماية البلاد من الغزوّ الخارجي الذي يستهدف

استعمارها والتحكّم في مصير الأُمّة ومستقبلها، فلاحياة لشعب ولا وجود له ولا استقرار إلّا بالجند الذين هو حماة الوطن ومصدر عزّه واستقلاله.

ولا قوام للحياة الاقتصاديّة للجيش إلّا بما فرض الله تعالى له من الحقوق في أموال الدولة التي يجب أن تنفق منها على المعدّات الحربيّة المتطوّرة التي توجب حماية البلد من التدخّل الخارجي، وكلّما زادت تطوّراً بما يَملكه من وسائل الدفاع كان لها رصيد شعبي وولاء عارم في الأوساط الاجتماعيّة.

٢ ـ القضاة والعمّال والكتّاب

ثمّ عرض الإمام إلى حقوق هذه الأصناف ومدى ارتباطها بالدولة. قال عليه السلام:

«ثُمَّ لَا قِوامَ لِلْجُنُودِ إِلَّا بِما يُخْرِجُ اللهُ لَـهُمْ مِـنَ الْـخَراجِ الَّـذي يَقْوَوْنَ بِهِ عَلَىٰ جِهادِ عَدُوِّهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيما يُصْلِحُهُمْ، وَيَكُونُ مِنْ وَراءِ حاجَتِهِمْ.

ثُمَّ لَا قِوامَ لِهـٰذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ إِلَّا بِالصِّنْفِ الثّالِثِ مِـنَ الْـقُضاةِ وَالْعُمّالِ وَالْكُتّابِ، لِما يُحْكِمُونَ مِنَ الْـمَعاقِدِ، وَيَـجْمَعُونَ مِـنَ الْمَنافِعِ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَواصِّ الْأُمُورِ وَعَوامِّها.

وَلَا قِوامَ لَـهُمْ جَـمِيعاً إِلَّا بِـالتُّجّارِ وَذَوِي الصِّـناعاتِ، فِـيما يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرافِقِهِمْ، وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْواقِهِمْ، وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرَفُّقِ بِأَيْدِيهِمْ ما لَا يَبْلُغُهُ رِفْقُ غَيْرِهِمْ».

إنّ هذه الأصناف يرتبط بعضها ببعض، ولها دورها الفعّال في إقامة النظام الاجتماعي في البلاد.

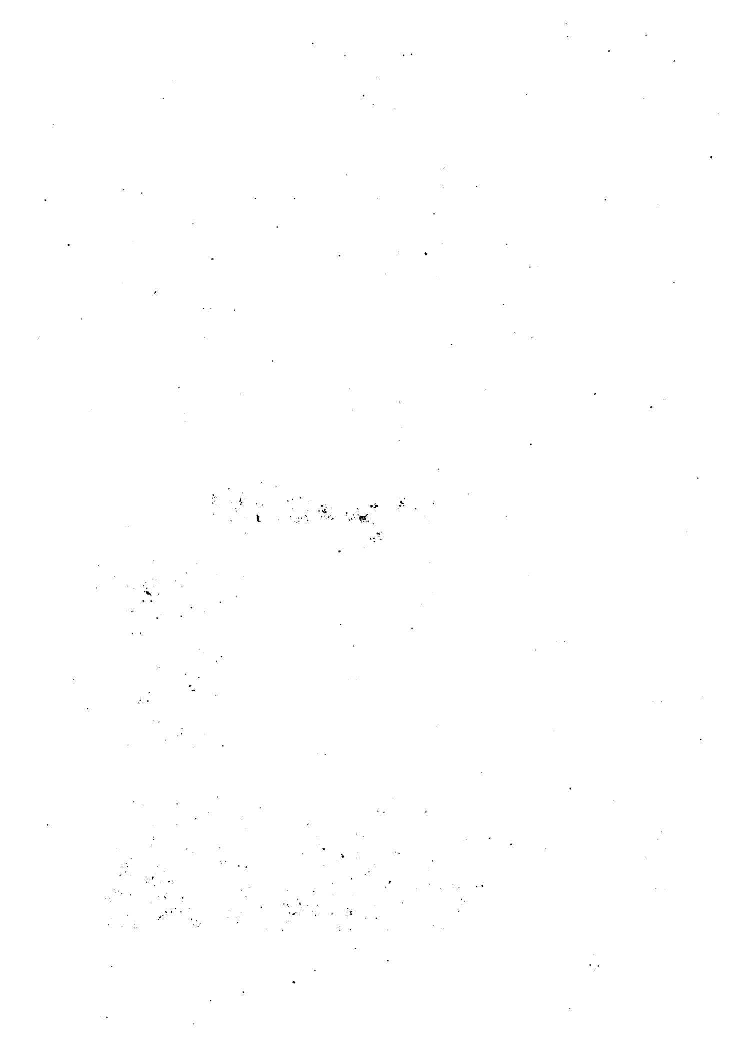
٣ـ أهل الحاجة والمسكنة

أوصى الإمام عليه السلام برعاية الفقراء والبؤساء وسدّ حاجاتهم. قال عليه السلام:

«ثُمَّ الطَّبَقَةُ السُّفْلىٰ مِنْ أَهْلِ الْحاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ الَّذِينَ يَحِقُّ رِفْدُهُمْ وَمَعُونَتُهُمْ. وَفي اللهِ لِكُلٍّ سَعَةٌ، وَلِكُلٍّ عَلَىٰ الْوالي حَقٌّ بِقَدْرِ ما يُصْلِحُهُ، وَلَيْسَ يَخْرُجُ الْوالي مِنْ حَقِيقَةِ ما أَلْزَمَهُ اللهُ مِنْ ذٰلِكَ إِلَّا بِالْإِهْتِمامِ وَالْإِسْتِعانَةِ بِاللهِ، وَتَوْطِينِ نَفْسِهِ عَلَىٰ لُزُومِ الْحَقِّ، وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ فِيما خَفَّ عَلَيْهِ أَوْ ثَقُلَ».

أكّد الإمام عليه السلام على رعاية الفقراء والإحسان إليهم، لأنّهم لا يجدون من يلوذون به في سدّ حاجاتهم ودفع البؤس عنهم إلّا الله تعالى ووليّه القائم في شؤون المسلمين.

الإمام عليه السلام مع القضاة



نظر الإسلام بعمق وشمول إلى القضاء والقضاة فأولاهما المزيد من الأهمّية ، وذلك لما لهما من الأثر الفعّال إيجاباً وسلباً على النظام الاجتماعي الذي يسود البلاد ، ونعرض ـ بإيجاز لهما ـ مع ما يرتبط بذلك من بحوث .

أهمّية القضاء

أمّا القضاء فهو من أهمّ المراكز الحسّاسة في الدولة الإسلامية ، وإقامته من الواجبات على رئيس الدولة ، فإنّه ملزم بتنفيذها .

وقد تحدّث الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مع شريح القاضي عن سموّ هذا المنصب ومدى أهمّيته قائلاً: **يا شُرَيْحُ ، قَدْ جَلَسْتَ مَجْلِساً لَا يَجْلِسُهُ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ وَصِيُّ نَبِيّ ، أَوْ شَقِيّ**[1] .

إنّ منصب القضاء والقيام بمسؤولياته وواجباته على الوجه الصحيح إنّما هو من وظائف الأنبياء وأوصيائهم ليحكموا بين الناس بالحقّ والعدل ، أمّا إذا تولّى هذا المنصب غيرهما ممّن لا دراية له بشؤون القضاء أو لا حريجة له في الدين فإنّه شقي قد حاد عن الطريق القويم ، وعرّض البلاد للخطوب والأزمات .

---

(١) من لا يحضره الفقيه : ٣: ٤ . وسائل الشيعة : ١٨ : ٧ .

وكان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يحتاط أشدّ ما يكون الاحتياط في قضاء شريح قاضي الكوفة، فكان يأمره بعدم تنفيذ ما يقضي به حتى يعرضه عليه(١)، خوفاً من أن يكون قد جافى الواقع في ما قضى به.

مع القضاة

واشترط الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في القضاة أن يكونوا أفضل أبناء الأمّه تقوى وورعاً وكمالاً ونزاهة، ولنستمع إلى ما جاء في عهده لمالك الأشتر من البنود المشرقة التي تخصّ القضاة، قال عليه السلام:

«ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ، وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ ـأي لا تغضبهـ وَلَا يَتَمَادَىٰ فِي الزَّلَّةِ وَلَا يَحْصَرُ مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَىٰ طَمَعٍ، وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَىٰ فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ؛ وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ، وَآخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ، وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الْخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَىٰ تَكَشُّفِ الْأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ، وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، وَأُولٰئِكَ قَلِيلٌ.

ثُمَّ أَكْثِرْ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ، وافْسَحْ لَهُ فِي الْبَذْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ، وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَىٰ النَّاسِ»(٢).

---

(١) فروع الكافي: ٧: ٤٠٧. وسائل الشيعة: ١٨: ٦.

(٢) نهج البلاغة: ٣: ٤٣٤ و ٤٣٥.

حفل هذا المقطع الشريف من عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر واليه على مصر بأُمور بالغة الأهمّية، لم يحفل بمثلها أي نظام اجتماعي عرض لنظام الحكم والإدارة.. لقد نظر الإمام عليه السلام بعمق وشمول إلى أهمّ جهاز في الدولة وهو القضاء، فألزم أن يكون أفضل مَن في الرعية عِلماً وتقوى وورعاً، وعليهم أن يتحمّلوا المسؤوليات التالية:

١ ـ أن يكون القاضي واسع الأُفق، لا يضيق من الدعاوى التي ترفع إليه، ولا ينزعج ويتبرّم أمام المتخاصمين.

٢ ـ أن لا يتمادى في الزلل، وعليه أن يقف أمام الأحداث التي تعرض عليه بتبصّر وتروّ.

٣ ـ عليه أن يتبع الحقّ إذا تبيّن له.

٤ ـ أن يبتعد عن الطمع، ولا تميل نفسه إلى حطام الدنيا.

٥ ـ عليه أن ينظر في الدعاوى التي ترفع إليه نظرة فاحصة، ويبذل قصارى فهمه فيها حتى يكون حكمه مصيباً.

٦ ـ عليه أن يقف في الشبهات، ولا يحكم حتى يتبيّن له الحقّ.

٧ ـ أن يأخذ بحكمه بالحجج القاطعة.

٨ ـ لا يملّ ولا يسأم من مراجعة المتخاصمين.

٩ ـ أن يكون شديداً في جانب الحقّ، ولا يميل لأي طرف من المتنازعين.

١٠ ـ أن لا يزدهيه إطراء الناس، ولا يستميله إغراؤهم.

مسؤوليات رئيس الدولة مع القضاة

وأدلى الإمام عليه السلام - في هذا المقطع - ببعض المسؤوليات التي تترتّب على رئيس الدولة تجاه القضاة وهي:

أوّلاً: أن يتعاهد الأحكام التي تصدر من القضاة، ويشرف بنفسه عليها لئلا تكون مجافية للعدل، ومنافية لأحكام الإسلام.

ثانياً: أن يجزل لهم الرواتب الضخمة، ويوسّع عليهم، ولا يدع أي ظلّ للحاجة عليهم حتى يبتعدوا عن الرشوة التي هي من أهمّ الأسباب في فساد جهاز الحكم.

ثالثاً: أن يقابلهم بمزيد من الحفاوة والتكريم، ويظهر سموّ مكانتهم أمام المجتمع بحيث لا يدانيهم أي أحد من حاشيته وخاصّته في منزلتهم، وبذلك يكسب القضاة الاستقلال وسموّ المكانة الاجتماعية.

أنواع القضاء

أمّا القضاء فهو أنواع مختلفة بعضها حقّ، وبعضها ضلال، ومن أنواعها ما يلي:

١ - القضاء وفق الموازين الشرعية من قِبل السلطان العادل، وهو جائز بلا كلام.

٢ - القضاء بغير علم، وهو محرّم بلا خلاف، وقد مرّ الإمام على قاض فقال له: «**أَتَعْرِفُ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ؟**»، قال: لا، فقال: «**هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ**... الخ»[1].

٣ - القضاء من قِبل السلطان الجائر إذا كانت أحكامه مخالفة للشريعة

---

(١) أصول الكافي: ١: ٣٣. وسائل الشيعة: ١٨: ٧.

الإسلامية ، وقد تواترت الأخبار بحرمته.

ويشير الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في حديثه التالي إلى ذلك ، قال عليه السلام :

«إنَّ النّاسَ آلُوا بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله إلىٰ ثَلاثَةٍ: آلُوا إلىٰ عالِمٍ عَلىٰ هُدىً مِنَ اللهِ قَدْ أَغْناهُ اللهُ بِمَا عَلِمَ عَنْ غَيْرِهِ، وَجاهِلٍ مُدَّعٍ لِلْعِلْمِ لَا عِلْمَ لَهُ، مُعْجَبٍ بِما عِنْدَهُ، قَدْ فَتَنَتْهُ الدُّنْيا وَفَتَنَ غَيْرَهُ، وَمُتَعَلِّمٍ مِنْ عالِمٍ عَلىٰ سَبِيلِ هُدىً مِنَ اللهِ وَنجاةٍ، ثُمَّ هَلَكَ مَنِ ادَّعىٰ وَخابَ مَنِ افْتَرىٰ»[١].

شروط القضاة

ولا يُعيّن الشخص للقضاء إلّا بعد أن تتوفّر فيه الصفات التالية وهي:

١ ـ الذكورة

ويشترط في القاضي أن يكون رجلاً ، ولا يجوز للسيّدات أن يتولّين القضاء ، فقد جاء في وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله للإمام عليّ عليه السلام النهي عن تولّي المرأة للقضاء[٢].

وليس ذلك طعناً في شخصية المرأة التي تحتلّ أسمى مكانة في الإسلام ، وإنّما القضاء مذهب حسّاس يستدعي الصرامة والشدّة ، وعدم الميول لأي جانب من المتخاصمين ، والمرأة بحسب تكوينها وذاتياتها ملهبة العواطف رقيقة القلب ، ولولا رقّتها ورأفتها التي طُبعت عليها لما تكوّن المجتمع الإنساني ، وهو مدين لعواطفها وتربيتها ، وهي لا تصلح للقضاء لا لنقصان في شخصيّتها

(١) من لا يحضره الفقيه : ٣ : ٢٦٣. وسائل الشيعة : ١٨ : ٧.

(٢) وسائل الشيعة : ٢٧ : ١٦.

واستهانة بها وإنّما لثقل هذا المنصب وحسّاسيّته كما ذكرنا.

٢ ـ البلوغ

وقد استدلّ لهذا الشرط بقوله ﷺ: «**انْظُرُوا إِلىٰ رَجُلٍ عَرَفَ حَلَالَنا وَحَرامَنا**»، وعنوان الرجل لا يشمل الصبي، بالإضافة إلى رفع القلم عنه.

٣ ـ العدالة

من الشروط التي يجب أن تتوفّر في القاضي العدالة، وهي صفة نفسية تقتضي أداء الواجبات الإلهية واجتناب المحرّمات، فإذا لم يتمتّع القاضي بهذه الصفة فلا سبيل له لتولّي القضاء.

٤ ـ الإسلام

ويجب أن يكون القاضي مسلماً، واستدلّ عليه بقوله تعالى: ﴿**وَلَن يَجْعَلَ اللهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً**﴾[١]، ومن الطبيعي أن تولّي الكافر للقضاء يكون له سبيل على المؤمنين.

٥ ـ الاجتهاد

ولا بدّ أن يكون القاضي مجتهداً ومحيطاً بالأحكام الشرعية لا عن تقليد وإنّما عن اجتهاد، وهو استنباط الحكم الشرعي من أدلّته الأربعة، وهي:

١ ـ **الكتاب**.

٢ ـ **السنّة**، ونعني بها فعل المعصوم وقوله وتقريره عند الشيعة الإماميّة.

---

(١) النساء ٤: ١٤١.

٣ ـ الإجماع.

٤ ـ العقل.

فإذا لم يتوفّر أحد هذه الأدلّة للفقيه في إحدى المسائل، فإنّه يرجع إلى ما تقتضيه الأُصول العملية، وهي:

١ ـ البراءة، بقسميها العقلية والنقلية.

٢ ـ الاستصحاب في الموضوعات والأحكام.

٣ ـ التخيير.

٤ ـ الاحتياط.

وتفصيل هذه الأُمور، وما يعتبر فيها من الشروط قد تكفّلت بها كتب الأُصول.

هذه بعض الشروط التي ذكرت في كتب القضاء، وهناك شروط أُخرى كالحرية وطهارة المولد وغيرهما.

آداب القضاء

أفاد الفقهاء في آداب القضاء أُموراً ترجع بعضها إلى صفات القاضي في حال حكمه وهي: أن لا يكون في حالة الحكم مشغول الفكر بأُمور الدنيا، ولا بمرض يشغله عن الالتفات إلى الحكم وموازينه، وأن لا يقضي وهو غضبان أو ضجر أو قلق، وأن لا يكون بمدافع للأخبثين البول والغائط، وأن يكون على سكينة ووقار، وأن يساوي بين الخصمين.

في الرواية: أنّ يهودياً نازع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في درع زعم أنّها له فحاكمه عند عمر، فقال للإمام: قم يا أبا الحسن مع خصمك، فتأثّر الإمام عليه السلام وبان الغضب على سحنات وجهه الشريف، وبعد الفراغ من المحاكمة انبرى

عمر فقال للإمام: لقد بدى عليك الغضب لأنّي أمرتك بالمثول أمام القضاء مع خصمك اليهودي؟

فأجاب الإمام: «**لَيْسَ الْأَمْرُ كَذلِكَ، وَلٰكِنْ لَمْ تُساوِ بَيْنِي وَبَيْنَ الْيَهُودِيِّ، فَقَدْ كَنَّيْتَنِي وَقُلْتَ يا أَبا الْحَسَنِ وَلَمْ تُكَنِّ الْيَهُودِيَّ**»، فانبهر عمر من ذلك، لقد أظهر الإمام مدى تطوّر القضاء الإسلامي، وضرب بذلك أمثلة في تحقيق القضاء للعدالة الاجتماعية وأصالته وأبعاده الفكرية وعمقه الحضاري.

وهناك شروط اُخرى نصّ عليها السادة الفقهاء، وبعضها قد ثبت بأدلّة التسامح في السنن[١].

راتب القاضي

ذهب بعض الفقهاء إلى حرمة أخذ القاضي الأجور، مستدلّين على ذلك بأنّ القضاء واجب عيني إذا انحصر في شخص، أو كفائي إذا لم ينحصر فيه، ولا يجوز أخذ الاُجرة على الواجب، وتتضاعف الحرمة إذا أخذ الاُجرة من أحد المتخاصمين بأن بذل للقاضي ليحكم له بالحقّ أو بغيره فإنّه يكون من الرشوة التي هي الكفر بالله تعالى أو الشرك به كما في بعض الأخبار.

وللقاضي أن يأخذ راتبه من بيت مال المسلمين الذي اُعدّ لمصالحهم، وتفصيل هذه البحوث قد عرضها الفقهاء في رسائلهم وموسوعاتهم، وقد أجرى الإمام لشريح القاضي ٥٠٠ درهم في الشهر[٢].

---

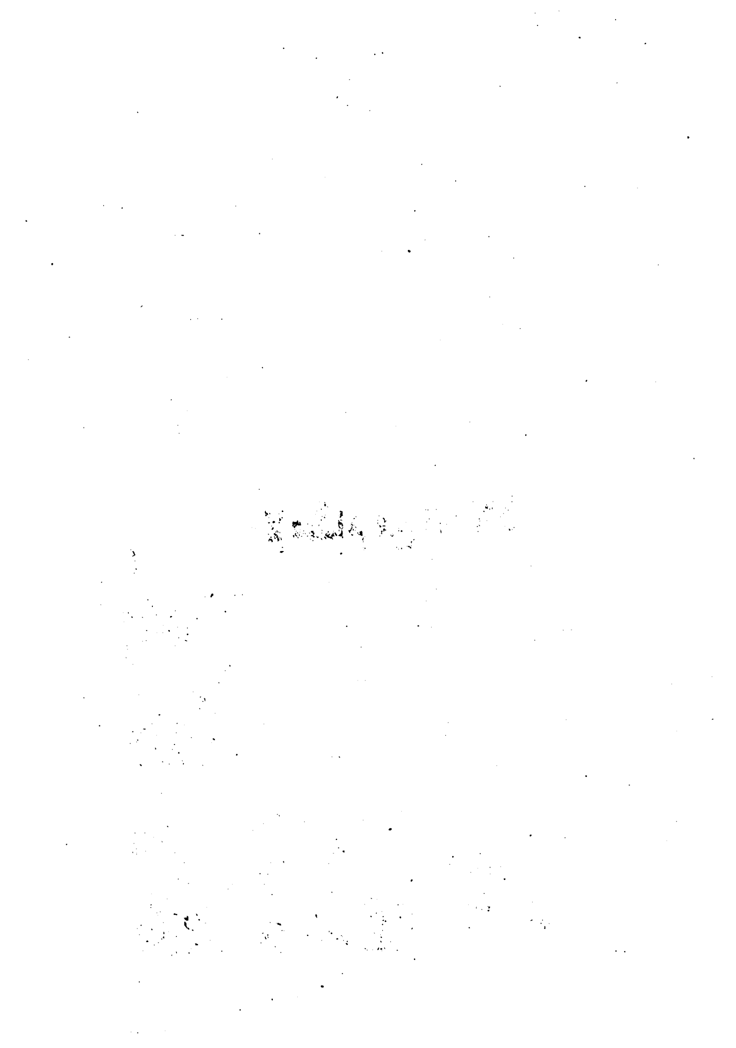
(١) المحاكمة في القضاء: ٩٣.

(٢) أخبار القضاة: ٢: ٢٢٧.

عزل القاضي

يعزل القاضي من منصبه إذا جافت أحكامه النصوص الشرعية بأن كانت مخالفة لها، وكذلك يعزل ويعاقب إذا ثبت أنّه قد ارتشى أو مال إلى بعض المتخاصمين فحكم له، وإن كان حكمه موافقاً للواقع.

الإمام عليه السلام مع الولاة



قبل الخوض والدخول في البحث عن شؤون ولاة الإمام عليه السلام وعمّاله وجباة الضرائب والخراج، وما زوّدهم به الإمام عليه السلام من الأنظمة والنصائح في وثائقه إليهم، نعرض إلى بعض البحوث التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً وموضوعياً بأجهزة الحكم ومناصب الدولة وشؤون الموظّفين والعمّال وغير ذلك.

وفيما يلي هذه البحوث:

أهمّية الولاة

أمّا الولاة على الأقطار والأقاليم الإسلامية فهم الذين يعيّنهم الخليفة الذي تقلّد أُمور المسلمين ليحكموا بينهم بالحقّ والعدل، ويقيموا سنّة الله تعالى وأحكامه في الأرض، ويعملوا على تطوير العالم الإسلامي في إنماء ثرواته، وعمارة أرضه، وإقصاء الفقر والحاجة عن كلّ مواطن يقيم في بلاد المسلمين، وهذا عرض لبعض مسؤوليات الولاة وأهمّيتهم:

١ ـ خطر الإمارة

الامارة على الأقطار والأقاليم من المناصب الحسّاسة في جهاز الحكم الإسلامي، فإن أُدّيت على الوجه الصحيح نجا صاحبها من عذاب الله وعقابه،

وإن لم تؤد على واقعها المشروع تعرّض من تقلّدها للنقمة والعذاب، وقد أدلى بذلك الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

قال عليه السلام:

«سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: أَيُّما والٍ وَلِيَ الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِي أُقِيمَ عَلىٰ حَدِّ الصِّراطِ، وَنَشَرَتِ الْمَلائِكَةُ صَحِيفَتَهُ، فَإِنْ كانَ عادِلاً أَنْجاهُ اللهُ بِعَدْلِهِ، وَإِنْ كانَ جائِراً انْتَفَضَ بِهِ الصِّراطُ حَتّىٰ تَتَزايَلَ مَفاصِلُهُ، ثُمَّ يَهْوِي إِلَى النّارِ، فَيَكُونَ أَوَّلَ ما يَتَّقِيها أَنْفُهُ وَحُرُّ وَجْهِهِ[1]»[2].

أرأيتم خطر الامارة ومدى المسؤولية العظمى لمن تولّاها، فإن عدل في إمارته وأقام الحقّ كان بمنجى من عذاب الله تعالى، ومن جار في حكمه وابتعد عن الطريق القويم كان في عذاب الله ونقمته.

وفي حديث آخر للنبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال لأصحابه: **وَإِنْ شِئْتُمْ أَنْبَأْتُكُمْ عَنِ الْإِمارَةِ وَما هِيَ؟**

فانبرى إليه عوف بن مالك قائلاً: ما هي يا رسول الله؟

فقال صلى الله عليه وآله: **أَوَّلُها** ـ أي الامارة ـ **مَلامَةٌ، وَثانِيها نَدامَةٌ، وَثالِثُها عَذابُ يَوْمِ الْقِيامَةِ، إِلّا مَنْ عَدَلَ، وَكَيْفَ يَعْدِلُ مَعَ قَرِيبِهِ**[3].

---

(١) **حُرُّ الوجه**: ما بدا من الوجنة.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٧: ٣٦ و ٣٧.

(٣) مجمع الزوائد: ٥: ٢٠٠.

إنّ الامارة عذاب وندامة وخسران لمن حاد عن الطريق واقترف الظلم والاعتداء على الناس ، وقال ﷺ محذّراً لأصحابه من الامارة قائلاً :

«**سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمارَةِ ثُمَّ تَكُونُ حَسْرَةً وَنَدامَةً يَوْمَ الْقِيامَةِ ، فَنِعْمَتِ الْـمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الْفاطِمَةُ**»[١] .

وقد حرص الكثيرون من الصحابة وتهالكوا على الامارة والسلطان فكانت النتائج المؤسفة أنّ العالم الإسلامي غرق بالفتن والكوارث .

وحدّث عوف بن مالك أنّ النبيّ ﷺ قال : **إِنِّي أَخافُ عَلىٰ أُمَّتِي مِنْ أَعْمالٍ ثَلاثٍ** .

فسارع بعض أصحابه قائلاً : ما هي يا رسول الله ؟

زَلَّةُ عالِمٍ ، وَحُكْمٌ جائِرٌ ، وَهَوىً مُتَّبَعٌ .

إنّ أي واحدة من هذه الأمور الثلاثة توجب سخط الله وإطفاء نور العدل وشيوع الجور في الأرض .

وكان الأخيار والصلحاء من الصحابة يتحرّجون من قبول الامارة لأنّها من موجبات الاغراء والتعالي على الناس ، يقول المقداد : استعملني رسول الله ﷺ على عمل فلمّا رجعت قال لي : **كَيْفَ وَجَدْتَ الْإِمارَةَ ؟**

يا رسول الله ، ما ظننت إلّا أنّ الناس خول لي ، والله ! لا ألي على عمل ما دمت حيّاً[٢] .

إنّ الحكم يوجب الاعتزاز بالنفس ويغري الإنسان بالعظمة والكبرياء ، ولا يفلت من ربقته إلّا المتحرّج في دينه فإنّه لا ضير عليه في تقلّد الامارة .

---

(١) عيون الأخبار لابن قتيبة : ١ : ١ .

(٢) حلية الأولياء : ١ : ١٧٤ .

فقد روى عطاء بن يسار، قال: «إنّ رجلاً كان عند النبيّ ﷺ فقال: بئس الشيء الامارة.

فأجابه النبيّ ﷺ: **نِعْمَ الشَّيْءُ الْإمارَةُ لِمَنْ أَخَذَها بِحَقِّها وَحِلِّها**[١].

انتخاب الولاة وتعيينهم

أمّا انتخاب الولاة وتعيينهم في مناصب الدولة، فإنّه من مختصّات زعيم الدولة، فهو الذي يختار وينتخب لهذا المنصب من تتوفّر فيه النزعات الكريمة والصفات الفاضلة من العلم والورع والتقوى وأصالة الرأي وعمق التفكير والدراية التامّة بشؤون الحكم والإدارة.

وهذه بعض الصفات التي ينبغي أن تتوفّر فيه:

١ ـ الصدق في القول.

٢ ـ الوفاء بالعهد والوعد.

٣ ـ أداء الأمانه إلى أهلها.

٤ ـ التجنّب عن الخيانة.

٥ ـ لين الكلام وحسن الخلق مع الرعية.

٦ ـ العطف والرفق بالأيتام وتعهّد شؤونهم.

٧ ـ التفقّه في أحكام الإسلام.

٨ ـ الحلم وكظم الغيظ.

٩ ـ خفض الجناح للرعية[٢].

---

(١) عيون الأخبار: ١: ١.

(٢) نظام الحكم والإدارة في الإسلام: ٣٦١ و ٣٦٢.

هذه بعض الصفات التي يعتبر مثولها في الولاة، ويجب على ولي أمر المسلمين الفحص بدقّة وإمعان عن المتصدّي لهذا المنصب لئلا يتولّى أُمور المسلمين من لا حريجة له في الدين.

٢ ـ عقاب السلطان الجائر

قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«إِنَّ شَرَّ النَّاسِ إِمامٌ جائِرٌ ضَلَّ، وَضُلَّ بِهِ، فَأَماتَ سُنَّةً مَأْخُوذَةً، وَأَحْيى بِدْعَةً مَتْرُوكَةً، وَإِنّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: يُؤْتى بِالْإِمامِ الْجائِرِ وَلَيْسَ مَعَهُ نَصِيرٌ وَلا عاذِرٌ فَيُلْقىٰ فِي جَهَنَّمَ فَيَدُورُ كَما تَدُورُ الرَّحىٰ، ثُمَّ يَرْتَبِطُ فِي قَعْرِها»[١].

٣ ـ التباعد عن السلطان الجائر

أوصى الإمام عليه السلام بالتباعد عن السلطان الجائر فقال:

«تَباعَدْ عَنِ السُّلْطَانِ الْجائِرِ، وَلَا تَأْمَنْ خُدَعَ الشَّيْطَانِ، فَتَقُولَ: أَنْكَرْتُ، نَزَعْتُ، فَإِنَّهُ هٰكَذا هَلَكَ مَنْ كانَ قَبْلَكَ، فَإِنْ أَبَتْ نَفْسُكَ إِلَّا حُبَّ الدُّنْيا وَقُرْبَ السَّلاطِينِ وَخالَفَتْكَ عَمّا فِيهِ رُشْدُكَ فَامْلِكْ عَلَيْكَ لِسانَكَ فَإِنَّهُ لَا بَقِيَّةَ لِلْمَوْتِ عِنْدَ الْغَضَبِ، وَلَا تَسَلْ عَنْ أَخْبارِهِمْ، وَلَا تَنْطِقْ بِأَسْرارِهِمْ، وَلَا تَدْخُلْ فِيمَا بَيْنَهُمْ»[٢].

---

(١) ربيع الأبرار: ٤: ٢٢٤.

(٢) المصدر المتقدّم: ٢٢٧.

إمارة السفهاء

وحذّر النبيّ ﷺ من امارة السفهاء الذين لا رصيد لهم من الوعي والتقوى، وقد روى كعب بن عجرة عن النبيّ ﷺ أنّه قال له: **أَعاذَكَ اللهُ يا كَعْبُ مِنْ إمارَةِ السُّفَهاءِ**.

وبادر كعب قائلاً: ما إمارة السفهاء يا رسول الله؟

فقال ﷺ: **أُمَراءٌ يَكُونُونَ بَعْدِي لَا يَهْتَدِونَ بِهَدْيِي، وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، فَمَنْ صَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَأَعانَهُمْ عَلىٰ ظُلْمِهِمْ، فَأُوْلـٰئِكَ لَيْسُوا مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُمْ، وَلَا يَرِدُونَ عَلَيَّ حَوْضِي، وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُم بِكَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلىٰ ظُلْمِهِمْ، فَأُوْلـٰئِكَ مِنِّي وَأَنا مِنْهُمْ، وَسَيَرِدُونَ عَلَيَّ حَوْضِي**(١).

إنّ إمارة السفهاء ظلم وجور واعتداء على الناس؛ لأنّهم لا يهتدون بهدي النبيّ ﷺ ولا يستنّون بسنّته.

عشّاق السلطة

وحذّر الرسول الأعظم ﷺ من توظيف العاشقين للسلطة والمتهالكين على المنصب، فقد روي أنّ رجلاً قال: يا رسول الله، استعملني؟

فردّه النبيّ وقال: **إنّا لَا نَسْتَعْمِلُ عَلىٰ عَمَلِنا مَنْ أَرادَهُ**(٢).

وعلّق أبو الوليد على هذه الرواية بقوله: السرّ في ذلك أنّ الولايات أمانات، وتصريف في أرواح الخلائق وأموالهم، والتسرّع إلى الأمانة دليل على الخيانة،

---

(١) سنن البيهقي: ٤: ١١٥. الأموال لأبي عبيد: ٥٧.

(٢) صحيح البخاري: ٢: ٧٨٩.

وأنّه لا يخطبها إلّا من يريد أكلها ... وإذا ائتمن خائن على موضع الأمانات كان كمن استرعى الذئب على الغنم ، ومن هذه الخصلة تفسد قلوب الرعايا على ملوكها ؛ لأنّه إذا اهتضمت حقوقهم وأُكلت أموالهم فسدت نيّاتهم ، وأطلقوا ألسنتهم بالدعاء والتشكّي ، وذكروا سائر الملوك بالعدل والإحسان فكانوا كالبيت السائر .

وَراعي الشّاةِ يَحْمي الذِّئبَ عَنْها فَكَيفَ إذا الذِّئابُ لَها رِعاءُ

وإذا خان أهل الأمانات وفسدت قلوب أهل الولايات كان الأمر كما قال الأوّلون :

المِلْحُ يُصْلِحُ ما نَخْشىٰ تَغَيُّرَهُ فَكَيفَ بِالمِلْحِ إنْ حَلَّتْ بِهِ الغِيَرُ[١]

إنّ الإسلام احتاط أشدّ ما يكون الاحتياط في مناصب الدولة ، فلم يسمح لوليّ أمر المسلمين أن يمنح الولاية لمن طلبها وتهالك عليها ، وقد دفع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام طلحة والزبير عن الولاية حينما أصرّا عليها ؛ لأنّهما لم يكونا مدفوعين برعاية الصالح العامّ ، وإنّما رغبا في الولاية ليتّخذا منها وسيلة للثراء العريض والتحكّم في رقاب المسلمين .

واجبات الولاة

وعلى الولاة في الأقاليم الإسلامية أن يقيموا العدل ويحكموا بين الناس بالحقّ ، ويتعاهدوا مصالح المسلمين وقضاياهم ، ومن أوّليات مسؤولياتهم ما يلي :

---

(١) حقيقة الإسلام وأصول الحكم : ٧٠.

١ ـ إشاعة تعليم أحكام الإسلام المستمدّة من الكتاب والسنّة.

٢ ـ تربية المجتمع بالأخلاق الفاضلة والآداب العالية.

٣ ـ الرفق بالرعية والعفو عن المسيء من غير ترك للحقّ العام.

٤ ـ القضاء على معالم الجاهلية الرعناء.

٥ ـ الاهتمام بالشعائر الإسلامية ومن أهمّها الصلاة.

٦ ـ نشر الوعظ والإرشاد لوقاية المجتمع من الانحراف.

٧ ـ نشر العلوم النافعة التي بها تتطوّر الحياة كالطبّ والهندسة وغيرهما [١].

وقد قال عليه السلام: «**يَجِبُ عَلَى الْوالِي أَنْ يَتَعَهَّدَ أُمُورَهُ وَيَتَعَهَّدَ أَعْوانَهُ حَتّىٰ لَا يَـخْفىٰ عَلَيْهِ إِحْسانُ مُحْسِنٍ، وَلَا إِساءَةُ مُسِيءٍ، ثُمَّ لَا يَتْرُكُ واحِداً مِنْهُما بِغَيْرِ جَزاءٍ، فَإِنْ تَرَكَ ذٰلِكَ تَهاوَنَ الْمُحْسِنُ، وَاجْتَرَأَ الْمُسِيءُ، وَفَسَدَ الْأَمْرُ، وَضاعَ الْعَمَلُ**»[٢].

هذه بعض البنود التي يلزم الولاة بتنفيذها على مسرح الحياة العامّة.

تعاليم وأحكام

ووضع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مناهج وآداباً خاصّة للولاة، وأمرهم بالتحلّي بها ليكونوا هداة للناس وأمثلة للحكّام الصالحين وذلك في عهده لمالك الأشتر، ونشير إلى بعضها:

١ ـ على الولاة أن يشعروا في قلوبهم الرأفة والرحمة للرعية من دون فرق بين المسلمين وغيرهم.

---

(١) نظام الحكم والإدارة في الإسلام: ٣٦٤.

(٢) صبح الأعشى: ٢: ٣٢٥.

يقول عليه السلام لمالك :

وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ ، وَالْـمَحَبَّةَ لَـهُمْ ، وَاللُّـطْفَ بِـهِمْ ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ : إِمّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ ، أَوْ نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ .

وحكت هذه الكلمات المسؤوليات التي ينبغي للولاة مراعاتها وهي :

أن يحملوا في مشاعرهم وعواطفهم المحبّة والرأفة لجميع المواطنين .

أن لا يكونوا كالأسود الضارية للشعب ينهبون أرزاقهم ومواردهم الاقتصادية .

أن يعاملوا المواطنين من مسلمين وغيرهم على حدّ سواء ، من دون أن يكون لأحدهم فضل على أحد ولا لفئة على أُخرى ، فالمسلمون وغيرهم على صعيد واحد .

٢ ـ أن لا يتّخذوا الامرة والسلطة وسيلة للاستعلاء على الناس والتكبّر عليهم .

يقول عليه السلام :

وَلَا تَقُولَنَّ إِنِّي مُؤَمَّرٌ آمُرُ فَأُطَاعُ ، فَإِنَّ فِـي ذٰلِكَ إِدْغَـالاً[1] فِـي الْقَلْبِ ، وَمَنْهَكَةً لِلدِّينِ ، وَتَقَرُّباً مِنَ الْغَيْرِ .

وَإِذَا أَحْدَثَ لَكَ ما أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطانِكَ أُبَّهَةً أَوْ مَـخِيلَةً[2] ، فَانْظُرْ إِلىٰ عِظَمِ مُلْكِ اللهِ فَوْقَكَ ، وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلىٰ ما لَا تَـقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ ، فَإِنَّ ذٰلِكَ يُطامِنُ إِلَيْكَ مِنْ طِماحِكَ ، وَيَكُفُّ

---

(١) **الادغـال** : الافساد .

(٢) **المخيلة** : الخيلاء والعجب بالنفس .

عَنْكَ مِنْ غَرْبِكَ[١]، وَيَفِيءُ إِلَيْكَ بِما عَزَبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ!

إِيّاكَ وَمُساماةَ[٢] اللهِ فِي عَظَمَتِهِ، وَالتَّشَبُّهَ بِهِ فِي جَبَرُوتِهِ، فَإِنَّ اللهَ يُذِلُّ كُلَّ جَبّارٍ، وَيُهِينُ كُلَّ مُخْتالٍ.

وقد نهى الإمام عليه السلام وحذّر واليه على مصر من التكبّر على الرعية، فإنّ التكبّر مفسد للدين ومحبط للعمل، وقد علّمه الوسيلة التي ينجو بها ويتخلّص من التكبّر، وهي أن ينظر إلى عظمة الله تعالى المالك القادر الذي هو فوق كلّ شيء فإنّه يكفّ عنه هذا الداء وينجيه من هذا الشرّ.

٣ ـ على الولاة أن ينصفوا الله تعالى وذلك بطاعته وامتثال أوامره، وأن ينصفوا الناس وذلك بإعطاء حقوقهم، وقد حفل بذلك وغيره من صنوف العدل قوله عليه السلام:

أَنْصِفِ اللهَ وَأَنْصِفِ النّاسَ مِنْ نَفْسِكَ، وَمِنْ خاصَّةِ أَهْلِكَ، وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوًى مِنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمْ!

وَمَنْ ظَلَمَ عِبادَ اللهِ كانَ اللهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبادِهِ، وَمَنْ خاصَمَهُ اللهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ[٣]، وَكانَ للهِ حَرْباً حَتّىٰ يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ.

وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَىٰ إِلَىٰ تَغْيِيرِ نِعْمَةِ اللهِ وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إِقامَةٍ عَلَىٰ ظُلْمٍ، فَإِنَّ اللهَ سَمِيعُ دَعْوَةَ الْمُضْطَهَدِينَ، وَهُوَ لِلظّالِمِينَ بِالْمِرْصادِ.

---

(١) **الغرب**: الحدّة.

(٢) **المساماة**: المباراة في السموّ.

(٣) **أدحض حجّته**: أي أبطل حجّته.

أرأيتم هذا العدل الذي ينعش الشعوب ، ويعود بالخير العميم على الجميع ، ويساوي بين السلطة والشعب ، ولا يجعل لأي أحد سلطاناً أو تفوّقاً على غيره ؟

٤ - قال عليه السلام :

وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُها فِي الْحَقِّ ، وَأَعَمُّها فِي الْعَدْلِ ، وَأَجْمَعُها لِرِضَى الرَّعِيَّةِ ، فَإِنَّ سُخْطَ الْعَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الْخَاصَّةِ[١] ، وَإِنَّ سُخْطَ الْخاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى الْعامَّةِ . وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ أَثْقَلَ عَلَى الْوَالِي مَؤُونَةً فِي الرَّخاءِ ، وَأَقَلَّ مَعُونَةً لَهُ فِي الْبَلَاءِ ، وَأَكْرَهَ لِلْإِنْصافِ ، وَأَسْأَلَ بِالْإِلْحافِ[٢] ، وَأَقَلَّ شُكْراً عِنْدَ الْإِعْطاءِ ، وَأَبْطَأَ عُذْراً عِنْدَ الْمَنْعِ ، وَأَضْعَفَ صَبْراً عِنْدَ مُلِمّاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الْخاصَّةِ . وَإِنَّما عِمادُ الدِّينِ ، وَجِماعُ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْعُدَّةُ لِلْأَعْدَاءِ ، الْعامَّةُ مِنَ الْأُمَّةِ ؛ فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ لَهُمْ ، وَمَيْلُكَ مَعَهُمْ .

أوصى الإمام عليه السلام بهذا المقطع عامله مالك برعاية العامّة من الشعب ، وتلبية مطالبهم ، وتنفيذ رغباتهم ؛ لأنّ الدولة لا تقوم إلّا بهم ، فهم عمودها الفقري ومركز ثقلها .

٥ - قال عليه السلام :

وَلَا يَكُونَنَّ الْمُحْسِنُ وَالْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ ، فَإِنَّ فِي ذلِكَ

---

(١) **أجحف** : أي أذهب .

(٢) **الالحاف** : الالحاح .

تَزْهِيداً لِأَهْلِ الْإِحْسانِ فِي الْإِحْسانِ، وَتَدْرِيباً لِأَهْلِ الْإِساءَةِ عَلَىٰ الْإِساءَةِ!

وَأَلْزِمْ كُلّاً مِنْهُمْ ما أَلْزَمَ نَفْسَهُ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَىٰ إِلَىٰ حُسْنِ ظَنِّ رَاعٍ بِرَعِيَّتِهِ مِنْ إِحْسانِهِ إِلَيْهِمْ، وَتَخْفِيفِهِ الْمَؤُوناتِ عَلَيْهِمْ، وَتَرْكِ اسْتِكْرَاهِهِ إِيّاهُمْ عَلَىٰ ما لَيْسَ لهُ قِبَلَهُمْ[١]. فَلْيَكُنْ مِنْكَ فِي ذٰلِكَ أَمْرٌ يَجْتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِرَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَباً[٢] طَوِيلاً.

وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ حَسُنَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ حَسُنَ بَلَاؤُكَ عِنْدَهُ، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ ساءَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ ساءَ بَلَاؤُكَ عِنْدَهُ.

أكّد الإمام عليه السلام على تكريم المحسن، والإشادة به وأنّه ليس من الانصاف في شيء أن يساوي بينه وبين المسيء، فإنّ في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان، وتشجيعاً للمسيئين.

كما أكّد الإمام عليه السلام على الإحسان إلى الرعية والبرّ بهم وتخفيف المؤونات عنهم، فإنّ ذلك ممّا يوجب ارتباط الشعب بحكومته، وهو من أنجع الوسائل وأكثرها نجاحاً لاستقرار الدولة وسلامتها من الفتن الداخلية.

٦ ـ قال عليه السلام:

وَلَا تَنْقُضْ سُنَّةً صالِحَةً عَمِلَ بِها صُدُورُ هٰذِهِ الْأُمَّةِ، وَاجْتَمَعتْ

---

(١) **قبلهم**: أي عندهم.

(٢) **النصب**: التعب.

بِها الْأُلْفَةُ ، وَصَلَحَتْ عَلَيْها الرَّعِيَّةُ .

وَلَا تُحْدِثَنَّ سُنَّةً تَضُرُّ بِشَيءٍ مِنْ ماضِي تِلْكَ السُّنَنِ ، فَيَكُونَ الْأَجْرُ لِمَنْ سَنَّها ، وَالْوِزْرُ عَلَيْكَ بِما نَقَضْتَ مِنْها .

وَأَكْثِرْ مُدارَسَةَ الْعُلَماءِ ، وَمُناقَشَةَ[1] الْحُكَماءِ ، فِي تَثْبِيتِ ما صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلَادِكَ ، وَإِقامَةِ ما اسْتَقامَ بِهِ النّاسُ قَبْلَكَ .

حكى هذا المقطع ضرورة الابقاء على السنّة الصالحة وما يستفيد منه الناس من القوانين الصالحة التي عمل بها المسلمون وأقرّها الإسلام ، كما حذّر من سنّ القوانين التي تضرّ بالناس وتجحف حقوقهم .

وأكّد الإمام عليه السلام على مجالسة العلماء ومحادثة الحكماء ، فإنّها تفتح آفاقاً كريمة من الوعي والتطوّر وتهدي إلى سواء السبيل .

٧ - قال عليه السلام :

وَارْدُدْ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ ما يُضْلِعُكَ[2] مِنَ الْخُطُوبِ ، وَيَشْتَبِهُ عَلَيْكَ مِنَ الْأُمُورِ ؛ فَقَدْ قالَ اللهُ تَعالَىٰ لِقَوْمٍ أَحَبَّ إِرْشادَهُمْ : ﴿ياأَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾[3].

فالرَّدُّ إِلَى اللهِ : الْأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتابِهِ .

---

(١) **المناقشة** : المحادثة .

(٢) **يضلعك** : أي ما يشكل عليك .

(٣) النساء ٤ : ٥٩ .

وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ: الْأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجامِعَةِ غَيْرِ الْمُفَرِّقَةِ.

أمر الإمام عليه السلام مالكاً بردّ ما اشتبه عليه من الأمور الإدارية وغيرها من المسائل التي يبتلى بها هو والرعية إلى كتاب الله تعالى ففيه تبيان كلّ شيء وأمره بالردّ إلى السنّة النبوية الجامعة، فقد تعرّضت لكلّ ما أشكل وأبهم.

٨ - قال عليه السلام:

ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ، وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ[١]، وَلَا يَتَمادَىٰ فِي الزَّلَّةِ، وَلَا يَحْصَرُ[٢] مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ[٣] عَلَىٰ طَمَعٍ، وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَىٰ فَهْمٍ دُونَ أَقْصاهُ؛ وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهاتِ، وَآخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ، وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً بِمُراجَعَةِ الْخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَىٰ تَكَشُّفِ الْأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزْدَهِيهِ[٤] إِطْرَاءٌ، وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، وَأُولٰئِكَ قَلِيلٌ.

ثُمَّ أَكْثِرْ تَعاهُدَ قَضائِهِ، وافْسَحْ لَهُ فِي الْبَذْلِ ما يُزِيلُ عِلَّتَهُ[٥]، وَتَقِلُّ مَعَهُ حاجَتُهُ إِلَى النّاسِ.

---

(١) **تمحكه**: أي لا تغضبه.

(٢) **يحصر**: أي يضيق صدره.

(٣) **تشرف نفسه**: أي لا تدنو نفسه.

(٤) **يزدهيه**: أي يستخفه.

(٥) **يزيل علّته**: أي يرفع حاجته.

وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ ما لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بِذٰلِكَ اغْتِيالَ الرِّجالِ لَهُ عِنْدَكَ.

فانْظُرْ فِي ذٰلِكَ نَظَراً بلِيغاً فَإِنَّ هٰذَا الدِّيْنَ قَدْ كَانَ أَسِيراً فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ، يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَىٰ، وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيا.

نظر الإمام عليه السلام في هذا المقطع إلى القضاة والحكّام فأولاهم المزيد من اهتمامه، وقد حفل كلامه بما يلي:

أوّلاً: أن يكون القضاة الذين يعيّنهم للحكم بين الناس أفضل الرعية في علمهم وتقواهم وتحرّجهم في الدين، وأن تتوفّر فيهم الصفات التالية.

أن لا تضيق بهم الأُمور بل لا بدّ أن يكونوا على سعة في الخلق.

أن لا يغضبوا عند مخاصمة الناس عندهم.

أن لا يتمادوا في الزلل، ويرجعون إلى الحقّ إذا عرفوه.

أن لا ينقادوا إلى الأطماع، ويتّبعوا الأهواء بل يكونون في منتهى النزاهة.

أن لا يكتفوا في النظر إلى شكاوى الناس ودعاواهم إلى أبسط النظر وإنّما عليهم أن يمعنوا كثيراً في الأُمور التي ترفع إليهم.

أن يقفوا ويتأمّلوا كثيراً في الشبهات حتى يتبيّن لهم الحقّ.

أن لا يضجروا من مراجعة الخصوم لهم، ويصبروا عند رفع الدعاوي إليهم.

أن يتّصفوا بالشدّة والصرامة عند اتّضاح الحقّ لهم. ولا يميلوا مع الجانب الآخر الذي تذرّع بالباطل.

أن لا يزدهيهم ويخدعهم إطراء وثناء، فلا يحفلوا بذلك.

ثانياً: على الولاة أن يكثروا من تعاهد القضاة ويطّلعوا على قضائهم لئلّا يكون

مجافياً للواقع.

ثالثاً: أن يزيد في عطاء ورواتب القضاة حتى تقلَّ حاجتهم إلى الناس ويحكموا بما أنزل الله تعالى.

رابعاً: أن يشيد الولاة بالقضاة ويرفعوا منزلتهم حتى يشعروا بالكرامة والمنزلة الرفيعة ليخلصوا بذلك في عملهم.

٩ ـ قال عليه السلام:

ثُمَّ انْظُرْ فِي حالِ كُتّابِكَ، فَوَلِّ عَلَىٰ أُمُورِكَ خَيْرَهُمْ، وَاخْصُصْ رَسائِلَكَ الَّتِي تُدْخِلُ فِيها مَكائِدَكَ وَأَسْرَارَكَ بِأَجْمَعِهِمْ لِوُجُودِ صالِحِ الْأَخْلَاقِ مِمَّنْ لَا تُبْطِرُهُ الْكَرَامَةُ[1]، فَيَجْتَرِئَ بِها عَلَيْكَ فِي خِلَافٍ لَكَ بِحَضْرَةِ مَلَإٍ، وَلَا تَقْصُرُ بِهِ الْغَفْلَةُ عَنْ إِيرادِ مُكاتَباتِ عُمّالِكَ عَلَيْكَ، وَإِصْدَارِ جَوَابَاتِها عَلَى الصَّوَابِ عَنْكَ، فِيما يَأْخُذُ لَكَ وَيُعْطِي مِنْكَ، وَلَا يُضْعِفُ عَقْداً اعْتَقَدَهُ لَكَ، وَلَا يَعْجِزُ عَنْ إِطْلَاقِ ما عُقِدَ عَلَيْكَ، وَلَا يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفْسِهِ فِي الْأُمُورِ، فَإِنَّ الْجاهِلَ بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ غَيْرِهِ أَجْهَلَ.

ثُمَّ لَا يَكُنِ اخْتِيارُكَ إِيّاهُمْ عَلَىٰ فِرَاسَتِكَ وَاسْتِنامَتِكَ وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ، فَإِنَّ الرِّجَالَ يَتَعَرَّضُونَ لِفِرَاساتِ الْوُلَاةِ بِتَصَنُّعِهِمْ وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذٰلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ وَالْأَمانَةِ شَيْءٌ، وَلٰكِنِ اخْتَبِرْهُمْ بِما وُلُّوا لِلصّالِحِينَ قَبْلَكَ، فاعْمِدْ لِأَحْسَنِهِمْ كانَ

---

(١) **تبطره**: أي تفسده.

فِي الْعامَّةِ أَثَراً، وَأَعْرَفِهِمْ بِالْأَمانَةِ وَجْهاً، فَإِنَّ ذلِكَ دَلِيلٌ عَلَىٰ نَصِيحَتِكَ للهِ وَلِمَنْ وُلِّيتَ أَمْرَهُ.

وَاجْعَلْ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِكَ رَأْساً مِنْهُمْ، لَا يَقْهَرُهُ كَبِيرُها، وَلَا يَتَشَتَّتُ عَلَيْهِ كَثِيرُها، وَمَهْما كانَ فِي كُتّابِكَ مِنْ عَيْبٍ فَتَغابَيْتَ عَنْه أُلْزِمْتَهُ.

عرضَ الإمامعليه السلام في هذا المقطع إلى كتّاب الولاة، واعتبر أنّه لا بدّ أن تتوفّر فيهم الصفات التالية:

أوّلاً: أن يكونوا من خيرة الرجال في وثاقتهم وإيمانهم ومعرفتهم بشؤون الإدارة وقضايا الحكم.

ثانياً: أن يحتفظوا بالرسائل والوثائق التي تخصّ الدولة فيحافظوا على أسرارها، ولا يبيحوا محتوياتها لأحد.

ثالثاً: أن يكون الكتّاب على جانب وثيق من سموّ الأخلاق والآداب الذين لا يجرؤون على مخالفة الوالي، وعدم امتثال أوامره.

رابعاً: أن لا يغفلوا عمّا يرد إليهم من الوثائق من العمّال وسائر الموظّفين في سلك الدولة، وعليهم أن يعرضوها على الوالي ليطّلع عليها.

خامساً: أن يجيب الكتّاب عمّا يرد إليهم من الموظّفين من الرسائل، وأن لا يهملوا أجوبتها على الوجه الصحيح وعليهم تسجيل ما يأخذون ويعطون.

سادساً: أن يكون اختيار الوالي للكتّاب قائماً على الفحص والاختبار، ولا يكون خاضعاً للفراسة.

سابعاً: إنّ اختبار العمّال والكتّاب يكون على الفحص بسيرتهم في عملهم

قبل أن يتولّى الوالي وظيفته، فإن كانت سيرتهم حسنة عند الولاة قبله عهد إليهم بالوظائف، وقلّدهم المناصب.

١١ ـ قال عليه السلام :

وَاجْعلْ لِذَوِي الْحاجاتِ مِنْك قِسْماً[١] تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَك، وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عامّاً فَتَتَواضَعُ فِيهِ لِلّهِ الَّذِي خَلَقَك، وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ[٢] جُنْدَكَ وَأَعْوَانَك مِنْ أَحْرَاسِك وَشُرَطِك، حَتَّىٰ يُكَلِّمَك مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ـ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: «لَنْ تُقَدَّس أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيها حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ[٣]».

ثُمَّ احْتَمِلِ الْخُرْقَ[٤] مِنْهُمْ وَالْعِيَّ[٥]، وَنَحِّ عَنْك الضِّيقَ وَالْأَنَفَ يَبْسُطِ اللهُ عَلَيْك بِذٰلِك أَكْنافَ رَحْمَتِهِ، وَيُوجِبُ لَك ثَوابَ طاعَتِهِ.

وَأَعْطِ ما أَعْطَيْتَ هَنِيئاً، وَامْنَعْ فِي إِجْمالٍ وَإِعْذارٍ!

ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لَا بُدَّ لَك مِنْ مُباشَرَتِها:

---

(١) **قسماً** : أي وقتاً خاصّاً.

(٢) **تقعد عنهم** : أي تبعد عنهم.

(٣) **التتعتع** : هو العجز عن الكلام لخوف من السلطة.

(٤) **الخرق** : العنف.

(٥) **العيّ** : العجز عن النطق.

مِنْها : إجابَةُ عُمّالِكَ بِما يَعْيا عَنْهُ كُتّابُكَ .

وَمِنْها إِصْدارُحاجاتِ النّاسِ يَوْمَ وُرُودِها عَلَيْكَ بِما تَحْرَجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوانِكَ .

وَأَمْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ ، فإِنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ ما فِيهِ . وَاجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيما بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللهِ أَفْضَلَ تِلْكَ الْمَواقِيتِ ، وَأَجْزَلَ تِلْكَ الْأَقْسامِ ، وَإِنْ كانَتْ كُلُّها للهِ إِذَا صَلَحَتْ فيها النِّيَّةُ ، وَسَلِمَتْ مِنْها الرَّعِيَّةُ .

وحفل هذا المقطع بالآداب العالية ، والحكم النافعة ، والتعاليم الرفيعة التي منها ما يلي :

- أن يجعل الوالي وقتاً خاصّاً للمواطنين يلتقي بهم ليعرف حوائجهم ويطّلع على متطلّباتهم .

- أن يجلس الوالي مجلساً متواضعاً غير محفوف بالعظمة والكبرياء ، وأن يكون تواضعه لله تعالى خالق الكون وواهب الحياة .

- أن ينحّي عن المواطنين الجنود والأعوان حتى يتكلّموا بحرية وأمان .

- أن يتحمّل الوالي ما يظهر من بعض المواطنين من العنف والشدّة .

- أن ينحّي الوالي عن نفسه ضيق الصدر والتكبّر ليستقبل المواطنين برحابة وسعة في القول .

- إذا أعطى الوالي لبعض المواطنين شيئاً من الرزق فعليه أن يعطيه بلطف لا بمنّة ، كما إنّه إذا أراد أن يمنع رزقاً عن أحد فعليه أن يمنعه بإعذار وإجمال .

- إجابة العمّال في طلباتهم إذا عجز عن تلبيتها الكتّاب .

- عدم تأخير متطلّبات الناس وحاجاتهم وأن تقضى فوراً من غير تأخير، وأن يمضي الوالي في كلّ يوم عمله.

١٢ - قال عليه السلام:

وَلْيَكُنْ فِي خاصَّةِ ما تُخْلِصُ بِهِ للهِ دِينَكَ: إقامَةُ فَرائِضِهِ الَّتي هِيَ لَهُ خاصَّةً، فَأَعْطِ اللهَ مِن بَدَنِكَ فِي لَيْلِكَ وَنَهارِكَ، وَوَفِّ مَا تَقَرَّبْتَ بِهِ إِلَى اللهِ مِنْ ذلِكَ كامِلاً غَيْرَ مَثْلُومٍ وَلَا مَنْقُوصٍ، بالِغاً مِنْ بَدَنِكَ ما بَلَغَ. وَإِذَا قُمْتَ فِي صَلَاتِكَ لِلنَّاسِ، فَلَا تَكُونَنَّ مُنَفِّراً وَلَا مُضَيِّعاً[1]، فَإِنَّ فِي النَّاسِ مَنْ بِهِ الْعِلَّةُ وَلَهُ الْحاجَةُ.

وَقَدْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ - صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - حِينَ وَجَّهَنِي إِلَىٰ الْيَمَنِ كَيْفَ أُصَلِّي بِهِمْ؟

فَقالَ: «صَلِّ بِهِمْ كَصَلَاةِ أَضْعَفِهِمْ، وَكُنْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً».

عرض الإمام عليه السلام في هذا المقطع إلى بعض النصائح الرفيعة وهي:

أن يقيم الوالي بإخلاص فرائض الله تعالى من الصلاة والصيام.

أن يؤدّي الفرائض كاملة غير ناقصة.

أن يصلّي بالناس صلاة تتّسم بعدم الإطالة، وأن يراعي حال الضعفة من المصلّين الذين لا طاقة لهم على إطالة الصلاة.

١٣ - قال عليه السلام:

---

(١) **التنفير**: تطويل الصلاة. **التضييع**: نقص الصلاة، والمراد التوسّط في أدائها.

وَأَمّا بَعْدُ:

فَلا تُطَوِّلَنَّ احْتِجابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ احْتِجَابَ الْوُلَاةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيقِ، وَقِلَّةُ عِلْمٍ بِالْأُمُورِ؛ وَالْاِحْتِجابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ ما احْتَجَبُوا دُونَهُ فَيَصْغُرُ عِنْدَهُمُ الْكَبِيرُ، وَيَعْظُمُ الصَّغِيرُ، وَيَقْبُحُ الْحَسَنُ، وَيَحْسُنُ الْقَبِيحُ، وَيُشابُ الْحَقُّ بِالْباطِلِ.

وَإِنَّما الْوَالِي بَشَرٌ لَا يَعْرِفُ ما تَوَارَىٰ عَنْهُ النّاسُ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ، وَلَيْسَتْ عَلَىٰ الْحَقِّ سِماتٌ[1] تُعْرَفُ بِها ضُرُوبُ الصِّدْقِ مِنَ الْكَذِبِ، وَإِنَّما أَنْتَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ:

إِمّا امْرُؤٌ سَخَتْ نَفْسُكَ بِالْبَذْلِ فِي الْحَقِّ، فَفِيمَ احْتِجابُكَ مِنْ وَاجِبِ حَقٍّ تُعْطِيهِ، أَوْ فِعْلٍ كَرِيمٍ تُسْدِيهِ، أَوْ مُبْتَلًى بِالْمَنْعِ، فَما أَسْرَعَ كَفَّ النّاسِ عَنْ مَسْأَلَتِكَ إِذَا أَيِسُوا مِنْ بَذْلِكَ! مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ حاجاتِ النّاسِ إِلَيْكَ مِمّا لَا مَؤُونَةَ فِيهِ عَلَيْكَ، مِنْ شَكاةِ مَظْلِمَةٍ، أَوْ طَلَبِ إِنْصافٍ فِي مُعامَلَةٍ...

عرض إمام العدل في هذا المقطع إلى إلزام واليه الزعيم مالك على مصر بعدم احتجابه عن الرعيّة؛ لأنّ في الاحتجاب مضاعفات سيّئة والتي منها:

إنّ الاحتجاب يحول عن الرعية علم ما احتجبوا دونه، ويسبّب ذلك أن يصغر عندهم كبير الأُمور ويعظم صغيرها، ويحسن عندهم القبيح ويقبح الحسن.

---

(١) **السمات**: جمع سمة، وهي العلامة.

إنّ احتجاب الوالي عن الرعية موجب لأن يتوارى عنه ما ألمّ بالناس من الأحداث التي يعود حجبها بضرر بالغ على الوالي وعلى المواطنين.

إنّ الناس إذا يئسوا من ملاقاة الوالي فإنّهم يكفّون عن مسألته، ويحتجبون عنه.

إنّ شكاوى الناس التي ترفع إلى الوالي هي إمّا من مظلمة أو طلب انصاف في معاملة لهم، ومن الطبيعي أنّه ليس على الوالي بذلك ضرر.

١٤ ـ قال عليه السلام:

وَأَلْزِمِ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَكُنْ فِي ذلِكَ صابِراً مُحْتَسِباً، وَاقِعاً ذلِكَ مِنْ قَرابَتِكَ وَخاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ، وَابْتَغِ عاقِبَتَهُ بِما يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ، فَإِنَّ مَغَبَّةَ ذلِكَ مَحْمُودَةٌ.

أوصى الإمام عليه السلام واليه على اتباع الحقّ وتطبيقه على القريب والبعيد، مهما ثقل ذلك عليه فإنّ فيه سعة.

١٥ ـ قال عليه السلام:

وَإِنْ ظَنَّتِ الرَّعِيَّةُ بِكَ حَيْفاً[1] فَأَصْحِرْ لَهُمْ بِعُذْرِكَ، وَاعْدِلْ عَنْكَ ظُنُونَهُمْ بِإِصْحارِكَ، فَإِنَّ فِي ذلِكَ رِياضَةً مِنْكَ لِنَفْسِكَ، وَرِفْقاً بِرَعِيَّتِكَ، وَإِعْذاراً تَبْلُغُ بِهِ حاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيمِهِمْ عَلَى الْحَقِّ.

عهد الإمام عليه السلام لمالك أنّ الرعية إذا ظنّت به الظلم فعليه أن يقدّم لها اعتذاره، ويبيّن لها الأسباب التي دعته إلى الإقدام على ما سنّه وعمله.

١٦ ـ قال عليه السلام:

---

(١) **الحيف**: الظلم.

إيّاكَ وَالدِّماءَ وَسَفْكَها بِغَيْرِ حِلِّها ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْنىٰ لِنِقْمَةٍ ، وَلَا أَعْظَمَ لِتَبِعَةٍ ، وَلاأَحْرَىٰ بِزَوَالِ نِعْمَةٍ ، وَانْقِطاعِ مُدَّةٍ ، مِنْ سَفْكِ الدِّماءِ بِغَيْرِ حَقِّها .

وَاللهُ سُبْحانَهُ مُبْتَدِئٌ بِالْحُكْمِ بَيْنَ الْعِبادِ ، فِيما تَسافَكُوا مِنَ الدِّماءِ يَوْمَ الْقِيامَةِ ؛ فَلَا تُقَوِّيَنَّ سُلْطانَكَ بِسَفْكِ دَمٍ حَرامٍ ، فَإِنَّ ذلِكَ مِمّا يُضْعِفُهُ وَيُوهِنُهُ ، بَلْ يُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ .

وَلَا عُذْرَ لَكَ عِنْدَ اللهِ وَلَا عِنْدِي فِي قَتْلِ الْعَمْدِ لِأَنَّ فِيهِ قَوَدَ الْبَدَنِ[1] .

وَإِنِ ابْتُلِيتَ بِخَطَإٍ وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بِعُقُوبَةٍ ؛ فَإِنَّ فِي الْوَكْزَةِ فَما فَوْقَها مَقْتَلَةً ، فَلَا تَطْمَحَنَّ بِكَ نَخْوَةُ سُلْطانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلىٰ أَوْلِياءِ الْمَقْتُولِ حَقَّهُمْ .

واحتاط الإمام أشدّ ما يكون الاحتياط في سفك الدماء بغير حقّ ، فإنّه من موجبات النقمة وزوال النعمة ، وعذاب الله تعالى ، وقد ألزم الإمام واليه على مصر مالكاً الأشتر أن لا يقيم سلطانه بسفك الدماء المحرّمة فإنّ ذلك ممّا يوهنه ويزيله ولا عذر له مطلقاً عند الله تعالى .

وقد عرض الإمام عليه السلام إلى القتل العمدي ، فإنّ ديته القود ، وإن رضي وليّ الدم بالدية ، فهي الدية الثقيلة المشدّدة ، وقد ذكرها الفقهاء ، وأمّا قتل الخطأ فإنّ فيه الدية دون القود وتؤدّى إلى أولياء الدم .

---

(١) **القود** : القصاص .

١٧ ـ قال عليه السلام:

وَإِيّاكَ وَالْإِعْجابَ بِنَفْسِكَ، وَالثِّقَةَ بِما يُعْجِبُكَ مِنْها وَحُبَّ الْإِطْرَاءِ، فَإِنَّ ذلِكَ مِنْ أَوْثَقِ فُرَصِ الشَّيْطَانِ فِي نَفْسِهِ لِيَمْحَقَ مَا يَكُونُ مِنْ إِحْسَانِ الْمُحْسِنِينَ.

وَإِيّاكَ وَالْمَنَّ عَلَىٰ رَعِيَّتِكَ بِإِحْسانِكَ، أَوِ التَّزَيُّدَ فِيما كانَ مِنْ فِعْلِكَ، أَوْ أَنْ تَعِدَهُمْ فَتَتْبِعَ مَوْعِدَكَ بِخُلْفِكَ، فَإِنَّ الْمَنَّ يُبْطِلُ الْإِحْسَانَ، وَالتَّزَيُّدَ يَذْهَبُ بِنُورِ الْحَقِّ، وَالْخُلْفَ يُوجِبُ الْمَقْتَ عِنْدَ اللهِ وَالنّاسِ. قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا ما لَا تَفْعَلُونَ﴾[١].

حفل هذا المقطع بمعالي التربية الأخلاقية التي يتزيّن بها الولاة وهي:

النهي عن الاعجاب بالنفس الذي يقود إلى التكبّر ويلقي الشخص في شرّ عظيم.

الحذر من حبّ المدح والاطراء والثناء، فإنّه ممّا يؤدّي إلى استيلاء الشيطان وتمكّنه من إغراء الشخص حتى يفسد عليه عمله.

أن لا يمنّ الوالي على رعيّته بما يسديه عليها من خدمات كتأسيس المشاريع الزراعية والمعامل وغير ذلك ممّا تتقدّم به البلاد، فإنّ ذلك واجب على الولاة والمسؤولين، وليس في أدائه منٌّ على الرعية.

أن لا يُخلف الوالي ما يعد به الرعية، فإنّ ذلك ممّا يوجب سقوط هيبته وعدم

---

(١) الصف ٦١: ٣.

الوثوق بقوله .

١٨ ـ قال عليه السلام :

وَإيّاكَ وَالْعَجَلَةَ بِالْأُمُورِ قَبْلَ أَوانِها ، أَوِ التَّسَقُّطَ فِيها [١] عِنْدَ إمْكانِها ، أَوِ اللَّجاجَةَ فِيها إذا تَنَكَّرَتْ [٢] ، أَوِ الْوَهْنَ عَنْها إذا اسْتَوْضَحَتْ .

فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ ، وَأَوْقِعْ كُلَّ عَمَلٍ مَوْقِعَهُ .

وَإيّاكَ وَالْاِسْتِئْثارَ بِما النّاسُ فِيهِ أُسْوَةٌ [٣] ، وَالتَّغابِيَ عَمّا تُعْنَىٰ بِهِ مِمّا قَدْ وَضَحَ لِلْعُيُونِ ، فَإِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْكَ لِغَيْرِكَ . وَعَمّا قَلِيلٍ تَنْكَشِفُ عَنْكَ أَغْطِيَةُ الْأُمُورِ ، وَيُنْتَصَفُ مِنْكَ لِلْمَظْلُومِ . امْلِكْ حَمِيَّةَ أَنْفِكَ [٤] ، وَسَوْرَةَ حَدِّكَ [٥] ، وَسَطْوَةَ يَدِكَ ، وَغَرْبَ لِسانِكَ ، وَاحْتَرِسْ مِنْ كُلِّ ذلِكَ بِكَفِّ الْبادِرَةِ ، وَتَأْخِيرِ السَّطْوَةِ ، حَتَّىٰ يَسْكُنَ غَضَبُكَ فَتَمْلِكَ الْاِخْتِيارَ ؛ وَلَنْ تَحْكُمَ ذلِكَ مِنْ نَفْسِكَ حَتَّىٰ تُكْثِرَ هُمُومَكَ بِذِكْرِ الْمَعادِ إِلَىٰ رَبِّكَ [٦] .

ووضع الإمام عليه السلام بعض المناهج التربوية لسلوك واليه وهي :

---

(١) **التسقط** : التهاون .

(٢) **تنكّرت** : أي لم يعرف وجه الصواب فيها .

(٣) **أُسوة** : المراد أن لا يستأثر بشيء من أموال الدولة بما يكون الناس فيه اسوة .

(٤) **حمية أنفك** : المراد به الإباء .

(٥) **سورة حدّك** : السورة الحدّة .

(٦) نهج البلاغة : ٣ : ٨٢ ـ ١١٠ ، الخطبة ٥٣ .

انّه نهى عن العجلة في الأُمور التي ليس وراءها إلّا الفشل والخيبة، وأوصى بالتروي فإنّه مفتاح النجاح، وإذا اتّضحت الأُمور وظهرت فعليه المبادرة للفعل أو الكفّ. واللازم أن يضع كلّ أمر موضعه وفي محلّه.

ونهى الإمام عليه السلام واليه من الاستئثار بما الناس فيه أُسوة، فليس له من سبيل أن يستأثر بشيء يعود لجميع المواطنين، فإنّ ذلك ينمّ عن الشره والطمع، وذلك ممّا لا يليق بالوالي النزيه ... هذه بعض النقاط التي حفل بها هذا المقطع.

بطانة الولاة

عرض الإمام عليه السلام في عهده لمالك إلى بطانة الولاة الذين يتّخذوهم الولاة مستشارين لهم، وقد حذّره من الاتّصال بالأصناف التالية:

١ ـ من يذكرون عيوب الناس تقرّباً إلى السلطة، وذلك بإظهار الاخلاص لها.

قال عليه السلام:

وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ، وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ، أَطْلَبُهُمْ لِمَعَائِبِ النّاسِ؛ فَإِنَّ فِي النّاسِ عُيُوباً، الْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَها، فَلَا تَكْشِفَنَّ عَمّا غابَ عَنْكَ مِنْها، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، وَاللهُ يَحْكُمُ عَلَىٰ مَا غَابَ عَنْكَ، فاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللهُ مِنْكَ مَا تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ[1].

٢ ـ إبعاد السعاة الذين لا يألون جهداً في ظلم الناس والبغي عليهم.

يقول عليه السلام:

---

(١) نهج البلاغة: ٣: ٨٢.

وَلَا تَعْجَلَنَّ إِلَىٰ تَصْدِيقِ ساعٍ ، فَإِنَّ السّاعِيَ غَاشٌّ ، وَإِنْ تَشَبَّهَ بِالنّاصِحِينَ .

٣ ـ إبعاد البخلاء لأنّهم يعدلون بالوالي عن الفضل والإحسان ويعدونه الفقر والحرمان .

٤ ـ إقصاء الجبناء لأنّهم يضعّفونه ويخذلونه عن أداء الواجبات .

٥ ـ اجتناب الحريصين فإنّهم يزيّنون له الشرّ بالجور .

٦ ـ الابتعاد عن الوزراء وأعوانهم الذين كانوا لِأئمّة الظلم وزراء وأعواناً ، فإنّهم لا يألون جهداً في ظلم الناس وإرهاقهم .

هذه بعض الأصناف التي يجب على الولاة الابتعاد عنها ؛ لأنّها بطانة السوء والجور ، وأداة للحكم الفاسد .

ولاية المظالم

وأوّل من أسّس ولاية المظالم في الإسلام هو الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ، فقد اتّخذ في الكوفة بيتاً سمّاه بيت المظالم ، وأمر المظلومين أن يسجّلوا فيه ظلاماتهم ، وقد تطوّرت هذه الولاية في العصر العباسي ، وفاقت منصب القضاء ، وقد عهد إليها بالأمور التالية :

١ ـ النظر في الشكاوى التي يرفعها المواطنون ضدّ الولاة والحكّام إذا انحرفوا عن طريق الحقّ وجاروا على الرعية .

٢ ـ النظر في جور العمّال إذا شذّوا في جباية الأموال .

٣ ـ النظر في كتّاب الدواوين لأنّهم الأمناء على بيوت الأموال فيما يستوفونه ويوفّونه .

٤ ـ النظر في مظالم المرتزقة وسائر الموظفين إذا تأخّر دفع رواتبهم إليهم.

٥ ـ ردّ ما غصبه الظالمون إلى المظلومين والمستضعفين.

٦ ـ الإشراف على الأوقاف العامّة والخاصّة لتجري على ما أُوقفت عليه.

٧ ـ تنفيذ ما وقف ولم ينفّذ من الأحكام الصادرة من القضاة والمحتسبين؛ لأنّ والي المظالم أقوى يداً وأنفذ أمراً من غيرهم.

٨ ـ مراعاة إقامة الشعائر الدينية والعبادات كصلاة الجُمعة والعيد والحجّ والجهاد.

٩ ـ إنزال عقوبة التأديب بالعمّال وغيرهم من كبار الموظّفين إذا شذّوا في سلوكهم، ولم يؤدّوا واجباتهم[١].

هذه أهمّ الأُمور التي يعهد بها إلى والي المظالم، وقد أُهملت هذه الولاية التي هي من أهمّ المناصب وأخطرها، فقد أُنيط بها تطبيق العدل وصيانة الحقوق وإقصاء الظلم عن الناس.

عمّال الخراج والصدقات

أمّا عمّال الخراج فهم الذين يستوفون الأموال التي فرضت على الأراضي التي فتحها المسلمون عنوة، وأمّا عمّال الصدقات فهم الذين يجلبون الأموال التي فرضت على الأعيان التي تجب فيها الزكاة كالغلّات الأربعة، والأنعام الثلاثة، والنقدين، ويشترط في هؤلاء العمّال أن يكونوا أُمناء فيما يجبونه من الناس وفيما ينفقونه على المرافق العامّة، وقد وضع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لهم منهجاً خاصّاً حافلاً بالآداب، ورعاية الصالح العامّ، والرفق الكامل بالمواطنين، ونسوق نصّ

(١) النظم الإسلامية: ٣٢٥.

كلامه من دون أن نتعرّض لتحليله لأنّه وافي القصد، واضح المعالم، سهل البيان، قال عليه السلام لبعض عمّاله:

انْطَلِقْ عَلَىٰ تَقْوَىٰ اللهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا تُرَوِّعَنَّ مُسْلِماً، وَلَا تَجْتازَنَّ عَلَيْهِ كارِهاً، وَلَا تَأْخُذَنَّ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّ اللهِ فِي مَالِهِ، فَإِذَا قَدِمْتَ عَلَىٰ الْحَيِّ فانْزِلْ بِمائِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخالِطَ أَبْياتَهُمْ، ثُمَّ امْضِ إِلَيْهِمْ بالسَّكِينَةِ وَالْوَقارِ؛ حَتَّىٰ تَقُومَ بَيْنَهُمْ فَتُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ، وَلَا تُخْدِجْ[1] بِالتَّحِيَّةِ لَهُمْ، ثُمَّ تَقُولَ: عِبادَ اللهِ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ وَلِيُّ اللهِ وَخَلِيفَتُهُ، لِآخُذَ مِنْكُمْ حَقَّ اللهِ فِي أَمْوَالِكُمْ، فَهَلْ للهِ فِي أَمْوَالِكُمْ مِنْ حَقٍّ فَتُؤَدُّوهُ إِلَىٰ وَلِيِّهِ؟

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَا، فَلَا تُراجِعْهُ، وَإِنْ أَنْعَمَ لَكَ مُنْعِمٌ[2] فَانْطَلِقْ مَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخِيفَهُ، أَوْ تُوعِدَهُ، أَوْ تَعْسِفَهُ، أَوْ تُرْهِقَهُ.

فَخُذْ ما أَعْطاكَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَاشِيَةٌ أَوْ إِبِلٌ فَلَا تَدْخُلْهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنَّ أَكْثَرَهَا لَهُ، فَإِذَا أَتَيْتَهَا فَلَا تَدْخُلْ عَلَيْهَا دُخُولَ مُتَسَلِّطٍ عَلَيْهِ وَلَا عَنِيفٍ بِهِ.

وَلَا تُنَفِّرَنَّ بَهِيمَةً وَلَا تُفْزِعَنَّها، وَلَا تَسُوءَنَّ صاحِبَها فِيها، وَاصْدَعِ الْمالَ صَدْعَيْنِ[3] ثُمَّ خَيِّرْهُ، فَإِذَا اخْتارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِما

---

(١) **لا تُخْدِج**: أي لا تبخل.

(٢) يقصد بـ «**المنعم**» دافع الزكاة، وهذا من روائع الأدب العلوي.

(٣) **صدعين**: أي قسمين؛ ليختار صاحب المال أيّهما شاء.

اخْتارَهُ. ثُمَّ اصْدَعِ الْباقِيَ صَدْعَيْنِ، ثُمَّ خَيِّرْهُ، فَإِذا اخْتارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِمَا اخْتَارَهُ. فَلَا تَزالُ كَذلِكَ حَتَّىٰ يَبْقَىٰ ما فِيهِ وَفاءٌ لِحَقِّ اللهِ فِي مالِهِ؛ فاقْبِضْ حَقَّ اللهِ مِنْهُ.

فَإِنِ اسْتَقَالَكَ فَأَقِلْهُ[١]، ثُمَّ اخْلِطْهُمَا ثُمَّ اصْنَعْ مِثْلَ الَّذِي صَنَعْتَ أَوَّلاً حَتَّىٰ تَأْخُذَ حَقَّ اللهِ فِي مَالِهِ.

وَلَا تَأْخُذَنَّ عَوْداً[٢]، وَلَا هَرِمَةً، وَلَا مَكْسُورَةً، وَلَا مَهْلُوسَةً، وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ، وَلَا تَأْمَنَنَّ عَلَيْهَا إِلَّا مَنْ تَثِقُ بِدِينِهِ، رَافِقاً بِمَالِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّىٰ يُوَصِّلَهُ إِلَىٰ وَلِيِّهِمْ فَيَقْسِمَهُ بَيْنَهُمْ، وَلَا تُوَكِّلْ بِها إِلَّا ناصِحاً شَفِيقاً وَأَميناً حَفِيظاً، غَيْرَ مُعْنِفٍ وَلَا مُجْحِفٍ[٣]، وَلَا مُلْغِبٍ[٤] وَلَا مُتْعِبٍ.

ثُمَّ احْدُرْ[٥] إِلَيْنا ما اجْتَمَعَ عِنْدَكَ نُصَيِّرْهُ حَيْثُ أَمَرَ اللهُ بِهِ، فَإِذا أَخَذَهَا أَمِينُكَ فَأَوْعِزْ إِلَيْهِ أَلَّا يَحُولَ بَيْنَ نَاقَةٍ وَبَيْنَ فَصِيلِهَا، وَلَا يَمْصُرَ[٦] لَبَنَهَا فَيَضُرَّ ذلِكَ بِوَلَدِها؛ وَلَا يَجْهَدَنَّها رُكُوباً،

---

(١) **فإن استقالك فأقله**: أي إن طلب الإعفاء من هذه القسمة فأعفه منها.

(٢) **العود**: المسنّة من الإبل.

(٣) **المجحف**: الذي يشتدّ في سَوْق الأنعام حتى تهزل.

(٤) **اللغب**: التعب.

(٥) **احدر**: أي أرسل.

(٦) **يمصر اللبن**: تقليله بالحلب.

وَلْيَعْدِلْ بَيْنَ صَوَاحِباتِها فِي ذلِكَ وَبَيْنَها، وَلْيُرَفِّهْ عَلَى اللّاغِبِ[١]، وَلْيَسْتَأْنِ بِالنَّقِبِ[٢] وَالظّالِعِ، وَلْيُورِدْهَا ما تَمُرُّ بِهِ مِنَ الْغُدُرِ[٣]، وَلَا يَعْدِلْ بِها عَنْ نَبْتِ الْأَرْضِ إِلَىٰ جَوَادِّ الطُّرُقِ، وَلْيُرَوِّحْها فِي السّاعاتِ، وَلْيُمْهِلْها عِنْدَ النِّطافِ[٤] وَالْأَعْشابِ، حَتَّىٰ تَأْتِيَنا بِإِذْنِ اللهِ بُدَّناً مُنْقِيَاتٍ غَيْرَ مُتْعَبَاتٍ، وَلَا مَجْهُودَاتٍ، لِنَقْسِمَهَا عَلَىٰ كِتابِ اللهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ـ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ـ فَإِنَّ ذلِكَ أَعْظَمُ لِأَجْرِكَ، وَأَقْرَبُ لِرُشْدِكَ، إِنْ شَاءَ اللهُ»[٥].

وحفل هذا العهد بأُصول الفضائل والآداب، واحتوى على جميع صنوف العدل ورعاية حقوق من وجبت عليهم الزكاة، كما تضمّن الرفق الكامل بالحيوان، وعدم إجهاده والاضرار به كما نصّ العهد على الاحتياط بأموال الدولة، والاهتمام بها إلى غير ذلك من الأنظمة الرائعة التي لم تقنّن مثلها في الأنظمة الحديثة.

حسن الظنّ بالرعيّة

من المناهج السياسيّة التي تبنّاها الإمام عليه السلام حسن ظنّ الولاة بالرعيّة، وعدم إساءة الظنّ بهم.

قال عليه السلام في عهده لمالك الأشتر:

---

(١) **اللاغب**: الذي أعياه التعب.

(٢) **النقب**: الخرق.

(٣) **الغدر**: هو ما غادره السيل من الماء.

(٤) **النطاف**: المياه القليلة.

(٥) نهج البلاغة: ٣: ٢٣ ـ ٢٦.

«وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَىٰ إِلَىٰ حُسْنِ الظَّنِّ بِرَعِيَّتِك ، فَإِنَّ حُسْنَ ظَنِّ راعٍ بِرَعِيَّتِهِ مِنْ إِحْسانِهِ إِلَيْهِمْ ، وَتَخْفِيفِهِ الْمؤُوناتِ عَلَيْهِمْ ، وَتَرْكِ اسْتِكْراهِهِ إِيّاهُمْ عَلَىٰ ما لَيْسَ لهُ قِبَلَهُمْ .فَلْيَكُنْ مِنْك في ذٰلِك أَمْرٌ يَجْتَمِعُ لَك بِهِ حُسْنُ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْك نَصَباً طَوِيلاً. وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ حَسُنَ ظَنُّك بِهِ لَمَنْ حَسُنَ بَلَاؤُك عِنْدَهُ ، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ ساءَ ظَنُّك بِهِ لَمَنْ ساءَ بَلَاؤُك عِنْدَهُ».

إنّ حسن ظنّ الوالي بالرعيّة له آثاره الايجابيّة الحسنة التي منها ارتباط الشعب بحكومته ، وتخفيف المؤونات عنهم ، وترك استكراهه إيّاهم.

ومن المؤكّد أنّ هذه الأُمور لها آثارها الوضعيّة في جمع الشمل وإشاعة المودّة بين أبناء الشعب.

تأنيب الولاة وعزلهم

أنّب الإمام عليه‌السلام كوكبة من ولاته لأنّ المواطنين شكوا سوء أخلاقهم للإمام ، وهذا عرض لبعضهم :

١ ـ إنّ جماعة من الدهاقين الذين لم يدخلوا في دين الإسلام ، وبقوا على دينهم شكوا إلى الإمام عليه‌السلام غلظة عاملهم ، فكتب الإمام إليه هذه الرسالة :

أَمّا بَعْدُ ، فَإِنَّ دَهاقِينَ أَهْلِ بَلَدِكَ شَكَوْا مِنْك غِلْظَةً وَقَسْوَةً ، وَاحْتِقَاراً وَجَفْوَةً ، وَنَظَرْتُ فِي أَمْرِهِمْ فَلَمْ أَرَهُمْ أَهْلاً لِأَنْ يُدْنَوْا لِشِرْكِهِمْ ، وَلَا أَنْ يُقْصَوْا وَيُجْفَوْا لِعَهْدِهِمْ ، فالْبَسْ لَهُمْ جِلْباباً مِنَ اللِّينِ تَشُوبُهُ بِطَرَفٍ مِنَ الشِّدَّةِ ، وَداوِلْ لَهُمْ بَيْنَ الْقَسْوَةِ وَالرَّأْفَةِ ،

وَامْزُجْ لَهُمْ بَيْنَ التَّقْرِيبِ وَالْإِدْناءِ ، وَالْإِبْعادِ وَالْإِقْـصاءِ . إِنْ شـاءَ اللهُ[١] .

وقد أمر الإمام عليه السلام عامله أن يتجنّب الغلظة والقسوة والاحتقار ويسير بين الذمّيّين سيرة معتدلة قوامها العدل الخالص والحقّ المحض .

٢ ـ رفع بعض العيون الذين أقامهم الإمام على واليه بالبحرين النعمان بن عجلان أنّه ذهب بمال البحرين ، فكتب إليه الإمام هذه الرسالة :

أَمّا بَعْدُ ، فَإِنَّهُ مَنِ اسْتَهانَ بِالْأَمانَةِ ، وَرَغِبَ فِي الْخِيانَةِ ، وَلَمْ يُنَزِّهْ نَفْسَهُ وَدِينَهُ ، أَخَلَّ بِنَفْسِهِ فِي الدُّنْيا ، وَما يُشْفِي عَـلَيْهِ بَـعْدُ أَمَـرُّ وَأَبْقىٰ وَأَشْقىٰ وَأَطْوَلُ .

فَخَفِ اللهَ إِنَّكَ مِنْ عَشِيرَةٍ ذاتِ صَلاحٍ ، فَكُنْ عِنْدَ صالِحِ الظَّنِّ بِكَ ، وَراجِعْ إِنْ كانَ حَقّاً ما بَلَغَنِي عَنْكَ ، وَلا تَقْلِبَنَّ رَأْيِي فِيكَ ، وَاسْتَنْظِفْ خَراجَكَ ثُمَّ اكْتُبْ إِلَيَّ لِيَأْتِيَكَ رَأْيِي وَأَمْرِي إِنْ شـاءَ اللهُ[٢] .

لقد ساق الإمام عليه السلام اللوم والتقريع على تهمة الخيانة لبيت المال ، وهي تهمة لم يتأكّد الإمام منها ، وإنّما وشي بها إليه ، ولو كان على بيّنة منها لبادر إلى عزله .

٣ ـ وافت الأنباء إلى الإمام عليه السلام أنّ عامله على اصطخر المنذر بن جارود العبدي قد شذّ في سلوكه ، فكتب إليه هذه الرسالة يؤنّبه وينقم عليه ، وهذا نصّها :

---

(١) نهج البلاغة : ٣٧٦.

(٢) تاريخ اليعقوبي : ٢ : ١٧٧.

أَمّا بَعْدُ ، فَإِنَّ صَلاحَ أَبِيكَ ما غَرَّنِي مِنْكَ ، وَظَنَنْتُ أَنَّكَ تَتَّبِعُ هَدْيَهُ ، وَتَسْلُكُ سَبِيلَهُ ، فَإِذَا أَنْتَ فِيما رُقِّيَ إِلَيَّ عَنْكَ لا تَدَعُ لِهَوَاكَ انْقِيَاداً ، وَلَا تُبْقِي لِآخِرَتِكَ عَتاداً. تَعْمُرُ دُنْيَاكَ بِخَرَابِ آخِرَتِكَ ، وَتَصِلُ عَشِيرَتَكَ بِقَطِيعَةِ دِينِكَ .

وَلَئِنْ كانَ ما بَلَغَنِي عَنْكَ حَقّاً ، لَجَمَلُ أَهْلِكَ وَشِسْعُ نَعْلِكَ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَمَنْ كانَ بِصِفَتِكَ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُسَدَّ بِهِ ثَغْرٌ ، أَوْ يُنْفَذَ بِهِ أَمْرٌ ، أَوْ يُعْلَىٰ لَهُ قَدْرٌ ، أَوْ يُشْرَكَ فِي أَمانَةٍ ، أَوْ يُؤْمَنَ عَلَىٰ جِبايَةٍ فَأَقْبِلْ إِلَيَّ حِينَ يَصِلُ إِلَيْكَ كِتابِي هٰذَا إِنْ شاءَ اللهُ[١] .

وفي هذه الرسالة التقريع والتوبيخ واللوم على ما صدر من المنذر العبدي من المخالفات التي لا يقرّها الشرع .

مع عثمان بن حنيف

وشيء جدير بالدراسة والاهتمام موقف الإمامعليه السلام مع عثمان بن حنيف واليه على البصرة حينما دعي إلى وليمة من قِبل أشراف البصرة ، فأجاب لها.

وكره الإمامعليه السلام ذلك وندّد بابن حنيف ، لأنّ بواعث ذلك قضاء حوائجهم التي قد لا تتّفق بعضها مع الشريعة الإسلاميّة ، مضافاً إلى تقديمهم على غيرهم في مراجعة السلطة ، وهذا غاية ما توصّلت له الحضارة الإسلاميّة من الإبداع .

ولنستمع إلى رسالة الإمامعليه السلام :

---

(١) نهج السعادة : ٥ : ٢٣.

«أَمّا بَعْدُ، يابْنَ حُنَيْفٍ: فَقَدْ بَلَغَني أَنَّ رَجُلاً مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ دَعاكَ إِلى مَأْدُبَةٍ فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا تُسْتَطَابُ لَكَ الْأَلْـوانُ، وَتُـنْقَلُ إِلَيْكَ الْجِفانُ. وَما ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلىٰ طَعامِ قَوْمٍ، عـائِلُهُمْ مَجْفُوٌّ، وَغَنِيُّهُمْ مَدْعُوٌّ. فَانْظُرْ إِلىٰ ما تَقْضَمُهُ مِنْ هٰذا الْـمَقْضَمِ، فَما اشْتَبَهَ عَلَيْكَ عِلْمُهُ فَالْفِظْهُ، وَما أَيْقَنْتَ بِطِيبِ وُجُـوهِهِ فَـنَلْ مِنْهُ».

عرض الإمام إلى أن الولائم التي تقام للـولاة يـدعى فـيها الوجـوه والأعـيان وذوو الثراء العريض، أمّا الفقراء والبؤساء فلانصيب لهم فيها.

سيّدي أبا الحسن عليه السلام صف لنا تجرّدك عن الدنيا وإعراضك عنها. قال عليه السلام:

«إِلَيْكِ عَنِّي يا دُنْيا، فَحَبْلُكِ عَـلَىٰ غـارِبِكِ، قَـدِ انْسَـلَلْتُ مِـنْ مَخالِبِكِ وَأَفْلَتُّ مِنْ حَبائِلِكِ، وَاجْتَنَبْتُ الذَّهابَ في مَدَاحِضِكِ. أَيْنَ الْقُرُونُ الَّذِينَ غَرَرْتِهِمْ بِمَداعِبِكِ! أَيْنَ الْأُمَمُ الَّـذِينَ فَـتَنْتِهِمْ بِزَخارِفِكِ! فَها هُمْ رَهائِنُ الْقُبُورِ، وَمَـضامِينُ اللُّحُودِ. وَاللهِ لَـوْ كُنْتِ شَخْصاً مَرْئِيّاً، وَقالَباً حِسِّيّاً، لَأَقَمْتُ عَلَيْكِ حُدُودَ اللهِ فـي عِبادٍ غَرَرْتِهِمْ بِالْأَماني، وَأُمَـمٍ أَلْـقَيْتِهِمْ فـي الْـمَهاوِي، وَمُـلُوكٍ أَسْـلَمْتِهِمْ إِلَـى التَّـلَفِ، وَأَوْرَدْتِـهِمْ مَـوارِدَ الْـبَلَاءِ، إِذْ لَا وِرْدَ وَلَا صَدَرَ! هَيْهاتَ! مَنْ وَطِءَ دَحْضَكِ زَلِقَ، وَمَنْ رَكِبَ لُجَجَكِ غَرِقَ، وَمَنِ ازْوَرَّ عَنْ حَبائِلِكِ وُفِّقَ، وَالسّالِمُ مِنْكِ لَا يُـبالي إِنْ ضاقَ بِهِ مُناخُهُ، وَالدُّنْيا عِنْدَهُ كَيَوْمٍ حانَ انْسِلَاخُهُ.

وأضاف الإمام عليه السلام قائلاً في تجرّده الكامل عن الدنيا:

اعْـزُبي عَـنِّي! فَـوَاللهِ لَا أُذِلُّ لَكِ فَـتَسْتَذِلِّيني، وَلَا أَسْـلَسُ لَكِ فَتَقُودِيني. وَأَيْمُ اللهِ ـ يَميناً أَسْتَثْني فِيها بِـمَشِيئَةِ اللهِ ـ لَأَرُوضَـنَّ نَفْسي رِياضَةً تَهِشُّ مَعَها إِلَىٰ الْقُرْصِ إذا قَدَرْتُ عَلَيْهِ مَـطْعُوماً، وَتَقْنَعُ بِالْمِلْحِ مَأْدُوماً»[1].

وكان الإمام عليه السلام وحده في هذه الدنيا الذي أعرض عن جميع مباهجها وزينتها واتّجه صوب الله وآثر رضاه على كلّ شيء وعلى كلّ ما يقرّبه إلى الله زلفى.

مع الأشعث بن قيس

وقدّم الأشعث حلوى للإمام عليه السلام بعد أن عرف أنّه لا يتناول في طعامه إلّا قرصاً من الشعير وإدامه الملح، وقد عجب الإمام عليه السلام من ذلك، ونترك الحديث للإمام عليه السلام:

وَأَعْجَبُ مِنْ ذٰلِكَ طارِقٌ طَرَقَنا بِمَلْفوفَةٍ[2] في وِعائِها، وَمَعْجُونَةٍ شَنِئْتُها، كَأَنَّما عُجِنَتْ بِريقِ حَيَّةٍ أَوْ قَيْئِها، فَقُلْتُ: أَصِلَةٌ أَمْ زَكاةٌ، أَمْ صَدَقَةٌ؟ فَذٰلِكَ مُحَرَّمٌ عَلَيْنا أَهْلَ الْبَيْتِ!

فَقالَ: لَا ذا وَلَا ذاكَ، وَلٰكِنَّها هَدِيَّةٌ.

فَقُلْتُ: هَـبِلَتْكَ الْـهَبُولُ! أَعَـنْ دِيـنِ اللهِ أَتَـيْتَني لِـتَخْدَعَني؟

---

(١) نهج البلاغة: ٣: ٧٤.

(٢) **الملفوفة**: نوع من الحلوى.

أَمُخْتَبِطٌ أَنْتَ أَمْ ذُو جِنَّةٍ ، أَمْ تَـهْجُرُ ؟ وَاللهِ لَـوْ أُعْـطِيتُ الْأَقَـالِيمَ السَّبْعَةَ بِما تَحْتَ أَفْـلاكِها ، عَلَىٰ أَنْ أَعْصِيَ اللهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْـلُبُها جُلْبَ[١] شَعِيرَةٍ ما فَعَلْتُهُ ، وَإِنَّ دُنْياكُمْ عِنْدِي لَأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرادَةٍ تَقْضَمُها ما لِعَلِيٍّ وَلِنَعِيمٍ يَفْنَىٰ ، وَلَذَّةٍ لا تَبْقَىٰ ! نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ سُباتِ الْعَقْلِ ، وَقُبْحِ الزَّلَلِ . وَبِهِ نَسْتَعِينُ »[٢] .

أرأيتم هذا التجرّد الرهيب عن جميع ما فيه شبهة لغرض الوصول إليه .

حقّ الوالي على الرعيّة وحقّها عليه

أشار الإمام عليه السلام في حديثه التالي إلى حقّ الوالي على الرعية ، وحقّها عليه ، قال :

حَقُّ الْوَالِي عَلَى الرَّعِيَّةِ ، وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ عَـلَى الْـوَالِـي ، فَـرِيضَةٌ فَرَضَها اللهُ سُبْحانَهُ لِكُلٍّ عَلَىٰ كُلٍّ ، فَجَعَلَها نِظاماً لِأُلْفَتِهِمْ ، وَعِـزّاً لِدِينِهِمْ ، فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِـصَلَاحِ الْـوُلَاةِ ، وَلَا تَـصْلُحُ الْوُلَاةُ إِلَّا بِاسْتِقامَةِ الرَّعِيَّةِ .

فَإِذَا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إِلَىٰ الْوَالِي حَقَّهُ ، وَأَدَّىٰ الْوَالِي إِلَيْهَا حَقَّهَا عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ ، وَقامَتْ مَناهِجُ الدِّيـنِ ، وَاعْـتَدَلَتْ مَـعالِمُ الْـعَدْلِ ، وَجَرَتْ عَلَىٰ أَذْلَالِها السُّنَنُ ، فَصَلَحَ بِذٰلِكَ الزَّمانُ ، وَطُمِعَ فِي بَقاءِ الدَّوْلَةِ ، وَيَئِسَتْ مَطامِعُ الْأَعْداءِ .

---

(١) **الجلب** : القشر.

(٢) نهج البلاغة : ٢ : ٢١٨.

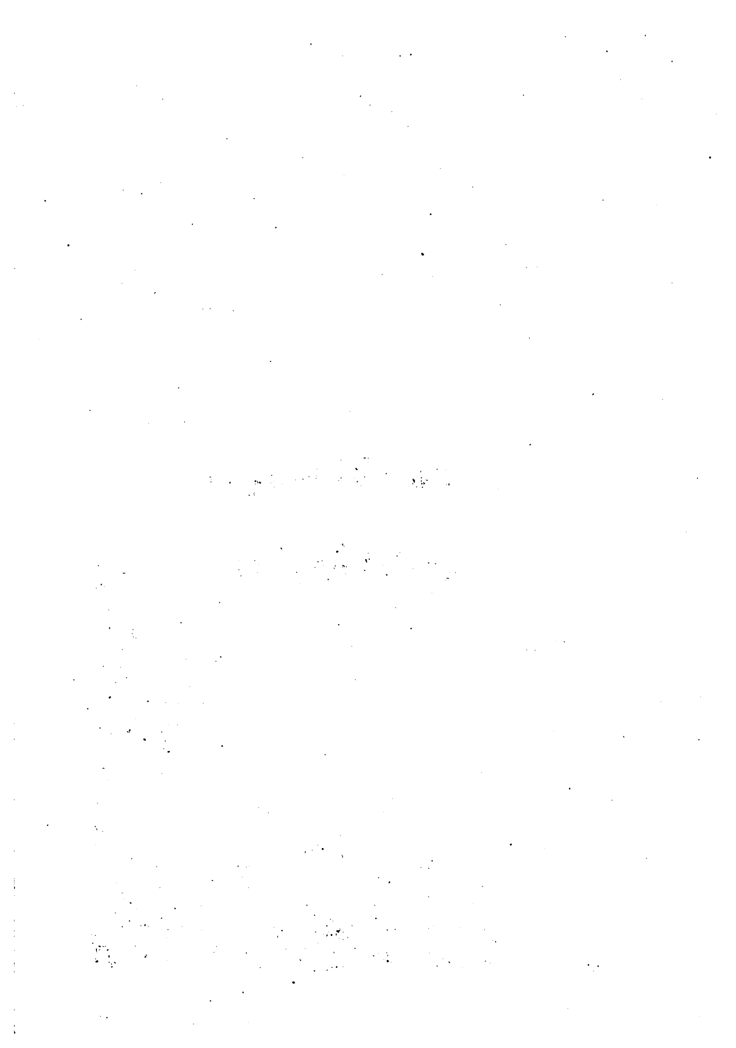
وَإِذا غَلَبَتِ الرَّعِيَّةُ وَالِيَها ، أَوْ أَجْحَفَ الْوَالِي بِرَعِيَّتِهِ ، اخْتَلَفَتْ هُنالِكَ الْكَلِمَةُ ، وَظَهَرَتْ مَعالِمُ الْجَوْرِ ، وَكَثُرَ الْإِدْغالُ فِي الدِّينِ ، وَتُرِكَتْ مَحاجُّ السُّنَنِ ، فَعُمِلَ بِالْهَوىٰ ، وَعُطِّلَتِ الْأَحْكامُ ، وَكَثُرَتْ عِلَلُ النُّفُوسِ ، فَلَا يُسْتَوْحَشُ لِعَظِيمِ حَقٍّ عُطِّلَ ، وَلَا لِعَظِيمِ باطِلٍ فُعِلَ ! فَهُنالِكَ تَذِلُّ الْأَبْرَارُ ، وَتَعِزُّ الْأَشْرَارُ[١] .

---

(١) ربيع الأبرار : ٤ : ٢٤١ و ٢٤٢ .

السياسة الاقتصاديّة لحكومة الإمام عليه السلام





كان للإمام عليه السلام منهج خاصّ متميّز في سياسته المالية ، ومن أبرز مناهجه أنّه كان يرى المال الذي تملكه الدولة مال الله تعالى ومال المسلمين ، ويجب إنفاقه على تطوير حياتهم ، وإنقاذهم من غائلة البؤس والحاجة ، ولا يختصّ ذلك بالمسلمين ، وإنّما يعمّ جميع من سكن بلاد المسلمين من اليهود والنصارى والصابئة ، فإنّ لهم الحقّ فيها كما للمسلمين ، وقد تقدّم في البحوث السابقة ما يدعم ذلك. كان الإمام عليه السلام يرى الفقر كارثة اجتماعية مدمّرة يجب القضاء عليه بجميع الوسائل ، وقد أُثر عنه أنّه لو كان رجلاً لأجهز عليه..

ونلمّح - بإيجاز - إلى بعض معالم سياسته المالية:

توزيعه عليه السلام المال

من المناهج في السياسية المالية التي انتهجها الإمام عليه السلام في حكومته توزيع الأموال التي تجبى للخزينة المركزية حين وصولها ، فكان يبادر إلى إنفاقها على مستحقّيها ، والجهات المختصّة كتعمير الأراضي وإصلاح الري ، الأمر الذي يعود على البلاد بالفائدة ، وكانت هذه سيرته ومنهجه .

ويقول الرواة : إنّ ابن النباح - وهو أمين بيت المال - جاءه يقول : يا أمير المؤمنين ، امتلأ بيت المال من الصفراء والبيضاء .

فقال عليه السلام : **اللهُ أَكْبَرُ** ، وقام متوكّئاً على ابن النباح ، فلمّا انتهى إلى بيت المال قال :

هذا جَنايَ وخِيارُهُ فِيهِ وَكُلُّ جانٍ يَدُهُ إلى فيهِ

ثمّ أمر الإمام عليه السلام بأشياع الكوفة فحضروا ، ووزّع جميع ما في بيت المال ، وهو يقول : « **يا صَفْراءُ! وَيا بَيْضاءُ! غُرِّي غَيْرِي** » ولم يُبْقِ فيه ديناراً ولا درهماً ، ثمّ أمر بنضحه ، وصلّى فيه ركعتين(١) .

وورد إليه مال فقسّمه ، ففضل منه رغيف فقسّمه سبعة أقسام وأعطاها لهم ، كما وردت إليه زقاق من عسل ، فقسّمه عليهم ، ثمّ جمع الأيتام فجعل يطعمهم ما بقي في الزقاق من عسل .

لقد كانت هذه سيرة إمام الحقّ ورائد العدل في الأموال التي تجبى للخزينة المركزية ، ثمّ لا يستأثر بأي شيء منها لا هو ولا أهل بيته .

المساواة في العطاء

وانتهج الإمام عليه السلام طريقة خاصّة في العطاء ، وهي التسوية بين المسلمين ، فلم يميّز قوماً على قوم ، ولا فئة على فئة ، وقد جرّت له هذه السياسة الأزمات ، وخلقت له المصاعب ، فقد فسد عليه جيشه وتنكّرت له الوجوه والأعيان ، وناهضته الرأسمالية القرشية التي استأثرت بأموال المسلمين في عهد الخلفاء .

وقد خالف الإمام عليه السلام بذلك سياسة عمر التي بنيت على التفاوت بين المسلمين في العطاء فقد فضّل البدريّين على غيرهم ، وفضّل الأنصار على

---

(١) حلية الأولياء : ١ : ٨١ . نهج البلاغة : ٤ : ١٧ ، الخطبة ٧٧ . فتح الباري : ١٢ : ٢٧٥ . تاريخ مدينة دمشق : ٢٣ : ٤٠١ . الغارات : ٢ : ٩٤٢ . الصراط المستقيم : ١ : ١٠٢ . نظم درر السمطين : ١٣٥ . كنز العمّال : ١٣ : ١٥٦ .

غيرهم ، وبذلك فقد أوجد الطبقيّة والرأسمالية بين المسلمين.

لقد ألغى الإمام هذه السياسة إلغاء تاماً ، وساوى بين المسلمين كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله ، ولمّا مني جيش الإمام عليه السلام بالانحلال والتخاذل واتّجهوا صوب معاوية سارع ابن عباس نحو الإمام عليه السلام فعرض عليه حالة جيشه ، وما يصلحه قائلاً: يا أمير المؤمنين ، فضّل العرب على العجم ، وفضّل قريشاً على سائر العرب.

فرمقه الإمام بطرفه ، وردّ عليه قائلاً: **أَتَأْمُرُونِّي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ ؟ لَوْ كانَ المالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّما الْمالُ مالُ اللهِ**.

لقد تبنّى هذا العملاق العظيم مصالح البؤساء والمحرومين ، فمن مظاهر عدله في مساواته أنّ سيّدة قرشية ، وفدت عليه طالبة منه زيادة مرتبها ، فلمّا انتهت إلى الكوفة لم تهتد إلى محل إقامته ، فسألت سيّدة عنه ، وطلبت منها أن تأتي معها لتدلّها عليه وسارت معها السيّدة ، فسألتها القرشية عن مرتبها فأخبرتها به ، وإذا هو يساوي مرتبها ، وسألتها عن هويّتها فأخبرتها أنّها أعجميّة ، فلمّا انتهت إلى الجامع الأعظم الذي يقيم فيه الإمام ، أمسكت بها القرشية ، ولمّا انتهت إلى الإمام أخذت تصيح :

أمن العدل يابن أبي طالب أن تساوي بيني وبين هذه الأعجمية ؟ فالتاع الإمام منها ، وأخذ قبضة من التراب وجعل يقلّبها بيده وهو يقول: **لَمْ يَكُ بَعْضُ هـٰذَا التُّرابِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ** ، وتلا قوله تعالى : **﴿يا أَيُّها النَّاسُ إِنَّا خَلَقْناكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتَعارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقاكُمْ ﴾**[١].

(١) الحجرات ٤٩: ١٣.

لقد أدّت هذه السياسة المشرقة التي انتهجها الإمام إلى إجماع القوى المنحرفة والباغية على الاطاحة بحكومته وشلّ فعاليّاتها.

يقول المدائني: «إنّ من أهمّ الأسباب التي أدّت إلى تخاذل العرب عن الإمام اتّباعه لمبدأ المساواة حيث كان لا يفضّل شريفاً على مشروف في العطاء ولا عربياً على أعجمي»[١].

إنّ الإنسانية على ما جربت من تجارب، وبلغت من رقي وإبداع في الأنظمة الاقتصادية التي تسير عليها الدولة، فإنّها لم تستطع بحال من الأحوال أن تنشئ أو تقيم مثل هذا النظام.

احتياطه عليه السلام في أموال الدولة

واحتاط الإمام أشدّ ما يكون الاحتياط في أموال الدولة، وقد روى المؤرّخون صوراً مدهشة من احتياطه فيها كان منها ما يلي:

١ ـ مع أخيه عقيل

وفد عليه عقيل طالباً منه أن يُرفّه عليه ويمنحه الصلة، فأخبره الإمام أنّ ما في بيت المال للمسلمين، وليس له أن يأخذ منه قليلاً ولا كثيراً، وإذا منحه وأعطاه منه فإنّه يكون خائناً ومختلساً، وأخذ عقيل يلحّ عليه ويجهد في مطالبته، فأحمى له الإمام حديدة وأدناها منه، فظنّ أنّها صرّة فيها مال، فألقى نفسه عليها، فلمّا مسّها كاد أن يحترق من ميسمها، وضجّ ضجيج ذي دنف منها.

فلمّا أفاق أجمع رأيه على الالتحاق بمعاوية لينعم بصِلاته وأمواله التي اختلسها

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١: ١٨٠.

من بيت مال المسلمين.

٢ ـ مع الحسن والحسين عليهما السلام

ولم يمنح الإمام أي شيء من بيت المال لسبطي رسول الله صلى الله عليه وآله وعاملهما كبقيّة أبناء المسلمين.

يقول خالد بن معمر الأوسي لعلباء بن الهيثم وكان من أصحاب الإمام: اتّق الله يا علباء! في عشيرتك، وانظر لنفسك ولرحمك، ماذا تؤمّل عند رجل أردته أن يزيد في عطاء الحسن والحسين دريهمات يسيرة ريثما يرأبان بها ظلف العيش فأبى وغضب فلم يفعل[١]؟

٣ ـ مع عبدالله بن جعفر

ووفد عبدالله بن جعفر ومعه زوجته عقيلة بني هاشم طالباً منه أن يسعفه بالأموال، ويهبه الثراء العريض، فتنكّر له الإمام، وأعرض عنه، وخطب خطبة بليغة ذكر فيها ما يريد تحقيقه من إقامة العدل بين الناس، فتنكّر له القريب والبعيد.

إنّ النظام الاقتصادي الذي أقامه الإمام يهدف إلى إقامة مجتمع متوازن لا تقف فيه الرأسمالية ولا يوجد فيه بائس وفقير ومحروم.

مع جباة الصدقات

وعهد الإمام إلى كوكبة من أصحابه بجباية الصدقات ـ وهي الزكاة ـ الشاملة للحنطة والشعير والتمر والزبيب والنقدين الذهب والفضّة وللأنعام الثلاثة:

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٠: ٢٥٠.

الغنم والإبل والبقر، وقد زوّدهم الإمام عليه السلام بهذه الرسالة الذهبيّة.

وقد علّق عليها السيّد الشريف الرضي بقوله: «إنّما ذكرنا هنا جملة منها ليعلم بها أنّه كان يقيم عماد الحقّ، ويشرّع أمثلة العدل في صغير الأمور وكبيرها، ودقيقها وجليلها».

وهذه صور منها:

«انْطَلِقْ عَلَىٰ تَقْوَىٰ اللهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا تُرَوِّعَنَّ مُسْلِماً وَلَا تَجْتازَنَّ عَلَيْهِ كارِهاً، وَلَا تَأْخُذَنَّ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّ اللهِ في مالِهِ.

فَإِذا قَدِمْتَ عَلَىٰ الْحَيِّ فَانْزِلْ بِمَائِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخالِطَ أَبْياتَهُمْ، ثُمَّ امْضِ إِلَيْهِمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقارِ؛ حَتَّىٰ تَقُومَ بَيْنَهُمْ فَتُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ وَلَا تُخْدِجْ بِالتَّحِيَّةِ لَهُمْ، ثُمَّ تَقُولَ: عِبادَ اللهِ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ وَلِيُّ اللهِ وَخَلِيفَتُهُ، لِآخُذَ مِنْكُمْ حَقَّ اللهِ فِي أَمْوالِكُمْ، فَهَلْ للهِ فِي أَمْوالِكُمْ مِنْ حَقٍّ فَتُؤَدُّوهُ إِلَىٰ وَلِيِّهِ؟

فَإِنْ قالَ قائِلٌ: لَا، فَلَا تُراجِعْهُ، وَإِنْ أَنْعَمَ لَكَ مُنْعِمٌ فَانْطَلِقْ مَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخِيفَهُ أَوْ تُوعِدَهُ أَوْ تَعْسِفَهُ أَوْ تُرْهِقَهُ، فَخُذْ ما أَعْطاكَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَإِنْ كانَ لَهُ ماشِيَةٌ أَوْ إِبِلٌ فَلَا تَدْخُلْها إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنَّ أَكْثَرَها لَهُ، فَإِذا أَتَيْتَها فَلَا تَدْخُلْ عَلَيْها دُخُولَ مُتَسَلِّطٍ عَلَيْهِ وَلَا عَنِيفٍ بِهِ.

وَلَا تُنَفِّرَنَّ بَهِيمَةً وَلَا تُفْزِعَنَّها، وَلَا تَسُوءَنَّ صاحِبَها فِيها، وَاصْدَعِ الْمالَ صَدْعَيْنِ ثُمَّ خَيِّرْهُ، فَإِذا اخْتارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِما

اخْتارَهُ. ثُمَّ اصْدَعِ الْباقِيَ صَدْعَيْنِ، ثُمَّ خَيِّرْهُ، فَإِذا اخْتَارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِمَا اخْتارَهُ.

فَلَا تَزالُ كَذٰلِكَ حَتَّىٰ يَبْقَىٰ ما فِيهِ وَفاءٌ لِحَقِّ اللهِ فِي مالِهِ؛ فَاقْبِضْ حَقَّ اللهِ مِنْهُ. فَإِنِ اسْتَقالَكَ فَأَقِلْهُ، ثُمَّ اخْلِطْهُما ثُمَّ اصْنَعْ مِثْلَ الَّذي صَنَعْتَ أَوَّلاً حَتَّىٰ تَأْخُذَ حَقَّ اللهِ في مالِهِ.

وَلَا تَأْخُذَنَّ عَوْداً وَلَا هَرِمَةً وَلَا مَكْسُورَةً وَلَا مَهْلُوسَةً، وَلَا ذاتَ عَوارٍ، وَلَا تَأْمَنَنَّ عَلَيْها إِلَّا مَنْ تَثِقُ بِدِينِهِ، رافِقاً بِمالِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّىٰ يُوَصِّلَهُ إِلَىٰ وَلِيِّهِمْ فَيَقْسِمَهُ بَيْنَهُمْ، وَلَا تُوَكِّلْ بِها إِلَّا ناصِحاً شَفِيقاً وَأَمِيناً حَفِيظاً، غَيْرَ مُعْنِفٍ وَلَا مُجْحِفٍ، وَلَا مُلْغِبٍ وَلَا مُتْعِبٍ.

ثُمَّ احْدُرْ إِلَيْنا ما اجْتَمَعَ عِنْدَكَ نُصَيِّرْهُ حَيْثُ أَمَرَ اللهُ بِهِ، فَإِذا أَخذَهَا أَمِينُكَ فَأَوْعِزْ إِلَيْهِ أَلَّا يَحُولَ بَيْنَ نَاقَةٍ وَبَيْنَ فَصِيلِها، وَلَا يَمْصُرَ لَبَنَها فَيَضُرَّ ذٰلِكَ بِوَلَدِها؛ وَلَا يَجْهَدَنَّها رُكُوباً، وَلْيَعْدِلْ بَيْنَ صَواحِباتِها في ذٰلِكَ وَبَيْنَها، وَلْيُرَفِّهْ عَلَى اللَّاغِبِ، وَلْيَسْتَأْنِ بِالنَّقِبِ وَالظَّالِعِ، وَلْيُورِدْهَا مَا تَمُرُّ بِهِ مِنَ الْغُدُرِ، وَلَا يَعْدِلْ بِها عَنْ نَبْتِ الْأَرْضِ إِلَىٰ جَوادِّ الطُّرُقِ، وَلْيُرَوِّحْها فِي السّاعاتِ، وَلْيُمْهِلْها عِنْدَ النِّطافِ وَالْأَعْشابِ، حَتَّىٰ تَأْتِيَنا بِإِذْنِ اللهِ بُدَّناً مُنْقِياتٍ، غَيْرَ مُتْعَباتٍ وَلَا مَجْهُوداتٍ، لِنَقْسِمَها عَلَىٰ كِتابِ اللهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ـ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ـ فَإِنَّ ذٰلِكَ أَعْظَمُ لِأَجْرِكَ، وَأَقْرَبُ

لِرُشْدِكَ، إِنْ شاءَ اللهُ[١].

وحفل خطاب الإمام عليه السلام بجميع القيم التي يعتزّ بها الإسلام، وأوضحت المسيرة الرائدة للنبيّ صلى الله عليه وآله في تعيين الإمام قائداً لأُمّته وخليفة من بعده، ومن المؤكّد أنّ هذه الأحكام الرفيعة لا تصدر إلّا من وصيّ نبيّ منحه الله تعالى الحكمة وفصل الخطاب.

وكان من بين ما عنى به الإمام عليه السلام في هذا الخطاب ما يلي:

١ ـ أن يتّقي الله تعالى، فلا يروّع مسلماً ولا يخيفه، ولا يأخذ منه أكثر ممّا فرض الله تعالى عليه من الحقّ.

٢ ـ أن ينزل مع الجيش الذي معه بعيداً عن حيّهم ومنازلهم مخافة ذعرهم.

٣ ـ أن يسلّم عليهم سلاماً حفيّاً، ويقول لهم بأدب إنّ وليّ الله تعالى وإمام المسلمين بعثني إليكم أن آخذ حقّ الله تعالى منكم، فإذا قالوا ليس عندنا حقّ فيتركهم وشأنهم، وإذا قالوا عندنا حقّ فينطلق معهم، فيأخذه، فإن كان من النقدين الذهب والفضّة استلمها منهم، وإن كانت من المواشي أو الإبل فليس له من سبيل أن يدخلها دخول متسلّط، وعليه أن يقسّم المال قسمين ويجعل الخيار لهم في اختيار أحد القسمين.

٤ ـ أن لا يأخذ الهرمة والمكسورة وذات العوار.

٥ ـ أن يبعثها إلى الإمام عليه السلام بيد ثقة أمين حتّى يقسّمها بين المسلمين.

٦ ـ أن يرفق بالحيوانات رفقاً رقيقاً فلا يتعبها ولا يجيعها ويروّحها، وليس هناك من البرّ بالحيوان مثل الذي ذكره الإمام عليه السلام.

---

(١) نهج البلاغة: ٣: ٢٦.

هذه بعض البنود في هذا الخطاب وهي تحكي الرأفة والرحمة بالقرويّين، وقد واجهوا من الظلم والاعتداء في العصر الأموي والعبّاسي ما لا يوصف لمرارته وقسوته.

من وصاياه عليه السلام لعمّاله

وأوصى الإمام عليه السلام عمّال الخراج بهذه الوصيّة القيّمة، وقد جاء فيها:

وَلَا تَبِيعُنَّ لِلنّاسِ فِي الْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتاءٍ وَلَا صَيْفٍ، وَلَا دَابَّةً يَعْمَلُونَ عَلَيْها، وَلَا عَبْداً.

وَلَا تَضْرِبُنَّ أَحَداً سَوْطاً لِمَكانِ دِرْهَمٍ.

وَلَا تَمَسُّنَّ مالَ أَحَدٍ مِنَ النّاسِ، مُصَلٍّ وَلَا مُعاهَدٍ، إِلَّا أَنْ تَجِدوا فَرَساً أَوْ سِلَاحاً يُعْدَىٰ بِهِ عَلَىٰ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَدَعَ ذٰلِك فِي أَيْدِي أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ، فَيَكُونَ شَوْكَةً عَلَيْهِ.

وَلَا تَدَّخِرُوا أَنْفُسَكُمْ نَصِيحَةً، وَلَا الْجُنْدَ حُسْنَ سِيَرةٍ، وَلَا الرَّعِيَّةَ مَعُونَةً، وَلَا دِينَ اللهِ قُوَّةً.

وَأَبْلُوا فِي سَبيلِ اللهِ ما اسْتَوْجَبَ عَلَيْكُمْ، فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ قَدِ اصْطَنَعَ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ أَنْ نَشْكُرَهُ بِجُهْدِنا، وَأَنْ نَنْصُرَهُ بِما بَلَغَتْ قُوَّتُنا، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ[1].

---

(١) مصادر نهج البلاغة ـ قسم الرسائل والوصايا: ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

وحوت هذه الكلمات جميع صور العدل، وما ينشده الإسلام من الرحمة والرأفة للناس جميعاً على اختلاف قوميّاتهم ولغاتهم وأديانهم.

مع عمّال الصدقات

وضع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام البرامج الرفيعة والآداب الإسلامية للعمّال الذين يجلبون الزكاة من المواطنين، انظروا بعمق إلى هذه التعاليم العلوية.

قال عليه السلام لبعض عمّاله:

أَمَرَهُ بِتَقْوَىٰ اللهِ فِي سَرَائِرِ أَمْرِهِ وَخَفِيّاتِ عَمَلِهِ، حَيْثُ لَا شَهِيدَ غَيْرُهُ، وَلَا وَكِيلَ دُونَهُ.

وَأَمَرَهُ أَلَّا يَعْمَلَ بِشَيْءٍ مِنْ طاعَةِ اللهِ فِيما ظَهَرَ فَيُخالِفَ إِلَىٰ غَيْرِهِ فِيما أَسَرَّ، وَمَنْ لَمْ يَخْتَلِفْ سِرُّهُ وَعَلانِيَتُهُ، وَفِعْلُهُ وَمَقالَتُهُ، فَقَدْ أَدَّىٰ الْأَمانَةَ، وَأَخْلَصَ الْعِبادَةَ.

وَأَمَرَهُ أَلَّا يَجْبَهَهُمْ وَلَا يَعْضَهَهُمْ، وَلَا يَرْغَبَ عَنْهُمْ تَفَضُّلاً بِالْإِمارَةِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمُ الْإِخْوانُ فِي الدِّينِ، وَالْأَعْوانُ عَلَىٰ اسْتِخْراجِ الْحُقُوقِ.

وَإِنَّ لَكَ فِي هٰذِهِ الصَّدَقَةِ نَصِيباً مَفْرُوضاً، وَحَقّاً مَعْلُوماً، وَشُرَكاءَ أَهْلَ مَسْكَنَةٍ، وَضُعَفاءَ ذَوِي فاقَةٍ، وَإِنّا مُوَفُّوكَ حَقَّكَ، فَوَفِّهِمْ حُقُوقَهُمْ، وَإِلَّا تَفْعَلْ فَإِنَّكَ مِنْ أَكْثَرِ النّاسِ خُصُوماً يَوْمَ الْقِيامَةِ، وَبُؤْسَىٰ لِمَنْ ـ خَصْمُهُ عِنْدَ اللهِ ـ الْفُقَراءُ وَالْمَساكِينُ

وَالسّائِلُونَ وَالْمَدْفُوعُونَ، وَالْغارِمُونَ وَابْنُ السَّبِيلِ!

وَمَنِ اسْتَهانَ بِالْأَمانَةِ، وَرَتَعَ فِي الْخِيانَةِ، وَلَمْ يُنَزِّهْ نَفْسَهُ وَدِينَهُ عَنْها، فَقَدْ أَحَلَّ بِنَفْسِهِ فِي الدُّنْيا الذُّلَّ وَالْخِزْيَ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَذَلُّ وَأَخْزىٰ.

وَإِنَّ أَعْظَمَ الْخِيانَةِ خِيانَةُ الْأُمَّةِ، وَأَفْظَعَ الْغِشِّ غِشُّ الْأَئِمَّةِ، وَالسَّلَامُ[1]

من وصاياه عليه السلام الخالدة لعمّال الصدقة

من وصايا الإمام الخالدة التي حوت الفضائل والآداب الرفيعة هذه الوصية التي عهد بها إلى عمّال الصدقة.

قال عليه السلام:

انْطَلِقْ عَلَىٰ تَقْوَىٰ اللهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا تُرَوِّعَنَّ مُسْلِماً، وَلَا تَجْتازَنَّ عَلَيْهِ كارِهاً، وَلَا تَأْخُذَنَّ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّ اللهِ فِي مَالِهِ، فَإِذَا قَدِمْتَ عَلَىٰ الْحَيِّ فَانْزِلْ بِمائِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخالِطَ أَبْياتَهُمْ، ثُمَّ امْضِ إِلَيْهِمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقارِ؛ حَتَّىٰ تَقُومَ بَيْنَهُمْ فَتُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ، وَلَا تُخْدِجْ بِالتَّحِيَّةِ لَهُمْ[2].

ثُمَّ تَقُولَ: عِبادَ اللهِ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ وَلِيُّ اللهِ وَخَلِيفَتُهُ، لِآخُذَ

---

(١) نهج البلاغة ٣: ٢٦.

(٢) **تخدج**: أي تبخل.

مِنْكُمْ حَقَّ اللهِ فِي أَمْوَالِكُمْ ، فَهَلْ للهِ فِي أَمْوَالِكُمْ مِنْ حَقٍّ فَتُؤَدُّوهُ إِلَىٰ وَلِيِّهِ ؟

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : لَا ، فَلَا تُرَاجِعْهُ ، وَإِنْ أَنْعَمَ[١] لَكَ مُنْعِمٌ[٢] فَانْطَلِقْ مَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخِيفَهُ أَوْ تُوعِدَهُ أَوْ تَعْسِفَهُ أَوْ تُرْهِقَهُ ، فَخُذْ مَا أَعْطَاكَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَاشِيَةٌ أَوْ إِبِلٌ فَلَا تَدْخُلْهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَإِنَّ أَكْثَرَهَا لَهُ ، فَإِذَا أَتَيْتَهَا فَلَا تَدْخُلْ عَلَيْهَا دُخُولَ مُتَسَلِّطٍ عَلَيْهِ وَلَا عَنِيفٍ بِهِ .

وَلَا تُنَفِّرَنَّ بَهِيمَةً وَلَا تُفْزِعَنَّهَا ، وَلَا تَسُوءَنَّ صَاحِبَهَا فِيهَا ، وَاصْدَعِ الْمَالَ[٣] صَدْعَيْنِ ثُمَّ خَيِّرْهُ ، فَإِذَا اخْتَارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِمَا اخْتَارَهُ . ثُمَّ اصْدَعِ الْبَاقِيَ صَدْعَيْنِ ، ثُمَّ خَيِّرْهُ ، فَإِذَا اخْتَارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِمَا اخْتَارَهُ . فَلَا تَزَالُ كَذلِكَ حَتَّىٰ يَبْقَىٰ مَا فِيهِ وَفَاءٌ لِحَقِّ اللهِ فِي مَالِهِ ؛ فَاقْبِضْ حَقَّ اللهِ مِنْهُ . فَإِنِ اسْتَقَالَكَ فَأَقِلْهُ ، ثُمَّ اخْلِطْهُمَا ثُمَّ اصْنَعْ مِثْلَ الَّذِي صَنَعْتَ أَوَّلاً حَتَّىٰ تَأْخُذَ حَقَّ اللهِ فِي مَالِهِ .

وَلَا تَأْخُذَنَّ عَوْداً[٤] ، وَلَا هَرِمَةً ، وَلَا مَكْسُورَةً ، وَلَا مَهْلُوسَةً[٥] ، وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ ، وَلَا تَأْمَنَنَّ عَلَيْهَا إِلَّا مَنْ تَثِقُ بِدِينِهِ ، رَافِقاً

---

(١) **أنعم** : أي قال لك نعم .

(٢) **المنعم** : هو الذي يدفع الزكاة ، وهذا من روائع الأدب العلوي .

(٣) **أصدع المال** : أي قسّمه نصفين .

(٤) **العود** : المسنّة من الإبل .

(٥) **المهلوسة** : الضعيفة .

بِمَالِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّىٰ يُوَصِّلَهُ إِلَىٰ وَلِيِّهِمْ فَيَقْسِمَهُ بَيْنَهُمْ، وَلَا تُوَكِّلْ بِها إِلَّا ناصِحاً شَفِيقاً وَأَمِيناً حَفِيظاً، غَيْرَ مُعْنِفٍ وَلَا مُجْحِفٍ[1]، وَلَا مُلْغِبٍ[2] وَلَا مُتْعِبٍ.

ثُمَّ احْدُرْ[3] إِلَيْنا ما اجْتَمَعَ عِنْدَكَ نُصَيِّرْهُ حَيْثُ أَمَرَ اللهُ بِهِ، فَإِذَا أَخذَهَا أَمِينُكَ فَأَوْعِزْ إِلَيْهِ أَلَّا يَحُولَ بَيْنَ نَاقَةٍ وَبَيْنَ فَصِيلِهَا، وَلَا يَمْصُرَ[4] لَبَنَهَا فَيَضُرَّ ذلِكَ بِوَلَدِها؛ وَلَا يَجْهَدَنَّها رُكُوباً، وَلْيَعْدِلْ بَيْنَ صَوَاحِباتِها فِي ذٰلِكَ وَبَيْنَها، وَلْيُرَفِّهْ عَلَى اللَّاغِبِ[5]، وَلْيَسْتَأْنِ بِالنَّقِبِ وَالظَّالِعِ، وَلْيُورِدْهَا مَا تَمُرُّ بِهِ مِنَ الْغُدُرِ[6]، وَلَا يَعْدِلْ بِها عَنْ نَبْتِ الْأَرْضِ إِلَىٰ جَوَادِّ الطُّرُقِ، وَلْيُرَوِّحْها فِي السّاعاتِ، وَلْيُمْهِلْها عِنْدَ النِّطافِ[7] وَالْأَعْشابِ، حَتَّىٰ تَأْتِيَنَا بِإِذْنِ اللهِ بُدَّناً مُنْقِيَاتٍ، غَيْرَ مُتْعَبَاتٍ وَلَا مَجْهُودَاتٍ، لِنَقْسِمَهَا عَلَىٰ كِتابِ اللهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ـ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ـ فَإِنَّ ذٰلِكَ أَعْظَمُ لِأَجْرِكَ، وَأَقْرَبُ لِرُشْدِكَ، إِنْ شاءَ اللهُ[8].

---

(١) **المجحف**: الذي يشتدّ في سَوق الأنعام حتى تهزل.

(٢) **الملغب**: الذي أعياه التعب.

(٣) **احدر**: أي أرسل.

(٤) **يمصر**: أي يأخذ لبنها.

(٥) **الملغب**: الذي أعياه التعب.

(٦) **الغدر**: هو ما يغادره السيل من المياه.

(٧) **النطاف**: المياه القليلة.

(٨) نهج البلاغة ٣: ٢٣ ـ ٢٦.

وتمثّلت جميع صور الكرامة والشرف في هذه الوصية التي عهد الإمام بها إلى عمّال الزكاة، وكان من بنودها ما يلي:

١ ـ إنّه أوصى الجباة في أخذهم الحقّ الشرعي من المواطنين أن لا يروّعوهم ولا يجتازوا عليهم بالكره والقوّة والاجبار.

٢ ـ أن ينزل الجباة بأمكنة بعيدة عن بيوت المزارعين لئلا يخافوا.

٣ ـ أن يقابل الجباة المزارعين باللطف، والتواضع، ولا يبخلوا عليهم بالتحية والسلام، ويقولون لهم بأدب: إنّ خليفة الله أرسلنا لكم فإن كان عندكم حقّ من حقوق الله فسلّموه لنا، فإن أجابوا بالايجاب استلموه منهم، وإن قالوا ليس في أموالنا حقّ فلا يراجعوهم وينصرفوا عنهم من غير إرهاق وعسف معهم.

٤ ـ إنّ الإمامعليه‌السلام عرض إجمالاً إلى ما تجب فيه الزكاة، وهي الذهب والفضّة، والأنعام الثلاثة، والحنطة والشعير.

٥ ـ وذكر الإمامعليه‌السلام حكم الزكاة في الماشية والإبل فإذا كان فيها حقّ، فعلى الجباة أن لا يدخلوا عليها دخول متسلّط ولا عنيف، وأن يقسّموها إلى قسمين فيما إذا كانت كثيرة ويجعلوا الخيار لصاحب المال فيها، ثمّ يقسّموها إلى قسمين آخرين ويجعلوا لصاحبها الخيار، وهكذا يستمرّ التقسيم حتى يأخذ الجباة حقّ الله منها، وأوصاهم أن لا يختاروا المسنّة والهرمة والمكسورة ولا ذات العوار.

٦ ـ وأوصى الإمام العمّال بمراعاة الحيوان والرفق به، وأن تصل إليه سالمة غير مجهدة...

هذا بعض ما في هذا العهد من تعاليم وآداب.

القطّاع الزراعي

اهتمّ الإمام عليه السلام اهتماماً بالغاً بتنمية المشاريع الزراعية وأولاها المزيد من رعايته لأنّها في تلك العصور العمود الفقري للاقتصاد العام للبلاد، وقد أكّد الإمام في عهده لمالك الأشتر على ضرورة إصلاح الأرض قبل أخذ الخراج منها فلنستمع لقوله:

وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذٰلِكَ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالْعِمارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ، وَأَهْلَكَ الْعِبادَ.

أرأيتم كيف نظر الإمام بعمق وشمول إلى الإصلاح الزراعي الذي يتولّد منه زيادة الدخل الفردي، ويرتبط به نشر الرخاء والرفاه بين الناس؟ وفي نفس الوقت فإنّه من العناصر الأساسية في القضاء على البطالة.

أهمّية الخراج

أمّا الخراج فهو الضريبة المالية التي فرضها الإسلام على غلّة الأرض(١)، وهو شريان الاقتصاد الإسلامي، فإنّ معظم واردات الدولة تستند إليه، كما إنّ نفقاتها كانت عيالاً عليه فرواتب الجيش، ورواتب سائر الموظّفين في جهاز الدولة معظمها من هذه الضريبة، وقد اعتنى الإمام بها عناية بالغة.

وهذا حديث عن أهمّية الخراج في عهده لمالك الأشتر قال عليه السلام:

وَتفَقَّدْ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِما يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صلاَحِهِ وَصلَاحِهِمْ

---

(١) مجمع البحرين ـ مادة خرج، وجاء فيه: أنّه قيل: يقع اسمه على الضريبة والجزية والغلّة.

صَلَاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ ، وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ ، لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ .

وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ ، لِأَنَّ ذلِكَ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالْعِمارَةِ ؛ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ ، وَأَهْلَكَ الْعِبادَ ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلاً .

فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً ، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ[١] ، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَها غَرَقٌ ، أَوْ أَجْحَفَ بِها عَطَشٌ ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِما تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ ؛ وَلَا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمَؤُونَةَ عَنْهُمْ ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمارَةِ بِلادِكَ ، وَتَزْيِينِ وِلَايَتِكَ ، مَعَ اسْتِجْلَابِكَ حُسْنَ ثَنائِهِمْ ، وَتَبَجُّحِكَ بِاسْتِفاضَةِ الْعَدْلِ فِيهِمْ ، مُعْتَمِداً فَضْلَ قُوَّتِهِمْ ، بِما ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إِجْمامِكَ لَهُمْ ، وَالثِّقَةَ مِنْهُمْ بِما عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِمْ ، فَرُبَّما حَدَثَ مِنَ الْأُمُورِ ما إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدُ احْتَمَلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ ؛ فَإِنَّ الْعُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ ، وَإِنَّمَا يُؤْتَىٰ خَرابُ الْأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِها ، وَإِنَّما يُعْوِزُ أَهْلُها لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلَاةِ عَلَىٰ الْجَمْعِ[٢] ، وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقاءِ ،

---

(١) البلّة : ما يبل به الأرض من الماء .

(٢) الجمع : يراد به جمع المسؤولين للمال .

وَقِلَّةِ انْتِفاعِهِمْ بِالْعِبَرِ[١].

وحوى هذا المقطع جميع صنوف العدل والشرف، وما ينشده الإسلام من عمران الأرض، وإشاعة الرخاء بين الناس، وقد حفل بأُمور بالغة الأهمّية، منها:

١ ـ تفقّد الخراج

أمّا الخراج فهو من أهمّ واردات الدولة الإسلامية في تلك العصور، وأمّا كيفيّة شرائطه وشؤونه فقد تعرّضت لها كتب الفقه الإسلامي، وقد عرض الإمام عليه السلام في كلامه إلى أنّ صلاح الخراج صلاح لأهله، وصلاح لجميع المواطنين لأنّهم جميعاً عيال عليه.

٢ ـ عمارة الأرض

وأكّد الإمام عليه السلام على ضرورة إعمار الأرض، وذلك بشقّ الأنهر وما يحتاجه المزارعون في شؤون زراعتهم وتنميتها، فإنّ زيادة الخراج لا يكون إلّا بعمارة الأرض.

٣ ـ إهمال الأرض

أمّا إهمال الأرض وعدم الاهتمام بها فإنّه يعود بالأضرار الفادحة على المزارعين والمواطنين، ويشيع البؤس والفقر بين الناس.

٤ ـ الاستجابة لطلبات المزارعين

وحثّ الإمام عليه السلام السلطة على الاستجابة الكاملة للمزارعين فيما يطلبونه من

---

(١) نهج البلاغة: ٣: ٩٧، الخطبة ٥٣.

إصلاح لأرضهم ، وما يعود على زرعهم بالنماء فإنّ إهمال طلباتهم يوجب خراب الأرض ، وموت الزرع .

كما أنّ الاستجابة لطلباتهم فيه زين للمسؤولين ، وتبجحّ لهم بإشاعة العدل ، ومن الطبيعي أنّ ذلك يوجب ربط المواطنين بالدولة وإخلاصهم لها .

٥ ـ سبب خراب الأرض

أمّا السبب في خراب الأرض فإنّه ناجم عن فقر المزارعين وعدم تمكّنهم من إصلاح زرعهم ، ومن المؤكّد أنّ ذلك ناشئ عن جشع المسؤولين ، واهتمامهم بجلب الخراج ، ولا يعيرون أي اهتمام لإصلاح الأرض ، وسنتحدّث في بعض بحوث هذا الكتاب عمّا عاناه المزارعون من الظلم والدمار من الجباة أيام الحكم الأموي والعباسي .

التعاليم السامية لعمّال الخراج

ووضع الإمام عليه السلام المناهج الرفيعة لعمّال الخراج ، وأوصاهم بتطبيقها والأخذ بها في ميدان عملهم ، وهذه وصيّته بعد البسملة :

من عبدالله عليّ أمير المؤمنين إلى اُمراء الخراج :

أَمّا بَعْدُ ، فَإِنَّهُ مَنْ لَمْ يَحْذَرْ مَا هُوَ صَائِرٌ إِلَيْهِ لَمْ يُقَدِّمْ لِنَفْسِهِ وَلَمْ يُحْرِزْهَا ، وَمَنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَانْقادَ لَهُ عَلىٰ ما يَعْرِفُ نَفْعَ عاقِبَتِهِ عَمّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحَنَّ مِنَ النّادِمِينَ .

أَلا وَإِنَّ أَسْعَدَ النّاسِ فِي الدُّنْيا مَنْ عَدَلَ عَمّا يَعْرِفُ ضَرَّهُ ، وَإِنَّ أَشْقاهُمْ مَنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ ، فاعْتَبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ لَكُمْ ما قَدَّمْتُمْ

مِنْ خَيْرٍ، وَما سِوىٰ ذٰلِكَ وَدِدْتُمْ لَوْ أَنَّ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً، وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ وَاللهُ رَؤُوفٌ وَرَحِيمٌ بِالْعِبادِ، وَأَنَّ عَلَيْكُمْ ما فَرَّطْتُمْ فِيْهِ، وَأَنَّ الَّذِي طَلَبْتُمْ لَيَسِيرٌ وَأَنَّ ثَوابَهُ لَكَثِيرٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيما نُهِيَ عَنْهُ مِنَ الظُّلْمِ وَالْعُدْوانِ عِقابٌ يُخافُ، كانَ فِي ثَوابِهِ ما لا عُذْرَ لِأَحَدٍ بِتَرْكِ طَلِبَتِهِ، فارْحَمُوا تُرْحَمُوا وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللهِ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ فَوْقَ طاقَتِهِمْ وَأَنْصِفُوا النّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَاصْبِرُوا لِحَوائِجِهِمْ فَإِنَّكُمْ خُزّانُ الرَّعِيَّةِ، لا تَتَّخِذُنَّ حُجّاباً وَلَا تَحْجُبُنَّ أَحَداً عَنْ حاجَتِهِ حَتّىٰ يُنْهِيَها[1] إِلَيْكُمْ، وَلَا تَأْخُذُوا أَحَداً بِأَحَدٍ إِلَّا كَفِيلاً عَمَّنْ كَفَلَ عَنْهُ، وَاصْبِرُوا أَنْفُسَكُمْ عَلىٰ ما فِيهِ الْإِغْتِباطُ، وَإِيّاكُمْ وَتَأْخِيرَ الْعَمَلِ وَدَفْعَ الْخَيْرِ، فَإِنَّ فِي ذٰلِكَ النَّدَمَ، وَالسَّلامُ[2].

وحفل هذا الكلام بأُمور بالغة الأهمّية، وهي:

١ ـ إنّ الإمام عليه السلام أوصى عمّال الخراج بتقوى الله تعالى وطاعته، والاجتناب عن معاصيه، وممّا لا ريب فيه أنّ من يتّقي الله تعالى فإنّه لا يعتدي، ولا يظلم، ولا يقترف إثماً، ويسعد المجتمع في حكمه إذا كان حاكماً.

٢ ـ إنّه أمر العمّال بأن لا يكلّفوا الناس فيما يجبونه فوق طاقتهم وعليهم أن يسيروا بين الناس بالمعروف.

---

(١) **ينهيها**: أي يتركها.

(٢) كتاب صفّين: ١٠٨، وقريب منه في نهج البلاغة ٣: ٨٠ ـ ٨١.

٣ ـ وعهد عليه السلام لعمّاله بانصاف الناس، والصبر على قضاء حوائجهم، فإنّهم خدم الرعية وخزّان أموالها.

٤ ـ إنّه أمرهم أن لا يتّخذوا حُجّاباً يمنعون الناس من الوصول إليهم، فإنّ ذلك ممّا يوجب شيوع البغضاء بين المواطنين والحكومة.

٥ ـ إنّه أوصاهم أن لا يأخذوا أحداً من الناس بجرم غيره إلّا أن يكون كفيلاً عنه.

٦ ـ إنّه عليه السلام نهى عن تأخير أعمال المواطنين، والواجب أن يقوموا بقضائها بالوقت دون تأخير.

الرقابة على السوق

الإمام عليه السلام أوّل خليفة في الإسلام قام بالرقابة على السوق، وكان يتجوّل بين الباعة، ويوصيهم بتقوى الله تعالى، وينهاهم عن معصيته، ويأمرهم بالاستقامة في معاملاتهم وكان يقول لهم: أحسنوا، أرخصوا بيعكم على المسلمين فإنّه أعظم للبركة.

مع التجّار

كان عليه السلام يسير في الأسواق وفي يده الدرّة، ويقول للتجّار: «**يا مَعْشَرَ التُّجّارِ! خُذُوا الْحَقَّ وَأَعْطُوا الْحَقَّ تَسْلَمُوا**»[1].

---

(١) أخبار القضاة: ١: ١٩٦.

وفي ربيع الأبرار: ٤: ١٤٤ زيادة على ذلك: «**وَلَا تَرُدّوا قَليلَ الْحَقِّ فَتُحْرَموا كَثيرَهُ، ما مُنِعَ مِنْ حَقٍّ إِلّا ذَهَبَتْ في باطِلٍ أَضْعافُه**». كنز العمّال: ١٠: ٢٨١.

مع القصّابين

كان عليه السلام يمشي وحده في الأسواق، ويأمر الناس بتقوى الله، وحسن البيع ويقول: **أَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزانَ وَلَا تَنْفُخُوا اللَّحْمَ**(١).

في سوق الإبل

خرج الإمام عليه السلام إلى سوق الإبل فلمّا توسّطه رفع صوته قائلاً: **يا مَعْشَرَ التُّجّارِ! إيّاكُمْ وَالْيَمِينَ الْفاجِرَةَ فَإِنَّها تُنْفِقُ السِّلْعَةَ، وَتَمْحَقُ الْبَرَكَةَ**(٢).

عدم شرائه عليه السلام ممّن يعرفه

كان الإمام عليه السلام لا يشتري أيّة سلعة ممّن يعرفه خوفاً من أن يسامحه فيها، فقد روى الرواة أنّه جاء إلى سوق الكرابيس فقصد رجلاً وسيماً فقال له: **يا هٰذا! عِنْدَكَ ثَوْبانِ بِخَمْسَةِ دَراهِمَ؟**

فقال الرجل: نعم، يا أمير المؤمنين، فلمّا عرفه تركه الإمام وانصرف(٣).

الاهتمام بالفقراء

أولى الإمام عليه السلام المزيد من الاهتمام بالفقراء والبؤساء، وقد أكّد ذلك فيما مضى، وأعاد القول فيهم حين قال عليه السلام:

---

(١) الطبقات الكبرى: ٢: ١٨، القسم الأوّل. مستدرك الوسائل: ٣: ٢٢٠. البداية والنهاية: ٨: ٤.

(٢) الغارات: ١: ١٠٥. مكارم الأخلاق: ١٠٠.

(٣) المصدر المتقدّم: ١: ٩٩. بحار الأنوار: ١٠٠: ٩٢.

«ثُمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَىٰ مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ، مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَىٰ وَالزَّمْنَىٰ، فَإِنَّ فِي هٰذِهِ الطَّبَقَةِ قانِعاً وَمُعْتَرّاً، وَاحْفَظْ لِلّهِ ما اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مالِكَ، وَقِسْماً مِنْ غَلَّاتِ صَوافِي الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فإِنَّ لِلْأَقْصَىٰ مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذي لِلْأَدْنَىٰ، وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ؛ فَلَا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ، فَإِنَّكَ لَا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لِإِحْكامِكَ الْكَثِيرَ الْمُهِمَّ. فَلَا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ، وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ»[١].

أرأيتم هذا العدل الذي أراد الله تعالى تطبيقه على عباده، وقد تبنّاه سيّد الأوصياء وإمام المتّقين وسيّد العترة الطاهرة.

إنّ للفقراء منزلة عظمى عند الإمامعليه السلام، فهو صديقهم وملاذهم والملجأ لهم، وقد لاحظ جميع حقوقهم، ويرى أنّ التغيير في أداء أبسط حقوقهم غير جائز ومسؤول عنه عند الله تعالى.

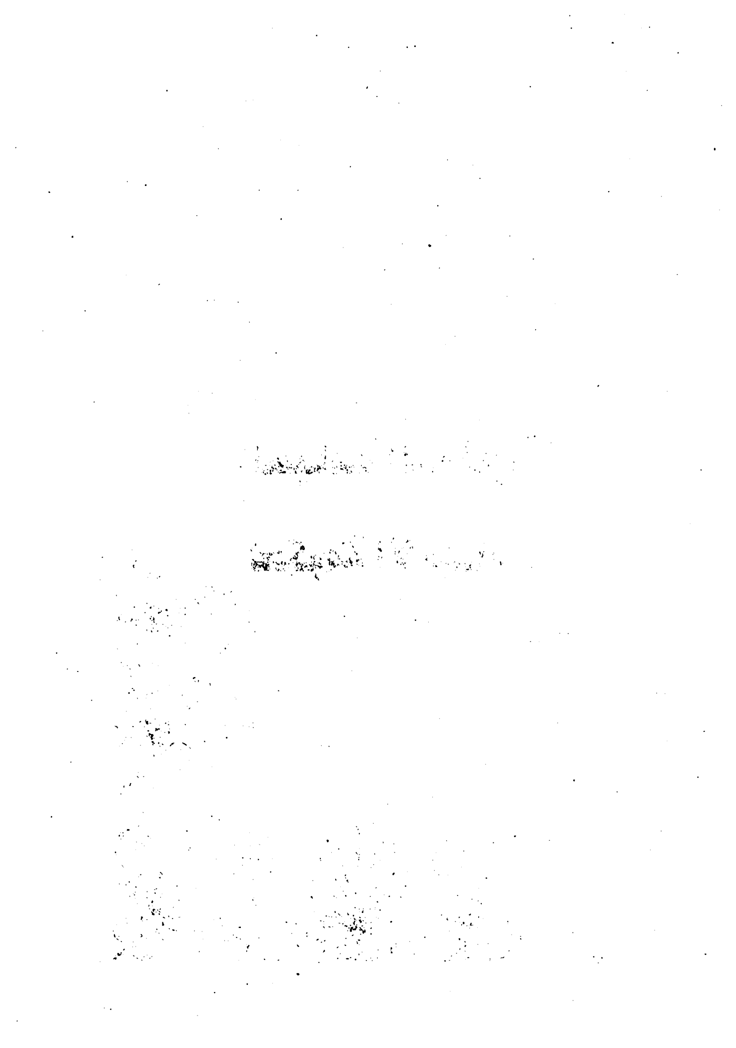
---

(١) نهج البلاغة: ٣: ١٠٠.

السياسة الداخليّة

لحكومة الإمام عليه السلام





المساواة

وتبنّى الإمام عليه السلام في جميع مراحل حكمه المساواة والعدالة بين الناس، فلاامتياز لأي أحد على غيره، وهذه بعض مظاهر مساواته:

أوّلاً: المساواة في العطاء

وساوى الإمام عليه السلام في العطاء بين المسلمين وغيرهم، فلم يقدّم عربياً على غيره، ولا مسلماً على مسيحي[1]، ولا قريباً على غيره، وسنتحدّث عن كثير من مساواته في العطاء الأمر الذي نجم منه أنّه تنكّرت له الأوساط الرأسمالية وأعلنوا الحرب عليه.

ثانياً: المساواة أمام القانون

وألزم الإمام عمّاله وولاته على الأقطار بتطبيق المساواة الكاملة بين الناس في القضاء وغيره، قال عليه السلام في إحدى رسائله إلى بعض عمّاله:

«فاخْفِضْ لَهُمْ جَناحَكَ، وَأَلِنْ لَهُمْ جانِبَكَ، وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ، وَآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ، حَتَّىٰ لَا يَطْمَعَ الْعُظَماءُ فِي حَيْفِكَ لَهُمْ، وَلَا يَيْأَسَ الضُّعَفاءُ

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢: ١٢٩.

مِنْ عَدْلِكَ...»[١].

ثالثاً: المساواة في الحقوق والواجبات

ومن مظاهر المساواة العادلة التي أعلنها الإمام عليه السلام المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، فلم يفرض حقّاً على الضعيف ويعفُ عن القوي، بل الكلّ متساوون أمام عدله.

رابعاً: المساواة بين المراجعين

من عدل الإمام عليه السلام وسموّ سياسته المساواة بين المراجعين، حتّى في اللحظة والنظرة. قال عليه السلام في عهده لمحمّد بن أبي بكر:

«فَاخْفِضْ لَهُمْ جَناحَكَ، وَأَلِنْ لَهُمْ جانِبَكَ، وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ، وَآسِ بَيْنَهُمْ في اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ، حَتَّىٰ لَا يَطْمَعَ الْعُظَماءُ في حَيْفِكَ لَهُمْ، وَلَا يَيْأَسَ الضُّعَفاءُ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يُسائِلُكُمْ مَعْشَرَ عِبادِهِ عَنِ الصَّغِيرَةِ مِنْ أَعْمالِكُمْ وَالْكَبِيرَةِ، وَالظَّاهِرَةِ وَالْمَسْتُورَةِ، فَإِنْ يُعَذِّبْ فَأَنْتُمْ أَظْلَمُ، وَإِنْ يَعْفُ فَهُوَ أَكْرَمُ»[٢].

وهذه المساواة منتهى العدل، ولم يشرّع لها مثيل في جميع الأديان والمذاهب الاجتماعيّة، وهي من محاسن سياسة الإمام عليه السلام ومن مظاهر عدله في حكومته.

نعم، إذا كان أحد المراجعين من المتّقين الأخيار والآخر فاسق شرير فليس

---

(١) نهج البلاغة ٣: ٥٦٣.

(٢) نهج البلاغة: ٣: ٨٨.

للوالي أن يساوي بينهما، قال عليه السلام في عهده لمالك الأشتر:

«وَلَا يَكُون الْمُحْسِنُ وَالْمُسيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَواءٍ، فَإِنَّ في ذٰلِكَ تَزْهِيداً لِأَهْلِ الْإِحْسانِ في الْإِحْسانِ، وَتَدْرِيباً لِأَهْلِ الْإِساءَةِ عَلَىٰ الْإِساءَةِ! وَأَلْزِمْ كُلّاً مِنْهُمْ ما أَلْزَمَ نَفْسَهُ».

وليس من المنطق في شيء المساواة بين الأخيار المتحرّجين في دينهم وبين الأشرار الذين لا يرجون لله تعالى وقاراً، فإنّ التسوية بينهما إلغاء للقيم الإنسانيّة وتدمير للأعراف والقوى العقليّة.

وبهذا العرض الموجز ينتهي بنا الحديث عن بعض معالم سياسته الهادفة إلى تحقيق مجتمع متوازن لا ظلّ فيه للغبن والتأخّر.

الحريّة

من المبادئ التي طبّقها الإمام في أيام حكومته منح الناس الحرية الكاملة شريطة أن لا تستغلّ في الاعتداء على الناس، ولا تضرّ بمصالحهم، وأن لا تتنافى مع قواعد الشرع، ومن معالمها ما يلي:

الحرية السياسيّة

ونعني بها أن تتاح للناس الحرية التامّة في اعتناق أي مذهب سياسي من دون أن تفرض السلطة عليهم رأياً معاكساً، وقد منح الإمام عليه السلام هذه الحرية حتى لأعدائه الذين أعلنوا رفض بيعته التي قام عليها إجماع المسلمين كسعد بن أبي وقّاص وعبدالله بن عمر، وكعب بن مالك، ومسلمة بن مخلد، وأبي سعيد الخدري، وأمثالهم من أنصار الحكم المباد الذي كان يغدق عليهم بهباته وأمواله

ولم يجبرهم الإمام على بيعته، ولم يتّخذ معهم أي إجراء حاسم كما اتّخذه أبوبكر ضدّ المتخلّفين عن بيعته.

كان الإمام عليه السلام يرى الناس أحراراً في اتّجاهاتهم وميولهم، ويجب على الدولة أن توفّر لهم الحرية الكاملة ما لم يعلنوا التمرّد على الحكم القائم أو يحدثوا فساداً في الأرض، وقد منح الإمام الحرية للخوارج فلم يحرمهم العطاء ولم تطاردهم الشرطة والجيش مع العلم أنّهم كانوا من ألد أعدائه وخصومه، ولمّا سعوا في الأرض فساداً، وأذاعوا الذعر والخوف بين الناس انبرى إلى قتالهم حفظاً على المصلحة العامّة.

وعلى أي حال فيتفرّع عن الحرية السياسية ما يلي:

١ ـ حرية القول

من مظاهر الحرية الواسعة التي منحها الإمام عليه السلام للمواطنين حرية القول، وإن كان في غير صالح الدولة ما لم يتعقّبه فساد، فالعقاب يكون عليه.

وقد روى المؤرّخون أنّ الإمام لمّا رجع من النهروان استقبل بمزيد من السبّ والشتم، فلم يتّخذ الإمام مع القائلين أي إجراء، ولم يقابلهم بالعقوبة والحرمان[١]، وقد التقى أبو خليفة الطائي بجماعة من اخوانه وكان فيهم أبو العيزار الطائي وهو ممّن يعتنق فكرة الخوارج فقال لعدي بن حاتم: يا أبا طريف، أغانم سالم أم ظالم آثم؟

وقد عرّض بذلك إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فقال له عدي: بل غانم سالم. الحكم ذاك إليك.

---

(١) الغارات: ١: ٣١.

وأوجس منه خيفة الأسود بن زيد، والأسود بن قيس، فألقيا القبض عليه، ونقلا كلامه المنطوي على الشرّ والخبث إلى الإمام، فقال الإمام لهما: **ما أَصْنَعُ؟**

- نقتله.
- **أَقْتُلُ مَنْ لَا يَخْرُجُ عَلَيَّ؟**
- تحبسه.
- **لَيْسَ لَهُ جِنايَةٌ، خَلِّيا سَبِيلَ الرَّجُلِ**[١].

ولم يشاهد الناس مثل هذه الحرية في جميع مراحل التأريخ، فلم يحاسب الإمام الناس على ما يقولون وإنّما تركهم وشأنهم، فلم يفرض عليهم رقابة تحول بينهم وبين حرّيتهم.

٢ـ حرية التنقّل

ولم يفرض الإمام عليه السلام الإقامة الجبرية على أي أحد من الصحابة وغيرهم كما فرضها عمر بن الخطّاب، وقد سمح الإمام لطلحة والزبير بالخروج من المدينة مع علمه أنّهما يريدان الغدرة لا العمرة.

هذه بعض مظاهر الحرية التي منحها الإمام عليه السلام للمواطنين، وقد حقّقت العدل بين الناس بجميع رحابه ومفاهيمه.

٣ـ حرية النقد

ومنح الإمام الحرية الواسعة لنقد حكمه، ولم يتعرّض للناقدين له بسوء، وكان ابن الكوّاء من ألدّ أعداء الإمام عليه السلام، فقد اعترض عليه وقال له: ﴿**لَئِنْ أَشْرَكْتَ**

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٣: ٧٣. تاريخ بغداد: ١٤: ٣٦٩.

لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[١].

فردّ عليه‌السلام عليه: ﴿**فاصْبِرْ إنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَلاَ يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لاَيُوقِنُونَ**﴾[٢].

ولم يتّخذ الإمام ضدّه أي إجراء وإنّما عفا عنه وخلّى سبيله.

الشرطة

أمّا الشرطة فهي من أجهزة الدولة الحسّاسة، وأوّل من أسّسها في الإسلام هو الإمام أمير المؤمنين عليه‌السلام، فقد انتخب جماعة من خيار جنوده، وأطلق عليهم «شرطة الخميس» وكانوا يمثّلون النزاهة والتقوى حتى كانت شهادة أحدهم في المحاكم تعدل شهادة رجلين، وكان منهم الشهيد الخالد حبيب بن مظاهر والثقة الأمين عبدالله بن يحيى الحضرمي، وقد قال له الإمام عليه‌السلام: «**أَبْشِرْ يا عَبْدَ اللهِ، فَإنَّكَ وَأَباكَ مِنْ شُرْطَةِ الْخَمِيسِ، حَقّاً لَقَدْ أَخْبَرَني رَسُولُ اللهِ صلى‌الله‌عليه‌وآله بِاسْمِكَ وَاسمِ أَبِيكَ فِي شُرْطَةِ الْخَمِيسِ**»[٣].

وأُنيطت بالشرطة كثير من الواجبات والمسؤوليات كان من بينها:

١ ـ القبض على المجرمين.

٢ ـ اتّخاذ التدابير الوقائية لمنع وقوع الجرائم.

٣ ـ المحافظة على النظام والأمن العام.

٤ ـ المحافظة على أموال الناس وأعراضهم.

---

(١) الزمر ٣٩: ٦٥.

(٢) الروم ٣٠: ٦٠.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٠: ٢٤٧، الحديث ٧١٤.

وقد حدّد الإسلام صلاحيّات الشرطة فليس لها أن تعتقل أي شخص إلّا إذا ثبتت في حقّه تهمة يعاقب عليها القانون الإسلامي ، وإذا ارتكب بعض الشرطة المخالفات فإنّهم يقدّمون للقضاء ، ويخضعون للعقوبات المقرّرة في الإسلام[1].

ومن الجدير بالذكر أنّ الشرطة في الأندلس قد انقسمت إلى شرطة كبرى ، وشرطة صغرى ، فالكبرى هي التي تضرب على أيدي الزعماء ، ومن يتّصل بهم ، والصغرى تحكم في الغوغاء وعامّة الناس ... وكانت ولاية الشرطة للزعماء والأكابر من رجال الدولة[2].

شرطة الخميس

وأحدث الإمام عليه السلام جهازاً للمحافظة على الأمن ومراقبة الأحداث ، وقد سمّاه (شرطة الخميس) ، وقد اختار لها خيرة الرجال في إيمانهم وتحرّجهم في الدين ، وكان منهم المجاهد الشهيد حبيب بن مظاهر وعِفاق بن المُسَيْح الفزاري[3].

إحداثه عليه السلام للسجن

والإمام هو أوّل خليفة أحدث السجن ، وقد بنى سجناً يسمّى نافعاً ، ولم يكن بناؤه محكماً ، فكان السجناء يخرجون منه ، فهدّمه وبنى سجناً سمّاه نحيساً وقال :

---

(١) نظام الحكم والإدارة في الإسلام : ٤٤١.

(٢) النظم الإسلاميّة : ٣٣٤.

(٣) خزانة الأدب : ٧ : ١٣٠.

«أَلَا تَـرانـي كَـيِّساً مَكـيساً بَـنَيْتُ بَـعْدَ نـافِعٍ نَـحيسا
حِصناً حَصيناً وَأَميراً كَيْسا»

انشاؤه عليه السلام بيتاً للمظالم

وأنشأ الإمام بيتاً للمظالم أنشأه للذين لا يتمكّنون من الوصول إلى السلطة، وكان عليه السلام يشرف عليه بنفسه ولا يدع أحداً يصل إليه فيطّلع على الرقاع، ويبعث خلف المظلوم ويأخذ بحقّه من الظالم، ولمّا صارت واقعة النهروان ورجع إلى الكوفة فتح باب بيته فوجد الرقاع كلّها مليئة بسبابه وشتمه، فألغى ذلك البيت(١).

أمْرُهُ عليه السلام بكتابة الحوائج

وأصدر الإمام عليه السلام مرسوماً بكتابة الحوائج وعدم ذكر أسمائهم، فقد قال عليه السلام لأصحابه: **مَنْ كانَتْ لَهُ إلَيَّ مِنْكُمْ حاجَةٌ فَلْيَرْفَعْها فِي كِتابٍ لِأَصُونَ وُجُوهَكُمْ مِنَ الْمَسْأَلَةِ**(٢).

إلغاء المهرجانات الشعبية

ولم يحفل الإمام عليه السلام بالمهرجانات الشعبية ونفر منها، وكان من ذلك أنّه لمّا قدم من حرب الجمل واجتاز على المدائن خرج أهلها لاستقباله، وعلت زغردة النساء، وذهل الإمام من ذلك فسألهم عن مهرجانهم، فقالوا له: إنّا نستقبل ملوكنا بمثل ذلك.

---

(١) صبح الأعشى ١: ٤٧١.

(٢) العقد الفريد: ١: ٢٣٨. فيض القدير: ٥: ٤٣٠. الإمامة والسياسة: ٢: ٧٣.

فقال لهم الإمام بما مضمونه : إنّه ليس ملكاً وإنّما هو كأحدهم ، يقيم فيهم الحقَّ والعدلَ ، ولم ينصرفْ عن مكانه حتى انصرف الناس إلى أعمالهم.

حرقه عليه السلام لمحلّات الخمر

أمّا الخمر فإنّه من الجرائم التي تصدّ عن ذكر الله وتلقي الناس في شرّ عظيم ، وقد اتّخذ الإمام جميع الإجراءات لمنع انتشاره بين الناس ، وقد حرق الإمام قرية من قرى الكوفة يباع فيها الخمر.

نهيه عليه السلام عن الجلوس في الطريق

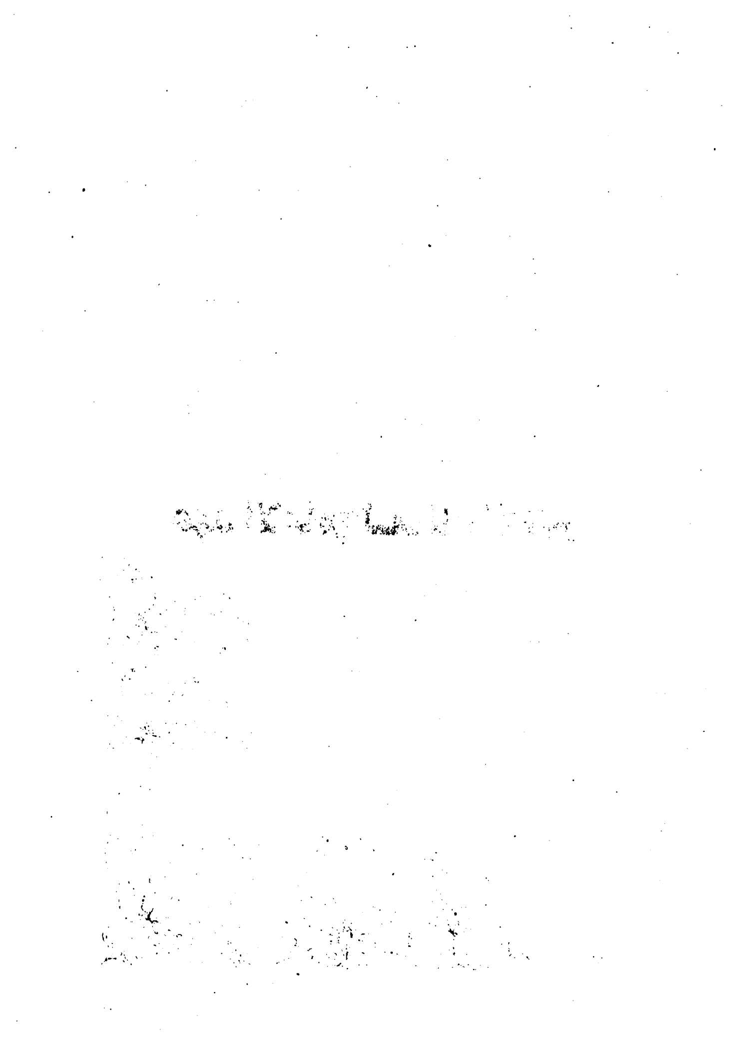
ومنع عليه السلام الناس في الكوفة من الجلوس على ظهر الطريق ؛ لأنّه مظنّة للتعرّض لأعراض الناس ، فكلّمه الكوفيون في ذلك فقال لهم : **أَدَعُكُمْ عَلىٰ شَرِيْطَةٍ ؟**

قالوا : وما هي يا أمير المؤمنين ؟

قال : **غَضُّ الْأَبْصارِ ، وَرَدُّ السَّلَامِ ، وَإِرْشادُ الضَّالِّ** ، قالوا قد قبلنا فتركهم.

عهد الإمام عليه السلام لـمالك الأشتر





الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام مواهب وعبقريّات، ولم تختصّ ملكاته العلميّة بأحكام الشريعة ومعارف الإسلام، وإنّما كانت شاملة لجميع أنواع العلوم على اختلافها وتعدّد أنواعها، وقد ذكر العقّاد في عبقريّة الإمام أنّه فتق أكثر من ثلاثين علماً، لم يعرفها المسلمون من قبل.

ومن المؤكّد أنّ سعة علوم الإمام عليه السلام وشموليّتها لكلّ علم تتطوّر به الحياة كانت مستمدّة من النبيّ صلى الله عليه وآله، فقد أفاض عليه علومه، وغذّاه بمكوّناته الفكريّة، فقال: «**أَنا مَدينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بابُها**»، فهو باب مدينة علم النبيّ صلى الله عليه وآله التي شملت جميع أنواع العلوم التي عرف الناس بعضها، وجهلوا الكثير منها.

ومن بين العلوم التي انفرد بها الإمام وضعه لأنظمة الحكم والإدارة في عهده الدولي للزعيم مالك الأشتر واليه على مصر، فقد وضع فيه أدقّ الأنظمة وأعمّها إصلاحاً لحياة الإنسان السياسيّة في مجتمع لم يفقه أي بندٍ من أنظمة الحكم والإدارة، وقد شرّع الإمام عليه السلام أروع صور الحضارة، وأبهى ألوان التطوّر والتقدّم الفكريّ.

تطلّع الرعيّة إلى عدل الولاة

وشيء بالغ الأهمّيّة عند الإمام عليه السلام، وهو تطلّع الرعيّة إلى عدل الولاة، فقد تأمّر

عليهم ولاة في الحكومات الظالمة قبل حكومته، فأمعنوا في ظلم الناس وإرهاقهم، فعهد الإمامعليه السلام إلى مالك أن يريهم صنوف العدل، ويسوسهم سياسة قوامها الحقّ المحض، وهذا كلامه:

«ثُمَّ اعْلَمْ -يا مالِكُ- أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إِلىٰ بِلَادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْها دُوَلٌ قَبْلَكَ، مِنْ عَدْلٍ وَجَوْرٍ، وَأَنَّ النّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ في مِثْلِ ما كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أُمُورِ الْوُلَاةِ قَبْلَكَ، وَيَقُولُونَ فِيكَ ما كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ، وَإِنَّما يُسْتَدَلُّ عَلَى الصّالِحِينَ بِما يُجْرِي اللهُ لَهُمْ عَلىٰ أَلْسُنِ عِبادِهِ، فَلْيَكُنْ أَحَبَّ الذَّخائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصّالِحِ، فَامْلِكْ هَواكَ، وَشُحَّ بِنَفْسِكَ[1] عَمّا لَا يَحِلُّ لَكَ، فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفْسِ الْإِنْصافُ مِنْها فيما أَحَبَّتْ أَوْ كَرِهَتْ».

أرأيتم هذه المثل العليا في سياسة الإمامعليه السلام، فقد أكّد فيها على بسط العدل وإشاعته بين الناس، وأن يعتبر مالك نفسه مواطناً لا زعيماً، فيرجو من الوالي تحقيق ما يصبو إليه من العدل، وبما تسعد به الرعيّة.

وأكّد الإمامعليه السلام على ضرورة العمل الصالح، والسيطرة على نزعات النفس، وإنصاف الناس.

الرحمة بالرعيّة

وعرض الإمامعليه السلام في عهده لمالكرضي الله عنه إلى ضرورة الرحمة بالرعيّة، والإحسان

---

(١) **شُحَّ بنَفْسِك**: ابخل بنفسك عن الوقوع في غير الحلّ، فليس الحرص على النفس إيفاءها كلّ ما تحبّ، بل من الحرص أن تحمل على ما تكره.

إليها ، والرفق بها ، والعفو عنها في موارد الزلل ، وأن يشفق بها مهما استطاع لذلك سبيلاً.

استمعوا لقوله عليه السلام حيث قال:

« وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ ، وَالْمَحَبَّةَ لَـهُمْ ، وَاللُّـطْفَ بِـهِمْ ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ : إِمّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ ، أَوْ نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ ، يَفْرُطُ[١] مِـنْهُمُ الزَّلَـلُ ، وَتَعْرِضُ لَهُمُ الْعِلَلُ ، وَيُؤْتَىٰ عَلَىٰ أَيْـدِيهِمْ فِـيالْـعَمْدِ وَالْـخَطَإِ ، فَأَعْطِهِمْ مِنْ عَـفْوِكَ وَصَـفْحِكَ مِـثْلَ الَّـذِي تُـحِبُّ وَتَـرْضَىٰ أَنْ يُعْطِيَكَ اللهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ ، فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ ، وَوَالِي الْأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ ، وَاللهُ فَوْقَ مَنْ وَلَّاكَ ! وَقَدِ اسْتَكْفَاكَ أَمْرَهُمْ[٢] ، وَابْـتَـلَاكَ بِهِمْ. وَلَا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللهِ[٣] فَإِنَّهُ لَا يَدَ لَكَ بِـنِقْمَتِهِ[٤] ، وَلَا غِنَىٰ بِكَ عَنْ عَفْوِهِ وَرَحْمَتِهِ ».

وليس في قواميس الأديان ومذاهب السياسة مثل ما سنّه الإمام عليه السلام من الرفق بالرعيّة على اختلاف ميولها وأديانها ، فليس للوالي إلّا اللطف والمبرّة بها ، وأن لا يشمخ عليهم بولايته ، ويكون سبعاً ضارياً عليهم ، وعليه أن لا يحاسبهم على ما صدر منهم من علل أو زلل ، ويمنحهم العفو والرضا لتنعم البلاد بالأمن ،

---

(١) **يَفْرُط** : يسبق.

(٢) **استكفاك** : طلب منك كفاية أمرك والقيام بتدبير مصالحهم.

(٣) أراد « **بحرب الله** » مخالفة شريعته بالظلم والجور.

(٤) **لا يد لك بنقمته** :أي ليس لك يد أن تدفع نقمته ، أي لا طاقة لك بها.

وتسود فيها العافية.

ويستمرّ الإمام عليه السلام في عهده بالرفق بالرعيّة قائلاً:

«وَلَا تَنْدَمَنَّ عَلَىٰ عَفْوٍ، وَلَا تَبْجَحَنَّ[١] بِعُقُوبَةٍ، وَلَا تُسْرِعَنَّ إِلَىٰ بادِرَةٍ[٢] وَجَدْتَ مِنْها مَنْدُوحَةً[٣]، وَلَا تَقُولَنَّ إِنِّي مُؤَمَّرٌ[٤] آمُرُ فَأُطَاعُ، فَإِنَّ ذٰلِكَ إِدْغَالٌ[٥] في الْقَلْبِ، وَمَنْهَكَةٌ[٦] لِلدِّينِ، وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغِيَرِ[٧]. وَإِذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانِكَ أُبَّهَةً[٨] أَوْ مَخِيلَةً[٩]، فانْظُرْ إِلَىٰ عِظَمِ مُلْكِ اللهِ فَوْقَكَ، وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلَىٰ ما لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ، فَإِنَّ ذٰلِكَ يُطَامِنُ[١٠] إِلَيْكَ مِنْ طِمَاحِكَ[١١]، وَيَكُفُّ عَنْكَ مِنْ غَرْبِكَ[١٢]،

---

(١) **بجح به**: كفرح لفظاً ومعنى.

(٢) **البادرة**: ما يبدر من الحدّة عند الغضب في قول أو فعل.

(٣) **المندوحة**: المتّسع، أي المخلص.

(٤) **مؤمر** ـ كمعظّم ـ أي: مسلّط.

(٥) **الإدغال**: إدخال الفساد.

(٦) **منهكة**: مضعفة، وتقول: **نهكه**، أي أضعفه.. وتقول: **نهكه السلطان** من باب فهم أي: بالغ في عقوبته.

(٧) **الغِيَر** ـ بكسر ففتح ـ: حادثات الدهر بتبدّل الدول.

(٨) **الأبّهة** ـ بضمّ الهمزة وتشديد الباء مفتوحة ـ: العظمة والكبرياء.

(٩) **المَخِيلة** ـ بفتح فكسر ـ: الخيلاء والعجب.

(١٠) **يُطامن الشيء**: يخفض منه.

(١١) **الطِماح** ـ ككتاب ـ: النشوز والجماح.

(١٢) **الغَرْب** ـ بفتح فسكون ـ: الحدّة.

وَيَفيءُ[١] إِلَيْكَ بِما عَزَبَ[٢] عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ!

إِيّاكَ وَمُساماةَ[٣] اللهِ في عَظَمَتِهِ، وَالتَّشَبُّهَ بِهِ في جَبَرُوتِهِ، فَإِنَّ اللهَ يُذِلُّ كُلَّ جَبّارٍ، وَيُهِينُ كُلَّ مُخْتَالٍ».

حكى هذا المقطع الأساليب التي يجب أن تتوفّر في الولاة من عدم الندم على عفو أصدروه على مواطن، وعدم التبجّح بعقوبة أنزلوها بأحد، وليس لهم الاعتزاز بالسلطة، والغرور بالحكم، فإنّ في ذلك مفسدة للدين ومفسدة للمواطنين، وعليهم أن ينظروا إلى قدرة الله تعالى عليهم، فإنّه المالك لهم.

هذه بعض محتويات هذه الكلمات.

إنصاف الناس

وفي عهد الإمام عليه السلام لمالك رضي الله عنه الأمر بإنصاف الناس في سياسته وإنصافهم من خاصّة أهله والتابعين له، فإنّ ذلك من أسمى ألوان العدل الذي تبنّاه الإمام عليه السلام في حكومته، وهذه كلماته عليه السلام:

«أَنْصِفِ اللهَ وَأَنْصِفِ النّاسَ مِنْ نَفْسِكَ، وَمِنْ خاصَّةِ أَهْلِكَ، وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوىً[٤] مِنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمْ! وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللهِ كَانَ اللهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبادِهِ، وَمَنْ خاصَمَهُ اللهُ أَدْحَضَ[٥]

---

(١) **يفيء**: يرجع.

(٢) **عَزَب**: غاب.

(٣) **المساماة**: المباراة في السموّ، أي العلوّ.

(٤) **من لك فيه هوى**: أي لك إليه ميل خاصّ.

(٥) **أدحض**: أبطل.

حُجَّتَهُ، وَكانَ للهِ حَرْباً[١] حَتَّىٰ يَنْزِعَ[٢] أَوْ يَتُوبَ.

وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَىٰ إِلَىٰ تَغْيِيرِ نِعْمَةِ اللهِ وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إِقامَةٍ عَلَىٰ ظُلْمٍ، فَإِنَّ اللهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ الْمُضْطَهَدِينَ، وَهُوَ لِلظّالِمِينَ بِالْمِرْصَادِ».

حكى هذا المقطع العدل الصارم في سياسة الإمامعليه السلام التي تسعد بها الأمم والشعوب، وتكون آمنة من الظلم والاعتداء.

إرضاء العامّة

وشيء بالغ الأهمّيّة في سياسة الإمامعليه السلام، وهو تبنّي رضاء العامّة من الشعب، وهم الذين يشكّلون الأكثريّة الساحقة من الشعب من ذوي المهن والحرف وغيرهم، فإنّ الحكومة مدعوّة لإرضائهم، وتنفيذ رغباتهم المشروعة.

يقول الإمامعليه السلام:

«وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُها فِي الْحَقِّ، وَأَعَمُّها فِي الْعَدْلِ، وَأَجْمَعُها لِرِضَى الرَّعِيَّةِ، فَإِنَّ سُخْطَ الْعَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَىٰ الْخَاصَّةِ[٣]، وَإِنَّ سُخْطَ الْخاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى الْعامَّةِ. وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ أَثْقَلَ عَلَىٰ الْوالي مَؤُونَةً فِي الرَّخاءِ، وَأَقَلَّ مَعُونَةً لَهُ فِي الْبَلَاءِ، وَأَكْرَهَ لِلْإِنْصافِ، وَأَسْأَلَ

---

(١) **كان حرباً** أي: محارباً.

(٢) **ينزع** ـ كيضرب ـ أي: يقلع عن ظلمه.

(٣) **يجحِف برضى الخاصّة**: يذهب برضاهم.

بالْإِلْحافِ[1] ، وَأَقَلَّ شُكْراً عِنْدَ الْإِعْطاءِ ، وَأَبْطَأَ عُذْراً عِنْدَ الْمَنْعِ ، وَأَضْعَفَ صَبْراً عِنْدَ مُلِمّاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الْخاصَّةِ . وَإِنَّما عِمادُ الدِّينِ ، وَجِماعُ[2] الْمُسْلِمِينَ ، وَالْعُدَّةُ لِلْأَعْداءِ ، الْعامَّةُ مِنَ الْأُمَّةِ ؛ فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ[3] لَهُمْ ، وَمَيْلُكَ مَعَهُمْ » .

حكى هذا المقطع مدى أهمّيّة العامّة عند الإمام عليه السلام ، وأنّ رضاهم موجب لنجاح الحكومة ، وسخطهم موجب لدمارها ، وأنّ العامّة هم الذخيرة للدولة بخلاف الخاصّة الذين هم أكره للإنصاف ، وأقلّ شكراً عند الإعطاء ، وأنّ عماد الدين وقوام السلطة إنّما هو بالعامّة دون الخاصّة .

إبعاد الساعين لمعائب الناس

وكان من رحمة الإمام عليه السلام بالناس إبعاد الساعين لذكر معائبهم ، وطردهم ، ولزوم ستر معائب المواطنين ، وهذا جزء من سياسته العامّة ، وهذا نصّ كلامه :

« وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ ، وَأَشْنَأَهُمْ[4] عِنْدَكَ ، أَطْلَبُهُمْ[5] لِمَعائِبِ النّاسِ ؛ فَإِنَّ فِي النّاسِ عُيُوباً ، الْوالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَها ، فَلا تَكْشِفَنَّ عَمّا غابَ عَنْكَ مِنْها ، فَإِنَّما عَلَيْكَ تَطْهِيرُ ما ظَهَرَ لَكَ ، وَاللهُ يَحْكُمُ عَلَىٰ ما غابَ عَنْكَ ، فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ

---

(١) **الإلحاف** : الالحاح والشدّة في السؤال .

(٢) **جِماع الشيء** ـ بالكسر ـ : جمعه ، أي جماعة الإسلام .

(٣) **الصِغْو** ـ بالكسر والفتح ـ : الميل .

(٤) **أشنأهم** : أبغضهم .

(٥) **الأطلب للمعائب** : الأشدّ طلباً لها .

يَسْتُرِ اللهُ مِنْكَ ما تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِك.

أَطْلِقْ[١] عَنِ النّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ، وَاقْطَعْ عَنْكَ سَبَبَ كُلِّ وِتْرٍ[٢]، وَتَغابَ[٣] عَنْ كُلِّ ما لَا يَضِحُ[٤] لَكَ، وَلَا تَعْجَلَنَّ إِلىٰ تَصْدِيقِ ساعٍ، فَإِنَّ السّاعِيَ[٥] غَاشٌّ، وَإِنْ تَشَبَّهَ بِالنّاصِحِينَ».

إنّ من مناهج سياسة الإمام إبعاد السعاة في ذكر مثالب الناس، الأمر الذي يؤدّي إلى إسقاط كرامتهم، وتحطيم منزلتهم، وهذا ممّا يرفضه الإمام عليه السلام الذي جهد على تهذيب المجتمع وحسن سلوكه.

الابتعاد عن بعض الأشخاص

وعهد الإمام عليه السلام إلى مالك رضي الله عنه بالابتعاد عن بعض الأشخاص المصابين بأخلاقهم، وهم:

«وَلَا تُدْخِلَنَّ في مَشُورَتِكَ بَخِيلاً يَعْدِلُ بِكَ عَنِ الْفَضْلِ[٦]، وَيَعِدُكَ الْفَقْرَ[٧]، وَلا جَباناً يُضْعِفُكَ عَنِ الْأُمُورِ، وَلَا حَرِيصاً يُزَيِّنُ لَكَ الشَّرَهَ[٨] بِالْجَوْرِ، فَإِنَّ الْبُخْلَ وَالْجُبْنَ وَالْحِرْصَ غَرائِزُ

---

(١) **أطلق عقدة كلّ حقد**: احلل عقد الأحقاد من قلوب الناس بحسن السيرة معهم.

(٢) **الوِتْر** ـ بالكسر ـ: العداوة.

(٣) **تَغَابَ**: تغافَلْ.

(٤) **يَضِح**: يظهر، والماضي وَضَحَ.

(٥) **الساعي**: هو النمام بمعائب الناس.

(٦) **الفضل** ـ هنا ـ: الإحسان بالبذل.

(٧) **يَعِدُك الفقر**: يخوفك منه لو بذلت.

(٨) **الشَرَه** ـ بالتحريك ـ: أشدّ الحرص.

شَتَّى[١] يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللهِ».

لقد حذّر الإمامعليه السلام من مزاملة هؤلاء الأشخاص لأنّهم يجلبون الويل والثبور لولاة الأمور.

إقصاء الوزراء في الحكومات السابقة

وأمر الإمامعليه السلام في عهده بإقصاء الوزراء في الحكومات السابقة لأنّهم كانوا أشراراً وخونة، خصوصاً في حكومة عثمان، ولنستمع إلى حديثهعليه السلام:

«إنَّ شَرَّ وُزَرائِكَ مَنْ كانَ لِلْأَشْرارِ قَبْلَكَ وَزِيراً، وَمَنْ شَرِكَهُمْ في الْآثامِ فَلَا يَكُونَنَّ لَكَ بِطانَةً[٢]، فَإِنَّهُمْ أَعْوانُ الْأَثَمَةِ[٣]، وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ، وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلَفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرائِهِمْ وَنَفاذِهِمْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصارِهِمْ[٤] وَأَوْزَارِهِمْ وَآثامِهِمْ، مِمَّنْ لَمْ يُعاوِنْ ظالِماً عَلَىٰ ظُلْمِهِ، وَلَا آثِماً عَلَىٰ إِثْمِهِ؛ أُولٰئِكَ أَخَفُّ عَلَيْكَ مَؤُونَةً، وأَحْسَنُ لَكَ مَعُونَةً، وَأَحْنَىٰ عَلَيْكَ عَطْفاً، وَأَقَلُّ لِغَيْرِكَ إِلْفاً[٥]، فَاتَّخِذْ أُولٰئِكَ خاصَّةً لِخَلَواتِكَ وَحَفَلَاتِكَ، ثُمَّ لِيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الْحَقِّ لَكَ، وَأَقَلَّهُمْ مُساعَدَةً فِيما

---

(١) **غرائز**: طبائع متفرقة.

(٢) **بطانة الرجل** ـ بالكسر ـ: خاصته، وهو من بطانة الثوب خلاف ظهارته.

(٣) **الأثمة**: جمع آثم وهو فاعل الإثم أي الذنب.

(٤) **الآصار**: جمع إصر ـ بالكسر ـ وهو الذنب والإثم.

(٥) **الإلف** ـ بالكسر ـ: الألفة والمحبّة.

يَكُونُ مِنْكَ مِمّا كَرِهَ اللهُ لِأَوْلِيائِهِ ، وَاقِعاً ذٰلِكَ مِنْ هَواكَ حَيْثُ وَقَعَ . وَالْصَقْ بِأَهْلِ الْوَرَعِ وَالصِّدْقِ ؛ ثُمَّ رُضْهُمْ[١] عَلَىٰ أَلَّا يُطْرُوكَ وَلَا يَبْجَحُوكَ[٢] بِباطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الْإِطْراءِ تُحْدِثُ الزَّهْوَ[٣] ، وَتُدْني مِنَ الْعِزَّةِ».

حكى هذا المقطع أسمى ما تصل إليه الحكومة من التطوّر في خدمة الشعب ، فقد عهد الإمام عليه السلام إلى مالك رضي الله عنه أن لا يتّخذ وزيراً قد شارك في وزارة الحكومة السابقة التي جهدت في ظلم الشعب ، ونهب ثرواته ، كما كان في أيّام حكومة عثمان بن عفّان عميد الأمويّين ، فقد وهب ثروات الأُمّة وما تملكه من قدرات اقتصاديّة لبني أُميّة وآل أبي معيط .

كما منحهم المناصب المهمّة في الدولة ، وكان ذلك من الأسباب التي أدّت إلى الإطاحة بحكومته .

الاتّصال بالعلماء

وأكّد الإمام عليه السلام في عهده على ضرورة الاتّصال بالعلماء والحكماء للتذاكر في شؤون البلاد ، وما يصلحها اقتصاديّاً وأمنيّاً ، وغير ذلك . قال عليه السلام:

«وَلَا يَكُونَنَّ الْمُحْسِنُ وَالْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَواءٍ ، فَإِنَّ في ذٰلِكَ تَزْهِيداً لِأَهْلِ الْإِحْسَانِ في الْإِحْسَانِ ، وَتَدْرِيباً لِأَهْلِ الْإِسَاءَةِ

---

(١) **رُضْهُم** : أي عوّدهم على ألّا يطروك ، أي يزيدوا في مدحك .

(٢) **لا يَبْجَحُوك** : أي يفرحوك بنسبة عمل عظيم إليك ولم تكن فعلته .

(٣) **الزَهْو** ـ بالفتح ـ : العُجْب .

عَلَىٰ الْإِساءَةِ! وَأَلْزِمْ كُلّاً مِنْهُمْ ما أَلْزَمَ نَفْسَهُ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَىٰ إِلَىٰ حُسْنِ ظَنٍّ بِرَعِيَّتِك ، فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ رَاعٍ بِرَعِيَّتِهِ مِنْ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ ، وَتَخْفِيفِهِ الْمَؤُوناتِ عَلَيْهِمْ ، وَتَرْكِ اسْتِكْراهِهِ إِيّاهُمْ عَلَىٰ ما لَيْسَ لهُ قِبَلَهُمْ[1] . فَلْيَكُنْ مِنْكَ في ذٰلِكَ أَمْرٌ يَجْتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسْنُ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَباً[2] طَوِيلاً. وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ حَسُنَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ حَسُنَ بَلَاؤُكَ عِنْدَهُ[3] ، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ ساءَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ ساءَ بَلَاؤُكَ عِنْدَهُ. وَلَا تَنْقُضْ سُنَّةً صالِحَةً عَمِلَ بِها صُدُورُ هٰذِهِ الْأُمَّةِ ، وَاجْتَمَعَتْ بِها الْأُلْفَةُ ، وَصَلَحَتْ عَلَيْها الرَّعِيَّةُ . وَلَا تُحْدِثَنَّ سُنَّةً تَضُرُّ بِشَيْءٍ مِنْ ماضي تِلْكَ السُّنَنِ ، فَيَكُونَ الْأَجْرُ لِمَنْ سَنَّها ، وَالْوِزْرُ عَلَيْكَ بِما نَقَضْتَ مِنْها .

وَأَكْثِرْ مُدارَسَةَ الْعُلَماءِ ، وَمُناقَشَةَ الْحُكَماءِ ، في تَثْبِيتِ ما صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلادِكَ ، وَإِقامَةِ ما اسْتَقامَ بِهِ النّاسُ قَبْلَكَ » .

وهذا أُنموذج من سياسة الإمام عليه السلام الهادفة لإصلاح المجتمع بجميع ما يحتاج إليه طبقات الشعب .

الاتّصال بالأشراف والصالحين

من بنود عهد الإمام عليه السلام أنّه أمر مالك رضي الله عنه بالاتّصال بالأشراف والصالحين الذين

---

(١) قِبَلَهُم ـ بكسر ففتح ـ : أي عندهم .

(٢) النَّصَب ـ بالتحريك ـ : التعب .

(٣) حسن بلاؤك عنده : البلاء ـ هنا ـ : الصنع مطلقاً حسناً أو سيئاً .

يمثّلون القيم الكريمة ليستعين بهم في إصلاح البلاد ، وهذا قولهعليه السلام:

«وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُها إِلَّا بِبَعْضٍ ، وَلَا غِنَىٰ بِبَعْضِها عَنْ بَعْضٍ ؛ فَمِنْها جُنُودُ اللهِ ، وَمِنْها كُتّابُ الْعامَّةِ وَالْخاصَّةِ ، وَمِنْها قُضاةُ الْعَدْلِ ، وَمِنْها عُمّالُ الْإِنْصافِ وَالرِّفْقِ ، وَمِنْها أَهْلُ الْجِزْيَةِ وَالْخَراجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النّاسِ ، وَمِنْها التُّجّارُ وَأَهْلُ الصِّناعاتِ وَمِنْها الطَّبَقَةُ السُّفْلَىٰ مِنْ ذَوِي الْحاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ ، وَكُلٌّ قَدْ سَمَّىٰ اللهُ لَهُ سَهْمَهُ ، وَوَضَعَ عَلَىٰ حَدِّهِ فَرِيضَةً في كِتابِهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ـ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ عَهْداً مِنْهُ عِنْدَنا مَحْفُوظاً .

فالْجُنُودُ ، بِإِذْنِ اللهِ ، حُصُونُ الرَّعِيَّةِ ، وَزَيْنُ الْوُلَاةِ ، وَعِزُّ الدِّينِ ، وَسُبُلُ الْأَمْنِ ، وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِهِمْ .

ثُمَّ لَا قِوامَ لِلْجُنُودِ إِلَّا بِما يُخْرِجُ اللهُ لَهُمْ مِنَ الْخَراجِ الَّذي يَقْوَوْنَ بِهِ عَلَىٰ جِهادِ عَدُوِّهِمْ ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيما يُصْلِحُهُمْ ، وَيَكُونُ مِنْ وَراءِ حاجَتِهِمْ[1] . ثُمَّ لَا قِوامَ لِهٰذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ إِلَّا بِالصِّنْفِ الثّالِثِ مِنَ الْقُضاةِ وَالْعُمّالِ وَالْكُتّابِ ، لِما يُحْكِمُونَ مِنَ الْمَعاقِدِ[2] ، وَيَجْمَعُونَ مِنَ الْمَنافِعِ ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَواصِّ الْأُمُورِ وَعَوامِّها . وَلَا قِوامَ لَهُمْ جَمِيعاً إِلَّا بِالتُّجّارِ وَذَوِي

(١) **يكون من وراء حاجاتهم** : أي يكون محيطاً بجميع حاجاتهم دافعاً لها .

(٢) **المعاقد** : العقود في البيع والشراء وما شابههما مما هو شأن القضاة .

الصِّناعاتِ، فِيما يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرافِقِهِمْ[١]، وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْواقِهِمْ، وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرَفُّقِ[٢] بِأَيْدِيهِمْ ما لَا يَبْلُغُهُ رِفْقُ غَيْرِهِمْ.

ثُمَّ الطَّبَقَةُ السُّفْلَىٰ مِنْ أَهْلِ الْحاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ الَّذِينَ يَحِقُّ رِفْدُهُمْ[٣] وَمَعُونَتُهُمْ. وَفِي اللهِ لِكُلٍّ سَعَةٌ، وَلِكُلٍّ عَلَىٰ الْوالي حَقٌّ بِقَدْرِ ما يُصْلِحُهُ، وَلَيْسَ يَخْرُجُ الْوالي مِنْ حَقِيقَةِ ما أَلْزَمَهُ اللهُ مِنْ ذٰلِكَ إِلَّا بِالْإِهْتِمامِ وَالْإِسْتِعانَةِ بِاللهِ، وَتَوْطِينِ نَفْسِهِ عَلَىٰ لُزُومِ الْحَقِّ، وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ فِيما خَفَّ عَلَيْهِ أَوْ ثَقُلَ. فَوَلِّ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ لِلهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِإِمامِكَ، وَأَنْقاهُمْ جَيْباً[٤]، وَأَفْضَلَهُمْ حِلْماً[٥] مِمَّنْ يُبْطِئُ عَنِ الْغَضَبِ، وَيَسْتَرِيحُ إِلَىٰ الْعُذْرِ، وَيَرْأَفُ بِالضُّعَفاءِ، وَيَنْبُو عَلَىٰ الْأَقْوِياءِ[٦]، وَمِمَّنْ لَا يُثِيرُهُ الْعُنْفُ، وَلَا يَقْعُدُ بِهِ الضَّعْفُ».

ونظر الإمام عليه السلام بعمق إلى طبقات الشعب التي يرتبط بعضها ببعض، وهي:

١ ـ الجيش الذي به قوام الدولة والشعب.

---

(١) **المرافق**: أي المنافع التي يجتمعون لأجلها.

(٢) **الترفق**: أي التكسب بأيديهم ما لا يبلغه كسب غيرهم من سائر الطبقات.

(٣) **رِفْدهم**: مساعدتهم وصلتهم.

(٤) **جيب القميص**: طوقه؛ ويقال «نقي الجيب» أي: طاهر الصدر والقلب.

(٥) **الحِلم** ـ هنا ـ: العقل.

(٦) **ينبو عليه**: يتجافى عنهم ويبعد.

٢ ـ الكتّاب، وهم كتّاب العامّة والخاصّة.

٣ ـ قضاة العدل، وهم الذين يحكمون بين الناس فيما شجر بينهم من خلاف.

٤ ـ عمّال الإنصاف والرفق، وهم صنف من العمّال يلاحظون اُمور الناس.

٥ ـ الذين يأخذون الجزية التي هي من موادّ الاقتصاد في الإسلام.

٦ ـ التجّار، وهم الذين يمثّلون العصب الاقتصادي في البلاد.

٧ ـ أهل الصناعات، وهم الذين يقومون بما يحتاج إليه المجتمع في شؤونه الاقتصاديّة.

٨ ـ الفقراء والمحتاجون.

ووضع الإمام عليه السلام لكلّ صنف منهجاً خاصّاً وأوصى بمراعاة هذه الأصناف لأنّهم هم دعائم المجتمع في البلاد.

ثُمَّ الْصَقْ بِذَوِي الْمُرُوءاتِ وَالْأَحْسابِ، وَأَهْلِ الْبُيُوتاتِ الصّالِحَةِ، وَالسَّوابِقِ الْحَسَنَةِ؛ ثُمَّ أَهْلِ النَّجْدَةِ وَالشَّجاعَةِ، وَالسَّخاءِ وَالسَّماحَةِ؛ فَإِنَّهُمْ جِماعٌ مِنَ الْكَرَمِ، وَشُعَبٌ[1] مِنَ الْعُرْفِ[2]. ثُمَّ تَفَقَّدْ مِنْ أُمُورِهِمْ ما يَتَفَقَّدُ الْوالِدانِ مِنْ وَلَدِهِما، وَلا يَتَفاقَمَنَّ[3] في نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ، وَلا تَحْقِرَنَّ لُطْفاً[4]

---

(١) **شُعَب** ـ بضم ففتح ـ: جمع شعبة.

(٢) **العُرف**: المعروف.

(٣) **تفاقم الأمر**: عظم، أي لا تعدّ شيئاً قويتهم به غاية في العظم زائداً عما يستحقون، فكل شيء قويتهم به واجب عليك اتيانه، وهم مستحقون لنيله.

(٤) **لا تحقرنّ لطفاً**: أي لا تعدّ شيئاً من تلطّفك معهم حقيراً فتتركه لحقارته، بل كلّ تلطّف »

تَعاهَدْتَهُمْ بِهِ وَإِنْ قَلَّ ؛ فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَىٰ بَذْلِ النَّصِيحَةِ لَك ، وَحُسْنِ الظَّنِّ بِكَ. وَلَا تَدَعْ تَفَقُّدَ لَطِيفِ أُمُورِهِمُ اتِّكَالاً عَلَىٰ جَسِيمِها ، فَإِنَّ لِلْيَسِيرِ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعاً يَنْتَفِعُونَ بِهِ ، وَلِلْجَسِيمِ مَوْقِعاً لَا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُ».

حكى هذا المقطع أصالة ما ذهب إليه الإمام عليه السلام من إشاعة الفضيلة وتوطيد أركان الإصلاح الاجتماعي بين الناس.

وهذه النقاط المهمّة التي أدلى بها الإمام عليه السلام توجب التفاف المصلحين حول الولاة وتعاونهم معهم فيما يصلح أمر البلاد.

تكريم المخلصين من الجند

وعهد الإمام عليه السلام لمالك رضي الله عنه بتكريم المخلصين من الجند ، فإنّ ذلك مدعاة إلى إخلاصهم للحكومة ، والذبّ عنها ، ولنستمع إلى قوله عليه السلام:

«وَلْيَكُنْ آثَرُ[١] رُؤُوسِ جُنْدِكَ عِنْدَكَ مَنْ وَاساهُمْ[٢] في مَعُونَتِهِ ، وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِدَتِهِ[٣] بِما يَسَعُهُمْ وَيَسَعُ مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنْ خُلُوفِ[٤] أَهْلِيهِمْ ، حَتَّىٰ يَكُونَ هَمُّهُمْ هَمّاً وَاحِداً في جِهادِ

《 ـ وإن قَلّ ـ فله موقع من قلوبهم.

(١) **آثر**: أي أفضل وأعلى منزلة.

(٢) **وَاسَاهُمْ**: ساعدهم بمعونته لهم.

(٣) **الجِدَة** ـ بكسر ففتح ـ: الغنى.

(٤) **خلوف أهليهم**: جمع خَلْف ـ بفتح وسكون ـ وهو من يبقى في الحيّ من النساء والعَجَزَة بعد سفر الرجال.

الْعَدُوِّ ؛ فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ ، وَإِنَّ أَفْضَلَ قُرَّةِ عَيْنِ الْوُلَاةِ اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ في الْبِلَادِ ، وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرَّعِيَّةِ . وَإِنَّهُ لَا تَظْهَرُ مَوَدَّتُهُمْ إِلَّا بِسَلَامَةِ صُدُورِهِمْ ، وَلَا تَصِحُّ نَصِيحَتُهُمْ إِلَّا بِحِيطَتِهِمْ[١] عَلَىٰ وُلَاةِ الْأُمُورِ ، وَقِلَّةِ اسْتِثْقَالِ دُوَلِهِمْ ، وَتَرْكِ اسْتِبْطاءِ انْقِطاعِ مُدَّتِهِمْ ، فَافْسَحْ في آمالِهِمْ ، وَوَاصِلْ في حُسْنِ الثَّناءِ عَلَيْهِمْ ، وَتَعْدِيدِ ما أَبْلَىٰ ذَوُو الْبَلَاءِ[٢] مِنْهُمْ ؛ فَإِنَّ كَثْرَةَ الذِّكْرِ لِحُسْنِ أَفْعالِهِمْ تَهُزُّ الشُّجاعَ ، وَتُحَرِّضُ النّاكِلَ[٣] ، إِنْ شاءَ اللهُ » .

أرأيتم هذا العمق في سياسة الإمام عليه السلام ودراسته لنفوس الجيش ، والوقوف على إخلاصهم وطاعتهم لقادتهم ، ولم يحفل أي دستور عسكري وضعه قادة الجيوش بمثل هذه الدراسة الوثيقة لطبائع نفوس العسكر ، وكيفيّة إخلاصهم وطاعتهم لقادتهم .

وقد أوصى الإمام عليه السلام بإشاعة ذكر المخلصين من الجند ، فإنّ ذلك يهزّ عواطف الشجعان منهم ، ويحثّ الناكل على الطاعة والإخلاص لدولته .

ويضيف الإمام عليه السلام مؤكّداً رعاية المخلصين من الجند قائلاً :

« ثُمَّ اعْرِفْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ ما أَبْلَىٰ ، وَلَا تَضُمَّنَّ بَلَاءَ امْرِئٍ[٤] إِلَىٰ غَيْرِهِ ، وَلَا تُقَصِّرَنَّ بِهِ دُونَ غايَةِ بَلَائِهِ ، وَلَا يَدْعُوَنَّكَ شَرَفُ

---

(١) **حيطة** ـ بكسر الحاء ـ : من مصادر « حاطه » بمعنى حفظه وصانه .

(٢) **ذوو البلاء** : أهل الأعمال العظيمة .

(٣) **يحرض الناكل** : يحث المتأخر القاعد .

(٤) **بلاء امرىء** : صنيعه الذي أبلاه .

امْرِئٍ إِلَىٰ أَنْ تُعْظِمَ مِنْ بَلَائِهِ ما كانَ صَغِيراً، وَلَا ضَعَةُ امْرِئٍ إِلَىٰ أَنْ تَسْتَصْغِرَ مِنْ بَلَائِهِ ما كانَ عَظِيماً».

حكى هذا المقطع بعض الوصايا الذهبيّة في تكريم المخلصين من الجيش، وأنّه ليس له أن يعظّم الأشراف على ما صدر منهم من خدمات ما كان قليلاً ويستهين بالفقراء ما صدر منهم خدمات جليلة، وأنّ الواجب عليه الإشادة بهم وذكرهم بأطيب الذكر وأنداه.

اختيار الحكّام

وشيء بالغ الأهمّيّة في عهد الإمام عليه السلام، وهو أن يكون انتخاب الحكّام غير خاضع للمؤثّرات التقليديّة، وإنّما يكون عن دراسة جادّة للحاكم نفسيّاً وفكريّاً، وإدارة ومعرفة بشؤون الحكم والإدارة على ضوء الشريعة المقدّسة، وهذا حديث الإمام عليه السلام:

«وَارْدُدْ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ ما يُضْلِعُكَ مِنَ الْخُطُوبِ[1]، وَيَشْتَبِهُ عَلَيْكَ مِنَ الْأُمُورِ؛ فَقَدْ قالَ اللهُ تَعالَىٰ لِقَوْمٍ أَحَبَّ إِرْشادَهُمْ: ﴿ياأَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِنْ تَنازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ اللهِ وَالرَّسُولِ﴾ فَالرَّدُّ إِلَىٰ اللهِ: الْأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتابِهِ[2]، وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ: الْأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجامِعَةِ غَيْرِ الْمُفَرِّقَةِ.

---

(١) **ما يُضْلِعُكَ من الخطوب**: ما يؤودك ويثقلك ويكاد يُمِيلك من الأمور الجسام.

(٢) **مُحْكَم الكتاب**: نصه الصريح.

ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ في نَفْسِكَ، مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ، وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ[١]، وَلَا يَتَمادَىٰ[٢] في الزَّلَّةِ وَلَا يَحْصَرُ[٣] مِنَ الْفَيْءِ[٤] إِلَىٰ الْحَقِّ إذا عَرَفَهُ، وَلَا تُشْرِفُ[٥] نَفْسُهُ عَلَىٰ طَمَعٍ، وَلَا يَكْتَفي بِأَدْنَىٰ فَهْمٍ دُونَ أَقْصاهُ[٦]؛ وَأَوْقَفَهُمْ في الشُّبُهاتِ، وَآخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ، وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً[٧] بِمُراجَعَةِ الْخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَىٰ تَكَشُّفِ الْأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ[٨] عِنْدَ اتِّضاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ[٩]، وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْراءٌ، وَأُولٰئِكَ قَلِيلٌ.

ثُمَّ أَكْثِرْ تَعاهُدَ[١٠] قَضائِهِ، وَافْسَحْ لَهُ في الْبَذْلِ[١١] ما يُزِيلُ

(١) **تمحّكه الخصوم**: تجعله ماحقاً لجوجاً. يقال: مَحَكَ الرجل - كمنَعَ - إذا لجّ في الخصومة، وأصرّ على رأيه.

(٢) **يتمادى**: يستمرّ ويسترسل.

(٣) **لا يَحْصر**: لا يعيا في المنطق.

(٤) **الفيء**: الرجوع إلى الحقّ.

(٥) **لا تشرف نفسه**: لا تطلع. والاشراف على الشيء: الاطلاع عليه من فوق.

(٦) **أدنى فهم وأقصاه**: أقربه وأبعده.

(٧) **التبرّم**: الملل والضجر.

(٨) **أصرمهم**: أقطعهم للخصومة وأمضاهم.

(٩) **لا يزدهيه إطراء**: لا يستخفه زيادة الثناء عليه.

(١٠) **تعاهده**: تتبعه بالاستكشاف والتعرف.

(١١) **افسح له في البذل**: أي أوْسِع له في العطاء بما يكفيه.

عِلَّتَهُ، وَتَقِلُّ مَعَهُ حاجَتُهُ إِلَى النّاسِ.

وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ ما لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بِذٰلَكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ. فَانْظُرْ فِي ذٰلِكَ نَظَراً بلِيغاً فَإِنَّ هٰذا الدِّيْنَ قَدْ كانَ أَسِيراً فِي أَيْدِي الْأَشْرارِ، يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَىٰ، وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيا».

حكى هذا المقطع شأن القضاة وحوى أُموراً بالغة الأهمّيّة، كان منها:

أوّلاً: أن يكون الحاكم أفضل الرعيّة في تقواه وورعه، وأن تتوفّر فيه هذه الصفات:

١ ـ أن يكون واسع الصدر، لا تضيق به مشكلات الناس ويملّ منها.

٢ ـ أن يمعن وينظر بجدّ في القضايا التي ترفع إليه، ويتّبع سبيل الحقّ فيما يحكم به.

٣ ـ أن لا يتمادى في الزلل والخطأ، فإنّه يكون ضالاً عن الطريقة إذا لم يعن بذلك.

٤ ـ أن يتّبع الحقّ فيما يحكم به.

٥ ـ أن يكون شديداً في حكمه إذا اتّضح له الحقّ.

ثانياً: أن يتعاهد الوالي قضاء الحاكم خشية الزلل فيما حكم به.

ثالثاً: أن يوفّر له العطاء، ولا يدعه محتاجاً لأحد حتّى يخلص فيما يحكم به.

رابعاً: أن تكون للحاكم منزلة كريمة عند الوالي لا يطمع بها غيره.

هذه بعض النقاط في هذا المقطع.

العمّال

نظر الإمام عليه السلام بعمق إلى العمّال في جهاز الدولة ، فوضع منهجاً لاختيارهم في هذا الجهاز ، وأن يكون انتخابهم غير خاضع للمؤثّرات الخارجيّة ، بل لا بدّ من البحث عنهم والفحص عن سيرتهم ، وهذا نصّ عهده عليه السلام:

«ثُمَّ انْظُرْ في أُمُورِ عُمّالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِباراً[١] ، وَلَا تُوَلِّهِمْ مُحاباةً[٢] وَأَثَرَةً[٣] ، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ. وَتَوَخَّ[٤] مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَياءِ ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتاتِ الصّالِحَةِ ، وَالْقَدَمِ[٥] في الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلَاقاً ، وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً ، وَأَقَلُّ في الْمَطامِعِ إِشْرَاقاً ، وَأَبْلَغُ في عَوَاقِبِ الْأُمُورِ نَظَراً.

ثُمَّ أَسْبِغْ[٦] عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ ، فَإِنَّ ذلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ أَنْفُسِهِمْ ، وَغِنىً لَهُمْ عَنْ تَناوُلِ ما تَحْتَ أَيْدِيهِمْ ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمانَتَكَ[٧]. ثُمَّ تَفَقَّدْ

---

(١) **اسْتَعْمِلْهُم اختباراً** : وَلِّهم الأعمال بالامتحان.

(٢) **محاباة** : أي اختصاصاً وميلاً منك لمعاونتهم.

(٣) **أثَرَة** ـ بالتحريك ـ أي : استبداداً بلا مشورة.

(٤) **توَخَّ** : أي اطلب وتحرَّ أهل التجربة ...

(٥) **القَدَم** ـ بالتحريك ـ: واحدة الأقدام ، أي الخطوة السابقة . وأهلها هم الأوّلون.

(٦) **أسبغ عليه** : أكمله وأوسع له فيه.

(٧) **ثلموا أمانتك** : نقصوا في أدائها أو خانوا.

أَعْمالَهُمْ ، وَابْعَثِ الْعُيُونَ[١] مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالوَفاءِ عَلَيْهِمْ ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَدْوَةٌ لَهُمْ[٢] عَلَىٰ اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ ، وَالرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ . وَتَحَفَّظْ مِنَ الْأَعْوانِ ؛ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَىٰ خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ ، اكْتَفَيْتَ بِذٰلِكَ شَاهِداً ، فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ ، وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ ، ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقامِ الْمَذَلَّةِ ، وَوَسَمْتَهُ بِالْخِيانَةِ ، وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهَمَةِ ».

ألقى الإمام عليه السلام الأضواء في هذا المقطع على العمّال في أجهزة الحكم ، وأولاهم المزيد من الاهتمام ، لأنّهم عصب رئيسيّ مهمّ في الدولة ، وكان ممّا أولاهم به :

١ ـ إنّ الوظيفة لا تمنح لأي شخص إلّا بعد اختباره ومعرفة سلوكه وإدارته .

٢ ـ إنّ منح الوظيفة يجب أن لا يكون محاباة أو أثرة ، وإنّما يكون عن استحقاق ودراية .

٣ ـ إنّ العمّال في الحكومات السابقة كانوا شعباً من الجور ، وفي عهده يجب أن يكونوا مثالاً للنزاهة والشرف .

٤ ـ أن يكون العمّال من ذوي البيوتات الشريفة ، فإنّهم يكونون بعيدين عن اقتراف الإثم وما يخلّ بالكرامة .

٥ ـ أن يوفّر لهم المال ، فإنّه ضمان لهم من أخذ الرشوة .

---

(١) **العيون** : الرقباء .

(٢) **حَدْوَة** : أي سَوق لهم وحثّ .

٦ ـ أن يجعل عليهم العيون والرقباء خشية انحرافهم عن الحقّ.

٧ ـ إذا بدت منهم خيانة فعلى الوالي أن يأخذهم بالعقاب الصارم.

إنّ هذه الإجراءات مع العمّال تضمن للأمّة العدل، ويشيع فيها الإخلاص للحكم.

الخراج

أمّا الخراج فهو شرايين اقتصاد الأمّة حكومة وشعباً في عصورها الأولى، وقد أمر الإمام عليه السلام في عهده بمراقبته وتفقّده والاهتمام به، وهذا كلامه عليه السلام:

«وَتفقَّدْ أَمْرَ الْخَراجِ بِما يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ في صلاَحِهِ وَصلاَحِهِمْ صَلَاحاً لِمَنْ سِواهُمْ، وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِواهُمْ إِلَّا بِهِمْ، لِأَنَّ النّاسَ كُلَّهُمْ عِيالٌ عَلىٰ الْخَراجِ وَأَهْلِهِ».

الحياة الاقتصاديّة للأمّة في تلك العصور منوطة بالخراج الذي تأخذه الدولة من المزارعين، وقد أمر بتفقّده وتفقّدهم رعاية للمصلحة العامّة.

عمران الأرض

وأولى الإمام عليه السلام المزيد من اهتمامه بعمران الأرض، وما تحتاجه من الماء وغيره، وقد أدلى بذلك بقوله:

«وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ في عِمارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ في اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذٰلِكَ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بالْعِمارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الْخَراجَ بِغَيْرِ عِمارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ، وَأَهْلَكَ الْعِبادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلاً».

حكى هذا المقطع مدى اهتمام الإمام عليه السلام بعمارة الأرض، وتوفير جميع الوسائل لإصلاحها، لأنّها مصدر الحياة الاقتصاديّة في الأمّة.

وصيّته عليه السلام بالمزارعين

اهتمّ الإمام عليه السلام بالمزارعين، فأوصى برعايتهم والعناية بهم، وتصديقهم فيما يقولون في شأن الخراج، وإقصاء كلّ لون من ألوان الضغط عليهم، وهذا قوله عليه السلام:

«فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً[١]، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ[٢] أَوْ بَالَّةٍ[٣]، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ[٤] اغْتَمَرَها[٥] غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَفَ[٦] بِها عَطَشٌ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِما تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ؛ وَلَا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمَؤُونَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ، وَتَزْيِينِ وِلَايَتِكَ، مَعَ اسْتِجْلَابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ، وَتَبَجُّحِكَ بِاسْتِفَاضَةِ الْعَدْلِ[٧] فِيهِمْ، مُعْتَمِداً فَضْلَ قُوَّتِهِمْ[٨]،

---

(١) **إذا شكوا ثِقَلاً أو عِلّة**: يريد المضروب من مال الخراج أو نزول علّة سماويّة بزرعهم أضرّت بثمراته.

(٢) **انقِطاع شِرْبٍ** ـ بالكسر ـ: أي ماء في بلاد تسقى بالأنهار.

(٣) **انقِطاع بالّة**: أي ما يبل الأرض من ندى ومطر فيما تسقى بالمطر.

(٤) **إحالة أرض** ـ بكسر همزة إحالة ـ: أي تحويلها البذور إلى فساد بالتعفّن.

(٥) **اغتمرها**: أي عمّها من الغرق فغلبت عليها الرطوبة حتّى صار البذر فيها غمقاً ـ ككتف ـ أي له رائحة خمة وفساد.

(٦) **أجحف العطش**: أي أتلفها وذهب بمادّة الغذاء من الأرض فلم ينبت.

(٧) **استفاضة العدل**: انتشاره.

(٨) **معتَمِداً فضل قوتهم**: أي: متّخذاً زيادة قوّتهم عماداً لك تستند إليه عند الحاجة.

بما ذَخَرْتَ[١] عِنْدَهُمْ مِنْ إجْمامِكَ[٢] لَهُمْ، وَالثِّقَةَ مِنْهُمْ بِما عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِمْ، فَرُبَّما حَدَثَ مِنَ الْأُمُورِ ما إذا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدُ احْتَمَلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ؛ فَإِنَّ الْعُمْرانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ، وَإِنَّمَا يُؤْتَىٰ خَرَابُ الْأَرْضِ مِنْ إعْوَازِ[٣] أَهْلِها، وَإِنَّما يُعْوِزُ أَهْلُها لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلَاةِ عَلَىٰ الْجَمْعِ[٤]، وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقاءِ، وَقِلَّةِ انْتِفاعِهِمْ بِالْعِبَرِ».

حكى هذا المقطع مدى اهتمام الإمام عليه السلام بتنمية الاقتصاد القومي الذي يمثّله قطاع الفلاحين، فقد أوصى عليه السلام بعمارة الأرض، وتوفير ما تحتاجه من المياه، وإصلاحها فيما إذا غمرتها المياه، وغير ذلك من وسائل الإصلاح.

وقد فقد المسلمون هذه الرعاية أيّام الحكم الأموي والعبّاسي، فقد شكا والي مصر إلى عاهل الشام سوء حالة المزارعين ورجاه تخفيف الخراج عنهم، فكتب إليه بعد التأنيب: «احلب الدرّ، فإذا انقطع فاحلب الدم»، وقد اضطرّ المزارعون إلى هجر مزارعهم فراراً من ظلم الولاة وجورهم.

كما حكى هذا المقطع البرّ بالمزارعين والإحسان إليهم، ومراعاة حياتهم الاقتصاديّة بما لم يألفوا مثله في الحكومات السابقة.

---

(١) **ذَخَرَت**: وفرّت.

(٢) **الإجْمام**: الترفيه والاراحة.

(٣) **الإعْوَاز**: الفقر والحاجة.

(٤) **إشراف أنفسهم على الجمع**: لتطلع أنفسهم إلى جمع المال، ادّخاراً لما بعد زمن الولاية إذا عزلوا.

الكتّاب

وهم من أهمّ الموظّفين في جهاز الدولة، فهم يتولّون كتابة ما يصدر من الوالي من قرارات وشؤون اقتصاديّة وعسكريّة، وغير ذلك ممّا يتعلّق بأُمور الدولة والمواطنين، وقد أولاهم الإمام عليه السلام المزيد من الاهتمام، وهذا نصّ حديثه عليه السلام:

«ثُمَّ انْظُرْ في حالِ كُتّابِكَ، فَوَلِّ عَلَىٰ أُمُورِكَ خَيْرَهُمْ، وَاخْصُصْ رَسائِلَكَ الَّتي تُدْخِلُ فِيها مَكائِدَكَ وَأَسْرَارَكَ بِأَجْمَعِهِمْ لِوُجُوهِ صالِحِ الْأَخْلَاقِ مِمَّنْ لَا تُبْطِرُهُ[1] الْكَرامَةُ، فَيَجْتَرِئَ بِها عَلَيْكَ في خِلَافٍ لَكَ بِحَضْرَةِ مَلَأٍ، وَلَا تَقْصُرُ بِهِ الْغَفْلَةُ[2] عَنْ إِيرادِ مُكاتَباتِ عُمّالِكَ عَلَيْكَ، وَإِصْدارِ جَوَاباتِها عَلَى الصَّوابِ عَنْكَ، فِيما يَأْخُذُ لَكَ وَيُعْطي مِنْكَ، وَلَا يُضْعِفُ عَقْداً اعْتَقَدَهُ لَكَ[3]، وَلَا يَعْجِزُ عَنْ إِطْلَاقِ مَا عُقِدَ عَلَيْكَ[4]، وَلَا يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفسِهِ في الْأُمُورِ، فَإِنَّ الْجَاهِلَ بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ غَيْرِهِ أَجْهَلَ. ثُمَّ لَا يَكُنِ اخْتِيَارُكَ إِيّاهُمْ عَلَىٰ فِراسَتِكَ[5]

---

(١) **لا تُبْطِره** أي: لا تطغيه.

(٢) **لا تُقصر به الغفلة**: أي لا تكون غفلته موجبة لتقصيره في إطلاعك على ما يرد من أعمالك، ولا في إصدار الأجوبة عنه على وجه الصواب.

(٣) **عَقْداً اعْتَقَدَه لك**: أي معاملة عقدها لمصلحتك.

(٤) **لا يعجز عن إطلاق ما عُقِد عليك**: إذا وقعت مع أحد في عقد كان ضرره عليك لا يعجز عن حل ذلك العقد.

(٥) **الفِراسة** ـ بالكسر ـ: قوة الظن وحسن النظر في الأمور.

وَاسْتِنامَتِكَ[١] وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ ، فَإِنَّ الرِّجَالَ يَتَعَرَّضُونَ لِفِرَاسَاتِ الْوُلَاةِ بِتَصَنُّعِهِمْ[٢] وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ ، وَلَيْسَ وَراءَ ذٰلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ وَالْأَمَانَةِ شَيْءٌ . وَلٰكِنِ اخْتَبِرْهُمْ بِما وُلُّوا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ ، فَاعْمِدْ لِأَحْسَنِهِمْ كانَ في الْعامَّةِ أَثَراً ، وَأَعْرَفِهِمْ بِالْأَمانَةِ وَجْهاً ، فَإِنَّ ذٰلِكَ دَلِيلٌ عَلَىٰ نَصِيحَتِكَ لِلّٰهِ وَلِمَنْ وُلِّيتَ أَمْرَهُ . وَاجْعَلْ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِكَ رَأْساً مِنْهُمْ[٣] ، لَا يَقْهَرُهُ كَبِيرُها ، وَلَا يَتَشَتَّتُ عَلَيْهِ كَثِيرُها ، وَمَهْما كانَ فِي كُتّابِكَ مِنْ عَيْبٍ فَتَغابَيْتَ[٤] عَنْه أُلْزِمْتَهُ » .

حكى هذا المقطع مدى أهمّيّة الكتّاب ، لأنّ قرارات الدولة ومهام الأمور بأيديهم ، ولا بدّ أن تتوفّر فيهم الصفات الفاضلة من الأمانة والضبط ، وعدم التهاون في أعمالهم ، وأن يكون اختبارهم وثيقاً ، فلا يصحّ الاعتماد على الفراسة ، وحسن الظنّ ، ولا على ما يبدونه من الخدمات لجلب مودّة الوالي ، فإنّ ذلك ليس له أي وزن في ترشيحهم لهذه الوظيفة المهمّة ، فلابدّ أن يكون الاختبار وثيقاً غير خاضع للرغبات الشخصيّة .

التجّار وذوو الصناعات

يشكّل القطاع من التجّار وذوي الصناعات دوراً مهمّاً في إدارة الشؤون

---

(١) **الاستنامة** : السكون والثقة .

(٢) **بتصنعهم** : بتكلفهم إجادة الصنعة .

(٣) أي اجعل لرئاسة كلّ دائرة من أعمالك رئيساً من الكتّاب مقتدراً على ضبط أُمورك .

(٤) **تغابيت** : أي تغافلت .

الاقتصاديّة في البلاد ، وقد أوصى الإمام عليه السلام برعايتهم والاهتمام بشؤونهم ، وهذا قوله عليه السلام :

« ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّناعاتِ ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً: الْمُقِيم مِنْهُمْ وَالْمُضْطَرِب بِمالِهِ[١] ، وَالْمُتَرَفِّقِ[٢] بِبَدَنِهِ ، فَإِنَّهُمْ مَوادُّ الْمَنَافِعِ ، وَأَسْبابُ الْمَرافِقِ[٣] ، وَجُلَّابُها مِنَ الْمَباعِدِ وَالْمَطارِحِ[٤] ، في بَرِّكَ وَبَحْرِكَ ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ ، وَحَيْثُ لَا يَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَواضِعِها [٥] ، وَلَا يَجْتَرِئُونَ عَلَيْها ، فَإِنَّهُمْ سِلْمٌ[٦] لَا تُخَافُ بائِقَتُهُ[٧] ، وَصُلْحٌ لَا تُخْشَىٰ غَائِلَتُهُ. وَتَفَقَّدْ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفي حَواشي بِلَادِكَ ».

عرض الإمام عليه السلام إلى دور التجّار في جلب ما يحتاج إليه الناس من المناطق البعيدة والأماكن النائية ليوفّروا ما يحتاجون إليه من ضروريّات الحياة ، والواجب على الوالي رعايتهم وتسهيل اُمورهم .

---

(١) **المضطرب بماله** : المتردد به بين البلدان .

(٢) **المترفّق** : المكتسب .

(٣) **المَرَافِق** : ما ينتفع به من الأدوات والآنية .

(٤) **المطارح** : الأماكن البعيدة .

(٥) **لا يلتئم الناس لمواضعها** : أي لا يمكن التئام الناس واجتماعهم في مواضع تلك المرافق من تلك الأمكنة .

(٦) **أنّهم سِلْم** : أي أنّ التجّار والصنّاع مسالمون .

(٧) **البائقة** : الداهية .

مراقبة التجّار

نظر الإمام عليه السلام بعمق إلى شؤون بعض التجّار الذين يبلغ بهم الطمع إلى احتكار بعض السلع ومنعهم عنه، وهذا قوله عليه السلام:

«وَاعْلَمْ ـ مَعَ ذٰلِكَ ـ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقاً[١] فاحِشاً، وَشُحّاً[٢] قَبِيحاً، وَاحْتِكاراً[٣] لِلْمَنافِعِ، وَتَحَكُّماً فِي الْبِياعاتِ، وَذٰلِكَ بابُ مَضَرَّةٍ لِلْعامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَىٰ الْوُلَاةِ. فَامْنَعْ مِنَ الْإِحْتِكارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ـ صَلَّىٰ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ مَنَعَ مِنْهُ. وَلْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعاً سَمْحاً بِمَوازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبائِعِ وَالْمُبْتاعِ[٤]. فَمَنْ قارَفَ[٥] حُكْرَةً[٦] بَعْدَ نَهْيِكَ إِيّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ[٧]، وَعاقِبْهُ فِي غَيْرِ إِسْرافٍ[٨]».

عرض الإمام عليه السلام إلى مراقبة السوق خشية من الاحتكار الذي يضرّ بالعامّة، وعلى الوالي أن يمنع المحتكر، فإن أصرّ على احتكاره فيعاقبه من غير إسراف،

---

(١) **الضيق**: عسر المعاملة.

(٢) **الشحّ**: البخل.

(٣) **الاحتكار**: حبس المطعوم ونحوه عن الناس لا يسمحون به إلا بأثمان فاحشة.

(٤) **المبتاع** ـ هنا ـ: المشتري.

(٥) **قارف** أي: خالط.

(٦) **الحُكْرَة** ـ بالضم ـ: الاحتكار.

(٧) **فنَكِّل به**: أي أوقع به النكال والعذاب، عقوبة له.

(٨) **في غير إسراف**: أي من غير أن تجاوز حدّ العدل.

والاحتكار يؤدّي إلى شلّ الحركة الاقتصاديّة في البلاد ، ويلقي الناس في ضائقة اقتصاديّة .

الطبقة السفلى

وليس في تاريخ الإسلام وغيره مثل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في اهتمامه بالفقراء ، فقد شاركهم في جشوبة العيش وخشونة الملبس ، فهو أبو الفقراء ، وصديق المحرومين ، وملاذ البائسين ، وهذا نصّ حديثه في عهده عليه السلام :

« ثُمَّ اللهَ اللهَ في الطَّبَقَةِ السُّفْلَىٰ مِنَ الَّذِينَ لا حِيلَةَ لَهُمْ ، مِنَ الْمَساكِينِ وَالْمُحْتاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَىٰ[١] وَالزَّمْنَىٰ[٢] ، فَإِنَّ في هٰذِهِ الطَّبَقَةِ قانِعاً[٣] وَمُعْتَرّاً[٤] ، وَاحْفَظْ للهِ ما اسْتَحْفَظَكَ[٥] مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مالِكَ ، وَقِسْماً مِنْ غَلَّاتِ[٦] صَوافي الإِسْلامِ[٧] في كُلِّ بَلَدٍ ، فَإِنَّ لِلْأَقْصَىٰ مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذي لِلْأَدْنَىٰ ، وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ ؛ فَلا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ

---

(١) **البؤسى** ـ بضم أوله ـ : شدة الفقر .

(٢) **الزَمْنَى** ـ بفتح أوله ـ : جمع زمين وهو المصاب بالزَمانة ـ بفتح الزاي ـ أي العاهات ، يريد أرباب العاهة المانعة لهم عن الاكتساب .

(٣) **القانع** : السائل .

(٤) **المُعْترّ** ـ بتشديد الراء ـ : المتعرض للعطاء بلا سؤال .

(٥) **اسْتَحْفَظَك** : طلب منك حفظه .

(٦) **غَلاّت** : ثمرات .

(٧) **صوافي الاسلام** : جمع صافية ، وهي أرض الغنيمة .

بَطَرٌ، فَإِنَّكَ لَا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لِإِحْكَامِكَ الْكَثِيرَ الْمُهِمَّ. فَلَا تُشْخِصْ هَمَّكَ[١] عَنْهُمْ، وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ[٢]، وَتَفَقَّدْ أُمُورَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ الْعُيُونُ[٣]، وَتَحْقِرُهُ الرِّجالُ؛ فَفَرِّغْ لِأُولٰئِكَ ثِقَتَكَ[٤] مِنْ أَهْلِ الْخَشْيَةِ وَالتَّواضُعِ، فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ، ثُمَّ اعْمَلْ فِيهِمْ بِالْإِعْذارِ إِلَىٰ اللهِ[٥] يَوْمَ تَلْقاهُ، فَإِنَّ هٰؤُلَاءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إِلَىٰ الْإِنْصافِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلٌّ فَأَعْذِرْ إِلَىٰ اللهِ في تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيْهِ».

أرأيتم هذا العطف والحنان على الفقراء والضعفاء، فقد احتضنهم الإمام عليه السلام وجعلهم من أهمّ مسؤوليّاته وواجباته.

إنّ رعاية الفقراء والبرّ بهم والإحسان إليهم عند الإمام عليه السلام جزء من رسالة الإسلام التي أكّدت على محو الفقر وإزالة شبحه، ونشر السعة والرخاء بين المسلمين.

رعاية الأيتام والمتقدّمين في السنّ

أكّد الإمام عليه السلام في عهده على ضرورة تفقّد الأيتام والطاعنين في السنّ من الذين

---

(١) **لا تُشْخص همّك**: أي: لا تصرف اهتمامك عن ملاحظة شؤونهم.

(٢) **صعّر خدّه**: أماله إعجاباً وكبراً.

(٣) **تقتحمه العين**: تكره أن تنظر اليه احتقاراً وازدراءً.

(٤) **فرّغ لأولئك ثقتك**: أي اجعل للبحث عنهم أشخاصاً يتفرغون لمعرفة أحوالهم يكونون ممّن تثق بهم.

(٥) **بالإعذار إلى الله**: أي بما يقدّم لك عذراً عنده.

لا حيلة لهم، قال عليه السلام:

«وَتَعَهَّدْ أَهْلَ الْيُتْمِ وَذَوِي الرِّقَّةِ في السِّنِّ[١] مِمَّنْ لَا حِيلَةَ لَهُ، وَلَا يَنْصِبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ، وَذٰلِكَ عَلَىٰ الْوُلَاةِ ثَقِيلٌ، وَالْحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ؛ وَقَدْ يُخَفِّفُهُ اللهُ عَلَىٰ أَقْوامٍ طَلَبُوا الْعاقِبَةَ فَصَبَّرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَوَثِقُوا بِصِدْقِ مَوْعُودِ اللهِ لَهُمْ».

كان الإمام عليه السلام أباً عطوفاً للأيتام، وكان يجمعهم فيطعمهم العسل، وكان شديد العناية بهم، والرعاية لهم، والعطف عليهم، وكان من ذاتيّاته وعظيم أخلاقه.

وأُثرت عنه وعن أئمّة أهل البيت عليهم السلام كوكبة من الأحاديث تحثّ على رعاية اليتيم والبرّ به، وتذكّر ما أعدّ الله تعالى من الأجر الجزيل للقائم بذلك.

تفريغ وقت لذوي الحاجات

ومن بنود عهد الإمام عليه السلام أنّه حثّ على أن يجعل لذوي الحاجات وقتاً لينظر فيها، وهذا قوله عليه السلام:

«وَاجْعَلْ لِذَوِي الْحاجاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عامّاً فَتَتَواضَعُ فِيهِ لِلّٰهِ الَّذي خَلَقَكَ، وَتُقْعِدَ عَنْهُمْ جُنْدَكَ[٢] وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ[٣] وَشُرَطِكَ[٤]، حَتَّىٰ

---

(١) **ذوو الرقّة في السن**: المتقدمون فيه.

(٢) **تُقْعِد عنهم جندك**: تأمر بأن لا يتعرّض لهم جندك.

(٣) **الأحراس**: جمع حرس ـ بالتحريك ـ وهو من يحرس الحاكم من وصول المكروه.

(٤) **الشُرَط** ـ بضم ففتح ـ: طائفة من أعوان الحاكم، وهم المعروفون بالضابطة، واحدة »

يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ[١]، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ـ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: «لَنْ تُقَدَّسَ[٢] أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيها حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ». ثُمَّ احْتَمِلِ الْخُرْقَ[٣] مِنْهُمْ وَالْعِيَّ[٤]، وَنَحِّ[٥] عَنْهُمُ الضِّيقَ[٦] وَالْأَنَفَ[٧] يَبْسُطِ اللهُ عَلَيْكَ بِذٰلِكَ أَكْنافَ رَحْمَتِهِ[٨]، وَيُوجِبُ لَكَ ثَوابَ طاعَتِهِ. وَأَعْطِ ما أَعْطَيْتَ هَنِيئاً[٩]، وَامْنَعْ فِي إِجْمالٍ وَإِعْذارٍ![١٠]».

وكان من روائع عدل الإمام عليه السلام في أيّام حكومته أنّه عيّن وقتاً للنظر في قضايا ذوي الحاجات، فكان يأخذ بحقّ الضعيف من القويّ وبحقّ المظلوم من الظالم، وكذلك عهد إلى ولاته مثل ذلك، وقد أمر عليه السلام في عهده بتنحية الشرطة والجنود حتّى يتكلّم ذو الحاجة غير متعتع ولا خائف، وهذا منتهى العدل الذي أسّسه رائد

《 شرطة ـ بضم فسكون ـ.

(١) **التعتعة في الكلام**: التردد فيه من عجز وعِي، والمراد غير خائف تعبيراً باللازم.

(٢) **التقديس**: التطهير، أي لا يطهر الله أمة... الخ.

(٣) **الخُرق** ـ بالضم ـ: العنف ضد الرفق.

(٤) **العِي** ـ بالكسر ـ: العجز عن النطق.

(٥) **نَحِّ**: فعل أمر من نحّى ينحي، أي ابعِدْ عنهم.

(٦) **الضيق**: ضيق الصدر بسوء الخلق.

(٧) **الأَنَف** ـ محركة ـ: الاستنكاف والاستكبار.

(٨) **أكناف الرحمة**: أطرافها.

(٩) **هنيئاً**: سهلاً لا تخشنه باستكثاره والمن به.

(١٠) **امنع في إجمال وإعذار**: وإذا منعت فامنع بلطف وتقديم عذر.

الحضارة والعدالة في الإسلام.

مباشرة الولاة لبعض الأُمور

وكان من بنود عهد الإمام عليه السلام أن يتولّى الولاة بعض القضايا بأنفسهم تحقيقاً للعدل، وهذا نصّ كلامه عليه السلام:

«ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لَا بُدَّ لَكَ مِنْ مُباشَرَتِها مِنْها: إِجابَةُ عُمّالِكَ بِما يَعْيا عَنْهُ[1] كُتّابُكَ، وَمِنْها إِصْدارُ حاجاتِ النّاسِ يَوْمَ وَرُودِها عَلَيْكَ بِما تَحْرَجُ[2] بِهِ صُدُورُ أَعْوانِكَ. وَأَمْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ، فَإِنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ ما فِيهِ. وَاجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيما بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللهِ أَفْضَلَ تِلْكَ الْمَواقِيتِ، وَأَجْزَلَ تِلْكَ الْأَقْسامِ، وَإِنْ كانَتْ كُلُّها للهِ إِذا صَلَحَتْ فيها النِّيَّةُ، وَسَلِمَتْ مِنْها الرَّعِيَّةُ».

حكى هذا المقطع أُموراً يتعيّن على الوالي القيام بنفسه في مباشرتها، منها:

١ ـ إجابة العمّال فيما إذا عجز الكتّاب عن القيام بها، وهي إمّا أنّها ترجع إلى الشؤون العامّة أو إلى مصلحة العمّال.

٢ ـ تنفيذ كلّ عمل من أعمال الدولة بنفس اليوم من دون تأخير، لأنّ التأخير يضرّ بالمصلحة العامّة.

٣ ـ أن يخصّص الوالي لنفسه وقتاً للاتّصال بالله تعالى.

---

(١) **يعيا**: يعجز.

(٢) **حَرِجَ يَحْرَج** ـ من باب تَعِب ـ: ضاق، والأعوان تضيق صدورهم بتعجيل الحاجات، ويحبون المماطلة في قضائها استجلاباً للمنفعة، أو إظهاراً للجبروت.

هذه بعض النقاط في هذا المقطع.

إقامة الفرائض

وعهد الإمام عليه السلام لمالك رضي الله عنه أن يقيم فرائض الله تعالى بإخلاص، وإذا أُقيمت صلاة الجماعة فعليه أن يلاحظ المصلّين، فلا يطيل في صلاته، وإنّما يصلّي كما يصلّي أضعف الناس، وهذا حديث الإمام عليه السلام:

«وَلْيَكُنْ في خاصَّةِ ما تُخْلِصُ بِهِ لِلّهِ دِينَكَ: إِقامَةُ فَرائِضِهِ الَّتي هِيَ لَهُ خاصَّةً، فَأَعْطِ اللّهَ مِن بَدَنِكَ فِي لَيْلِكَ وَنَهارِكَ، وَوَفِّ ما تَقَرَّبْتَ بِهِ إِلَىٰ اللّهِ مِنْ ذٰلِكَ كامِلاً غَيْرَ مَثْلُومٍ[1] وَلَا مَنْقُوصٍ، بالِغاً مِنْ بَدَنِكَ ما بَلَغَ.

وَإِذَا قُمْتَ فِي صَلَاتِكَ لِلنّاسِ، فَلَا تَكُونَنَّ مُنَفِّراً وَلَا مُضَيِّعاً[2]، فَإِنَّ في النّاسِ مَنْ بِهِ الْعِلَّةُ وَلَهُ الْحاجَةُ. وَقَدْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللّهِ ـ صَلَّىٰ اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ حِينَ وَجَّهَني إِلَىٰ الْيَمَنِ كَيْفَ أُصَلِّي بِهِمْ؟ فَقَالَ: «صَلِّ بِهِمْ كَصَلَاةِ أَضْعَفِهِمْ، وَكُنْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً».

شملت تعاليم الإمام عليه السلام للولاة الحثّ على الصلاة وكيفيّة أدائها جماعة، ولم يعرض لذلك من ولي أُمور المسلمين قبله وبعده.

---

(١) **غير مثلوم**: أي غير مخدوش بشيء من التقصير ولا مخروق بالرياء.

(٢) **لا تكوننّ منفِّراً ولا مضيّعاً**: أي لا تُطِل الصلاة فتكرّه بها الناس، ولا تضيّع منها شيئاً بالنقص في الأركان بل التوسّط خير.

عدم الاحتجاب عن الرعيّة

وكان من وصايا الإمام عليه السلام لمالك رضي الله عنه أن لا يحتجب عن الرعيّة، وأن يكون على اتّصال دائم بهم، فإنّ الاحتجاب له مضاعفاته السيّئة التي تحدث عنها الإمام عليه السلام بقوله:

«وَأَمّا بَعْدُ، فَلَا تُطَوِّلَنَّ احْتِجابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ احْتِجَابَ الْوُلَاةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيقِ، وَقِلَّةُ عِلْمٍ بِالْأُمُورِ؛ وَالْاِحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ ما احْتَجَبُوا دُونَهُ فَيَصْغُرُ عِنْدَهُمُ الْكَبِيرُ، وَيَعْظُمُ الصَّغِيرُ، وَيَقْبُحُ الْحَسَنُ، وَيَحْسُنُ الْقَبِيحُ، وَيُشابُ الْحَقُّ بِالْباطِلِ. وَإِنَّما الْوالي بَشَرٌ لَا يَعْرِفُ ما تَوارَىٰ عَنْهُ النّاسُ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ، وَلَيْسَتْ عَلَىٰ الْحَقِّ سِماتٌ[1] تُعْرَفُ بِها ضُرُوبُ الصِّدْقِ مِنَ الْكَذِبِ، وَإِنَّما أَنْتَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ: إِمّا امْرُؤٌ سَخَتْ نَفْسُكَ بِالْبَذْلِ في الْحَقِّ، فَفِيمَ احْتِجابُكَ مِنْ وَاجِبِ حَقٍّ تُعْطِيهِ، أَوْ فِعْلٍ كَرِيمٍ تُسْدِيهِ، أَوْ مُبْتَلَىً بِالْمَنْعِ، فَما أَسْرَعَ كَفَّ النّاسِ عَنْ مَسْأَلَتِكَ إِذا أَيِسُوا[2] مِنْ بَذْلِكَ! مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ حاجاتِ النّاسِ إِلَيْكَ مِمّا لَا مَؤُونَةَ فِيهِ عَلَيْكَ، مِنْ شَكاةِ[3] مَظْلِمَةٍ، أَوْ طَلَبِ إِنْصافٍ في مُعامَلَةٍ».

---

(١) **سمات**: جمع سمة ـ بكسر ففتح ـ وهي العلامة.

(٢) **أيِسُوا**: قنطوا ويئسوا.

(٣) **شكاة** ـ بالفتح ـ: شكاية.

حكى هذا المقطع ضرورة الانفتاح على الشعب وعدم الاحتجاب عنه ، فإنّ الوالي الذي يترفّع عن شعبه ، ويكون بمعزل عنهم يعود بالأضرار البالغة عليه ، والتي منها فتح أبواب المعارضة عليه ، ونقمة المجتمع منه ، وكراهيّتهم لحكمه وسلطانه.

بطانة الوالي وخاصّته

حذّر الإمامعليه السلام في عهده من اتّباع بعض الأشخاص الذين يتّخذهم الوالي خاصّة ، فإنّ فيهم تطاولاً وقلّة إنصاف ، وعليه أن يحسم شرورهم وأطماعهم ، ولا يقطعهم قطيعة أرض ، فيكون المهنأ لهم والوزر عليه ، وهذا كلامهعليه السلام:

« ثُمَّ إنَّ لِلْوالي خاصَّةً وبِطانَةً ، فِيهِمُ اسْتِئْثارٌ وَتَطاوُلٌ ، وَقِلَّةُ إنْصافٍ في مُعامَلَةٍ ، فَاحْسِمْ[١] مادَّةَ أُولٰئِكَ بِقَطْعِ أَسْبابِ تِلْكَ الْأَحْوالِ . وَلَا تُقْطِعَنَّ[٢] لِأَحَدٍ مِنْ حاشِيَتِكَ وَحامَّتِكَ[٣] قَطِيعَةً ، وَلَا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ في اعْتِقادِ[٤] عُقْدَةٍ ، تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيها مِنَ النّاسِ ، في شِرْبٍ[٥] أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ ، يَحْمِلُونَ مَؤُونَتَهُ عَلىٰ غَيْرِهِمْ ،

---

(١) **فاحسم** :أي اقطع مادّة شرورهم عن الناس بقطع أسباب تعدّيهم ، وإنّما يكون بالأخذ على أيديهم ومنعهم من التصرّف في شؤون العامّة.

(٢) **الاقطاع** :المنحة من الأرض . **والقطيعة** :الممنوح منها.

(٣) **الحامّة** ـ كالطامّة ـ: الخاصة والقرابة.

(٤) **الاعتقاد** :الامتلاك ، **والعقدة** ـ بالضم ـ: الضيعة ؛ واعتقاد الضيعة : اقتناؤها ، وإذا اقتنوا ضيعة فربما أضروا بمن يليها ، أي يقرب منها من الناس.

(٥) **الشِّرْب** ـ بالكسر ـ: هو النصيب في الماء.

فَيَكُونَ مَهْنَأُ[١] ذٰلِكَ لَهُمْ دُونَكَ، وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

لقد كان أمر الإمام عليه السلام حاسماً في شؤون خاصّة الولاة وبطانتهم، فقد سدّ عليهم جميع ألوان الطمع والتلاعب بأموال الدولة.

وأضاف الإمام عليه السلام بأمر الولاة باتّباع الحقّ قائلاً:

«وَأَلْزِمِ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَكُنْ فِي ذٰلِكَ صابِراً مُحْتَسِباً، وَاقِعاً ذٰلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وَخاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ، وَابْتَغِ عاقِبَتَهُ بِما يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ، فَإِنَّ مَغَبَّةَ[٢] ذٰلِكَ مَحْمُودَةٌ».

إنّ الحقّ هو النهج الواضح في سياسة الإمام عليه السلام وسيرته، وليس للباطل أي التقاء به.

الرفق بالرعيّة

أكّد الإمام عليه السلام في عهده على الرفق بالرعيّة ومراعاة عواطفها، وإذا ظنّت به حيفاً فعليه أن ينطلق إلى ساحتها، ويقدّم لها الاعتذار، وهذا قوله عليه السلام:

«وَإِنْ ظَنَّتِ الرَّعِيَّةُ بِكَ حَيْفاً[٣] فَأَصْحِرْ[٤] لَهُمْ بِعُذْرِكَ،

---

(١) **مهنأ ذلك**: منفعته الهنيئة.

(٢) **المَغَبَّة** ـ كمَحَبَة ـ: العاقبة.

(٣) **حَيْفاً**: أي ظلماً.

(٤) **أصْحِرْ لهم بعذرك**: أي أبرز لهم، وبيّن عذرك فيه. وهو من الاصحار: الظهور، وأصله البروز في الصحراء.

وَاعْدِلْ[١] عَنْكَ ظُنُونَهُمْ بِإِصْحَارِكَ ، فَإِنَّ في ذٰلِكَ رِيَاضَةً[٢] مِنْكَ لِنَفْسِكَ ، وَرِفْقاً بِرَعِيَّتِكَ ، وَإِعْذَاراً تَبْلُغُ بِهِ حاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيمِهِمْ عَلَىٰ الْحَقِّ ».

حكى هذا المقطع مدى العمق في سياسة الإمامعليه السلام في وسائل ارتباط الحكومة مع الشعب ، وجعلهما جسداً واحداً.

الصلح مع العدوّ

إنّ الإسلام يدعو إلى السلم وتحريم سفك الدماء ، وإزالة جميع وسائل الخوف والارهاب ، وقد أكّد الإمامعليه السلام على ضرورة الاستجابة إلى الصلح إذا دعا إليه العدوّ ، وكان هذا صريحاً في سياسته وأعماله وقولهعليه السلام .

« وَلَا تَدْفَعَنَّ صُلْحاً دَعاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّكَ وَلِلّهِ فِيهِ رِضىً ، فَإِنَّ فِي الصُّلْحِ دَعَةً[٣] لِجُنُودِكَ ، وَراحَةً مِنْ هُمُومِكَ ، وَأَمْناً لِبِلَادِكَ ، وَلَكِنِ الْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ عَدُوِّكَ بَعْدَ صُلْحِهِ ، فَإِنَّ الْعَدُوَّ رُبَّمَا قَارَبَ لِيَتَغَفَّلَ[٤] فَخُذْ بِالْحَزْمِ ، وَاتَّهِمْ في ذٰلِكَ حُسْنَ الظَّنِّ . وَإِنْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوِّكَ عُقْدَةً ، أَوْ أَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّةً[٥] ، فَحُطْ

---

(١) عَدَلَ الشيءُ عن نفسه : نحّاه عنه .

(٢) رياضةً : أي تعويداً لنفسك على العدل .

(٣) الدَعَة ـ محرّكة ـ : الراحة .

(٤) قارَبَ ليتغفّل : أي تقرّب منك بالصلح ليلقي عليك عنه غفلة فيغدرك فيها .

(٥) أصل معنى الذمّة وجدان مودع في جبلة الانسان ، ينبهه لرعاية حق ذوي الحقوق عليه ، ويدفعه لأداء ما يجب عليه منها ، ثم أطلقت على معنى العهد وجعل العهد لباساً »

عَهْدَكَ[١] بِالْوَفاءِ، وَارْعَ ذِمَّتَكَ بِالْأَمانَةِ، وَاجْعَلْ نَفْسَكَ جُـنَّةً[٢] دُونَ ما اَعْطَيْتَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرائِضِ اللهِ شَيْءٌ النّاسُ أَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِماعاً، مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوائِهِمْ، وَتَشَتُّتِ آرائِهِمْ، مِنْ تَعْظِيمِ الْوَفاءِ بِالْعُهُودِ. وَقَدْ لَزِمَ ذٰلِكَ الْمُشْرِكُونَ فِيما بَيْنَهُمْ دُونَ الْمُسْلِمِينَ لِما اسْتَوْبَلُوا[٣] مِنْ عَواقِبِ الْغَدْرِ؛ فَـلَا تَغْدِرَنَّ بِذِمَّتِكَ، وَلَا تَخِيسَنَّ بِعَهْدِكَ[٤]، وَلَا تَخْتِلَنَّ[٥] عَدُوَّكَ، فَـإِنَّهُ لَا يَـجْتَرِئُ عَـلَىٰ اللهِ إِلَّا جاهِلٌ شَقِيٌّ. وَقَدْ جَعَلَ اللهُ عَهْدَهُ وَذِمَّتَهُ أَمْناً أَفْضاهُ[٦] بَيْنَ الْعِبادِ بِرَحْمَتِهِ، وَحَرِيماً[٧] يَسْكُنُونَ إِلَىٰ مَنَعَتِهِ[٨]، وَيَسْـتَفِيضُونَ إِلَـىٰ جِوارِهِ[٩]؛ فَـلَا إِدْغـالَ[١٠] وَلَا مُـدالَسَـةَ[١١] وَلَا خِـداعَ فِـيهِ،

» لمشابهته له في الرقابة من الضرر.

(١) **حُطْ عهدك**: امر من حاطه يحوطه بمعنى حفظه وصانه.

(٢) **الجُنّة** ـ بالضم ـ: الوقاية، أي حافظ على ما أعطيت من العهد بروحك.

(٣) **لِما اسْتَوْبَلوا من عواقب الغدر**: أي وجدوها وَبيلة، مهلكة.

(٤) **خاس بعهده**: خانه ونقضه.

(٥) **الخَتْل**: الخداع.

(٦) **أفضاه**: ـ هنا ـ: بمعنى أفشاه.

(٧) **الحريم**: ما حرم عليك أن تمسه.

(٨) **المَنَعَة** ـ بالتحريك ـ: ما تمتنع به من القوة.

(٩) **يستفيضون** أي: يفزعون اليه بسرعة.

(١٠) **الادغال**: الافساد.

(١١) **المدالسة**: الخيانة.

وَلَا تَعْقِدْ عَقْداً تُجوِّزُ فِيهِ الْعِلَلَ(١)، وَلَا تُعَوِّلَنَّ عَلَىٰ لَحْنِ قَوْلٍ(٢) بَعْدَ التَّأْكِيدِ وَالتَّوْثِقَةِ. وَلَا يَدْعُوَنَّكَ ضِيقُ أَمْرٍ لَزِمَكَ فِيهِ عَهْدُ اللهِ، إِلَىٰ طَلَبِ انْفِسَاخِهِ بِغَيْرِ الْحَقِّ، فَإِنَّ صَبْرَكَ عَلَىٰ ضِيقِ أَمْرٍ تَرْجُو انْفِرَاجَهُ وَفَضْلَ عَاقِبَتِهِ، خَيْرٌ مِنْ غَدْرٍ تَخَافُ تَبِعَتَهُ وَأَنْ تُحِيطَ بِكَ مِنَ اللهِ فِيهِ طِلْبَةٌ(٣)، لَا تَسْتَقْبِلُ فِيها دُنْيَاكَ وَلَا آخِرَتَكَ».

حكى هذا الخطاب المناهج العسكريّة، وهذه شذرات منها:

أوّلاً: إنّ الإمامعليه السلام أكّد على ضرورة قبول الصلح إذا دعا إليه العدو، وذكر فوائده، وهي:

١ ـ إنّ فيه راحة للجيش لأنّه يستريح من الجهد العسكري.

٢ ـ إنّ فيه راحة للوالي من الهموم التي تنشأ من العمليّات العسكريّة.

٣ ـ إنّ في الصلح أمناً للبلاد وعدم تعرّضها للأزمات.

ثانياً: على الوالي أن يراقب بيقظة العدوّ بعد الصلح خشية أن يكون ذلك تصنّعاً منه للكيد بالمسلمين.

ثالثاً: إذا أبرم الوالي الصلح فعليه أن يحيط بنوده بالوفاء والأمانة، ولا يخيس بأي شيء منه، فإنّ الوفاء بالعهد والوعد من صميم الإسلام، والغدر ونكث العهد

---

(١) **العلل**: جمع عِلّة، وهي في النقد والكلام، بمعنى ما يصرفه عن وجهه ويحوله إلى غير المراد، وذلك يطرأ على الكلام عند إبهامه وعدم صراحته.

(٢) **لحنِ القول**: ما يقبل التوجيه كالتورية والتعريض.

(٣) **أن تحيط بك من الله فيه طِلْبَة**: أي تأخذك بجميع أطرافك مطالبة الله إيّاك بحقّه في الوفاء الذي غدرت به.

يتجافى مع الإسلام، فقد جعل الله تعالى الوفاء بالعهد حصناً وثيقاً من حصونه ليس لأحد أن يقتحمه.

هذه بعض البنود في هذا المقطع.

حرمة سفك الدماء

أكّد الإمام عليه السلام في عهده على وجوب احترام الدماء، وحرمة سفكها بغير حقّ، وهذا ما أعلنه الإمام عليه السلام:

«إيّاكَ وَالدِّماءَ وَسَفْكَها بِغَيْرِ حِلِّها، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْنَىٰ لِنِقْمَةٍ، وَلَا أَعْظَمَ لِتَبِعَةٍ، وَلَاأَحْرَىٰ بِزَوالِ نِعْمَةٍ، وَانْقِطاعِ مُدَّةٍ، مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّها. وَاللهُ سُبْحانَهُ مُبْتَدِئٌ بِالْحُكْمِ بَيْنَ الْعِبادِ، فِيما تَسافَكُوا مِنَ الدِّماءِ يَوْمَ الْقِيامَةِ؛ فَلَا تُقَوِّيَنَّ سُلْطانَكَ بِسَفْكِ دَمٍ حَرامٍ، فَإِنَّ ذٰلِكَ مِمّا يُضْعِفُهُ وَيُوهِنُهُ، بَلْ يُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ. وَلَا عُذْرَ لَكَ عِنْدَ اللهِ وَلَا عِنْدِي في قَتْلِ الْعَمْدِ لِأَنَّ فِيهِ قَوَدَ الْبَدَنِ[1]. وَإِنِ ابْتُلِيتَ بِخَطَإٍ وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ[2] أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بِالْعُقُوبَةِ؛ فَإِنَّ في الْوَكْزَةِ[3] فَمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَةً، فَلَا تَطْمَحَنَّ بِكَ[4]

---

(١) **القَوَد** ـ بالتحريك ـ: القصاص، وإضافته للبدن لأنه يقع عليه.

(٢) **أفْرَطَ عليك سوْطك**: عَجَلَ بما لم تكن تريده، أردت تأديباً فأعْقَبَ قتلاً.

(٣) **الوَكْزَة** ـ بفتح فسكون ـ: الضربة بجُمع الكف ـ بضم الجيم ـ أي قبضته، وهي المعروفة باللكمة.

(٤) **تَطْمَحَنّ بك**: ترتفِعَنّ بك.

نَخْوَةُ سُلْطَانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَىٰ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ حَقَّهُمْ».

إنّ سفك الدماء بغير حقّ من أعظم الجرائم ومن أفحش الموبقات في الإسلام، فقد أعلن القرآن الكريم أنّ مَن قتل نفساً بغير حقّ فكأنّما قتل الناس جميعاً، وإطلاق النفس شامل لجميع أصناف البشر من ذوي الأديان السماويّة، وغيرهم.

كما أعلن القرآن أنّ مَن قتل مؤمناً متعمّداً فجزاؤه نار جهنّم خالداً فيها.

وقد شدّد الإمام عليه السلام في عهده على ضرورة حفظ دماء المسلمين وحرمة سفكها، وحذّر أن يقوى سلطان ولاته بإراقة الدماء، كما إنّ قتل العمد فيه القود وهو قتل القاتل، كما ذكر دية المقتول خطأً، وهو الدية، وحذّر أشدّ ما يكون التحذير من سفك الدماء.

الإعجاب بالنفس

وأوصى الإمام عليه السلام في عهده بأن لا يعجب الوالي بنفسه وولايته، وأن لا يحبّ الاطراء، وهذا حديثه عليه السلام:

«وَإِيّاكَ وَالْإِعْجابَ بِنَفْسِكَ، وَالثِّقَةَ بِما يُعْجِبُكَ مِنْها وَحُبَّ الْإِطْرَاءِ، فَإِنَّ ذٰلِكَ مِنْ أَوْثَقِ فُرَصِ الشَّيْطَانِ فِي نَفْسِهِ لِيَمْحَقَ مَا يَكُونُ مِنْ إِحْسَانِ الْمُحْسِنِينَ.

وَإِيّاكَ وَالْمَنَّ عَلَىٰ رَعِيَّتِكَ بِإِحْسانِكَ، أَوِ التَّزَيُّدَ[1] فِيما كَانَ مِنْ فِعْلِكَ، أَوْ أَنْ تَعِدَهُمْ فَتُتْبِعَ مَوْعِدَكَ بِخُلْفِكَ، فَإِنَّ الْمَنَّ يُبْطِلُ

---

(١) **التزيّد** ـ كالتقيّد ـ: إظهار الزيادة في الأعمال عن الواقع منها في معرض الافتخار.

الْإِحْسَانَ، وَالتَّزَيُّدَ يَذْهَبُ بِنُورِ الْحَقِّ، وَالْخُلْفَ يُوجِبُ الْمَقْتَ[١] عِنْدَ اللهِ وَالنّاسِ. قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا ما لَا تَفْعَلُونَ ﴾».

حكى هذا المقطع تحذير الإمام لواليه من أمرين، وهما:

الأوّل: أن يمنّ على رعيّته بما يسديه من إحسان عليهم، فإنّ ذلك واجب عليه، ولا مجال للتبجّح بأداء الواجب.

والثاني: أن يعدهم بالإحسان ثمّ يخالف ما وعده، فإنّ ذلك ممّا يوجب مقت الله تعالى ومقت الناس.

العجلة في الأُمور

حذّر الإمام عليه السلام من العجلة بالأمور قبل أوانها، فإنّ ذلك ممّا لا يليق بالوالي، وهذا حديثه عليه السلام:

«وَإِيّاكَ وَالْعَجَلَةَ بِالْأُمُورِ قَبْلَ أَوانِها، أَوِ التَّسَقُّطَ[٢] [التساقط ـ التثبّط] فِيها عِنْدَ إِمْكانِها، أَوِ اللَّجاجَةَ فِيها إِذا تَنَكَّرَتْ[٣]، أَوِ الْوَهْنَ[٤] عَنْها إِذَا اسْتَوْضَحَتْ. فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ، وَأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ».

---

(١) **المقت**: البغض والسخط.

(٢) **التسقط**: من قولهم «تسقط في الخبر يتسقط» إذا أخذه قليلاً، يريد به هنا: التهاون.

(٣) **اللجاجة**: الاصرار على النزاع. و**تنكّرت**: لم يعرف وجه الصواب فيه.

(٤) **الوَهْن**: الضعف.

لقد أوصى الإمام عليه السلام بعهده أن يضع الوالي كلّ شيء من أُموره الاجتماعيّة أو السياسيّة في موضعه من دون عجلة، فإنّها تهبط بمستوى الوالي شعبياً، فإنّه ينمّ عن عدم توازنه في سلوكه.

الاستئثار

حذّر الإمام عليه السلام الوالي من الاستئثار بما فيه الناس سواء، ولنستمع إلى قوله عليه السلام:

«وَإِيّاكَ وَالْاِسْتِئْثارَ[١] بِما النّاسُ فِيهِ أُسْوَةٌ[٢]، وَالتَّغابِيَ[٣] عَمّا تُعْنَىٰ بِهِ مِمّا قَدْ وَضَحَ لِلْعُيُونِ، فَإِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْكَ لِغَيْرِكَ. وَعَمّا قَلِيلٍ تَنْكَشِفُ عَنْكَ أَغْطِيَةُ الْأُمُورِ، وَيُنْتَصَفُ مِنْكَ لِلْمَظْلُومِ. امْلِكْ حَمِيَّةَ أَنْفِكَ[٤]، وَسَوْرَةَ[٥] حَدِّكَ[٦]، وَسَطْوَةَ يَدِكَ، وَغَرْبَ[٧] لِسانِكَ، وَاحْتَرِسْ مِنْ كُلِّ ذٰلِكَ بِكَفِّ الْبادِرَةِ[٨]، وَتَأْخِيرِ السَّطْوَةِ، حَتّىٰ يَسْكُنَ غَضَبُكَ فَتَمْلِكَ الْاِخْتِيارَ؛ وَلَنْ تَحْكُمَ ذٰلِكَ مِنْ نَفْسِكَ حَتّىٰ تُكْثِرَ هُمُومَكَ بِذِكْرِ الْمَعادِ

---

(١) **الاستئثار**: تخصيص النفس بزيادة.

(٢) **الناس فيه أُسوة**: أي متساوون.

(٣) **التغابي**: التغافل.

(٤) يقال: **فلان حميّ الأنف**: إذا كان أبيّاً يأنف الضيم.

(٥) **السَوْرة** ـ بفتح السين وسكون الواو ـ: الحِدة.

(٦) **الحَدّة** ـ بالفتح ـ: البأس.

(٧) **الغَرْب** ـ بفتح فسكون ـ: الحدّ تشبيهاً له بحد السيف ونحوه.

(٨) **البادرة**: ما يبدو من اللسان عند الغضب من سباب ونحوه.

إِلَىٰ رَبِّكَ».

لقد عهد الإمام عليه السلام إلى واليه التحلّي بمكارم الأخلاق، ومحاسن الصفات، وليس له أدبياً أن يستأثر بما الناس فيه سواء، وإنّما عليه أن يتركه لهم لينظروا إلى نزاهة الحكم، وشرف الوالي. لقد أوصاه الإمام عليه السلام بكلّ فضيلة تخلد له الذكر الحسن، وتكون له وسام شرف.

الاقتداء بالحكومات العادلة

وختم الإمام حديثه في عهده لمالك الأشتر رحمه الله بهذه الوصيّة القيّمة التي يسمو بها إلى أرقى درجات الكمال، قائلاً:

«وَالْواجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ ما مَضىٰ لِمَنْ تَقَدَّمَكَ مِنْ حُكُومَةٍ عادِلَةٍ أَوْ سُنَّةٍ فاضِلَةٍ، أَوْ أَثَرٍ عَنْ نَبِيِّنا ـ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ أَوْ فَرِيضَةٍ في كِتابِ اللهِ، فَتَقْتَدِيَ بِما شاهَدْتَ مِمّا عَمِلْنا بِهِ فِيها، وَتَجْتَهِدَ لِنَفْسِكَ في اتِّباعِ ما عَهِدْتُ إِلَيْكَ في عَهْدِي هٰذا، وَاسْتَوْثَقْتُ بِهِ مِنَ الْحُجَّةِ لِنَفْسي عَلَيْكَ، لِكَيْلا تَكُونَ لَكَ عِلَّةٌ عِنْدَ تَسَرُّعِ نَفْسِكَ إِلَىٰ هَواها. وَأَنا أَسْأَلُ اللهَ بِسَعَةِ رَحْمَتِهِ، وَعَظِيمِ قُدْرَتِهِ عَلَىٰ إِعْطاءِ كُلِّ رَغْبَةٍ، أَنْ يُوَفِّقَني وَإِيّاكَ لِما فيهِ رِضاهُ مِنَ الْإِقامَةِ عَلَىٰ الْعُذْرِ الْواضِحِ إِلَيْهِ وَإِلَىٰ خَلْقِهِ، مَعَ حُسْنِ الثَّناءِ في الْعِبادِ، وَجَمِيلِ الْأَثَرِ في الْبِلادِ، وَتَمامِ النِّعْمَةِ، وَتَضْعِيفِ الْكَرامَةِ[١]، وَأَنْ يَخْتِمَ لي وَلَكَ بِالسَّعادَةِ وَالشَّهادَةِ، «إِنّا إِلَيْهِ

(١) **تضعيف الكرامة**: زيادة الكرامة أضعافاً.

رَاجِعُونَ.

وَالسَّلَامُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ ، وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً ، وَالسَّلَامُ»[١].

وانتهى هذا العهد الذي يمثّل العدل في السياسة والحكم بجميع رحابه ومكوّناته ، وهو من ذخائر ما خلّفته الإنسانيّة من تراث عالج فيه قضايا الحكم والإدارة بمنتهى الحكمة والدقّة ، في وقت لم يكن المسلمون وغيرهم يعرفون هذه الأنظمة الخلّاقة ، وهي جزء من مواهب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وعبقريّاته التي لا تحدّ ، وحسبه علوّاً أنّه وصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله وباب مدينة علمه ، ومن كان منه بمنزلة هارون من موسى عليه السلام .

وقد فرغت من تأليف هذا الكتاب في الساعة الواحدة صباحاً في الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ١٤٣٢ هـ، وصحّتي في حال لا يحمد ، سائلاً منه تعالى القبول ، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

الحمد لله ربّ العالمين

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله الطاهرين

(١) نهج البلاغ : ٣ : ٦١ ـ ٨٣.



١ ـ الأحكام السلطانيّة : الماوردي

عليّ بن محمّد (٣٦٤ ـ ٤٥٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت /١٩٩٢م .

٢ ـ أخبار القضاة :

محمّد بن خلف (وكيع)، عالم الكتب ـ بيروت .

٣ ـ الإسلام وأُصول الحكم :

عليّ عبدالرزّاق .

٤ ـ الأمالي : شيخ الطائفة

أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ ـ ٤٦٠هـ) ، تحقيق : قسم الدراسات الإسلاميّة في مؤسّسة البعثة ، الناشر : نشر دار الثقافة ـ قم المقدّسة ، الطبعة الأُولى /١٤١٤هـ.

٥ ـ الأمالي : الشيخ الصدوق

أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي (٣١١ ـ ٣٨١هـ) : تحقيق ونشر : قسم الدراسات الإسلاميّة ، مؤسّسة البعثة ـ قم المقدّسة ، الطبعة الأُولى /١٤١٧هـ

٦ ـ الإمامة والسياسة : ابن قتيبة

عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ) ، دار إحياء التراث

العربي ـ بيروت /١٩٨٥م.
٧ ـ **الأموال**: القاسم بن سلّام
أبو عبيد (٢٢٤هـ)، تحقيق: محمّد خليل هراس. دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٨ ـ **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار**: العلّامة المجلسي
محمّدباقر بن محمّد تقي (١٠٣٧ ـ ١١١١هـ)، الناشر: دار الرضا ـ بيروت / ١٩٨٨م.
٩ ـ **البداية والنهاية في التاريخ**: ابن كثير
الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٠٠ ـ ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد عبدالوهاب، دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م (١٤ جزءاً في ٧ مجلّدات + مجلّد الفهارس).
١٠ ـ **تاريخ اليعقوبي**: اليعقوبي
أحمد بن إسحاق (٢٧٨هـ)، دار صادر ـ بيروت /١٩٨٤م.
١١ ـ **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**: الخطيب البغدادي
أبو بكر أحمد بن عليّ (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأُولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م (١٤ مجلّداً + مجلّد الفهارس).
١٢ ـ **تاريخ مدينة دمشق**: ابن عساكر
الحافظ أبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ)، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر ـ بيروت ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، (٧٠ مجلّداً).
١٣ ـ **تحف العقول عن آل الرسول**: ابن شعبة
أبو محمّد الحسن بن عليّ بن الحسين بن شعبة الحراني (من أعلام

القرن الرابع) ، دار الشريف الرضي ـ قم المقدّسة /١٤٢١هـ

١٤ ـ جامع السعادات: النراقي

محمّد مهدي بن أبي ذرّ (١١٢٨ ـ ١٢٠٩هـ) تعليق : السيّد محمّد كلانتر ، الناشر :مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، الطبعة السابعة ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م.

١٥ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : أبو نعيم الاصفهاني

الحافظ أحمد بن عبدالله (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ) ، دار الكتاب ـ بيروت /١٩٨٠م.

١٦ ـ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : البغدادي

عبدالقادر بن عمر (١٠٣٠ ـ ١٠٩٣هـ) : دار صادر ـ بيروت ، الطبعة الأُولى.

١٧ ـ ربيع الأبرار ونصوص الأخبار : الزمخشري

محمود بن عمر (٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ) ، دار الذخائر ـ قم المقدّسة /١٤١٠هـ.

١٨ ـ السنن الكبرى : البيهقي

أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ) ، دار الباز ـ مكّة المكرّمة /١٤١٤هـ.

١٩ ـ شرح نهج البلاغة : ابن أبي الحديد

عزّ الدين أبي حامد عبدالحميد بن هبة الله بن محمّد بن محمّد بن الحسين المدائني المعتزلي (٥٨٦ ـ ٦٥٥هـ) ، قدّم له وعلّق عليه : الشيخ حسين الأعلمي ، الناشر : مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، الطبعة الأُولى / ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٠ ـ صبح الأعشى : القلقشندي

أحمد بن علي بن أحمد (٨٢١هـ) ، المطبعة الأميريّة ـ القاهرة /١٩١٣ ـ

١٩١٤م.

٢١ ـ صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان: محمّد بن حبّان

الحافظ علاء الدين محمّد بن حبّان بن أحمد بن حبّان أبو حاتم التميمي السبتي السجستاني التميمي (ت ٣٥٤هـ)، قام بترتيبه علاء الدين عليّ بن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأُولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م (١٧ مجلّداً + مجلّد الفهارس).

٢٢ ـ صحيح البخاري: البخاري

أبو عبدالله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ)، ضبطه ورقّمه: الدكتور مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير ـ دمشق ودار اليمامة ـ دمشق. الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م (٦ مجلّدات + مجلّد الفهارس).

٢٣ ـ صحيح الترمذي: الترمذي

الحافظ أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة (٢٠٩ ـ ٢٧٩هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، الناشر: دار الفكر ـ بيروت / ١٤٠٣هـ.

٢٤ ـ الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم: زين الدين العاملي

أبو محمد عليّ بن يونس النباطيّ البياضي (ت ٨٧٧ هـ)، نشر المكتبة المرتضويّة ـ طهران / ١٣٨٤هـ.

٢٥ ـ الطبقات الكبرى: ابن سعد الواقدي

محمّد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري (١٦٨ ـ ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عَطا، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة الأُولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م (٨ مجلّدات + مجلّد الفهارس).

٢٦ ـ العقد الفريد: ابن عبدربّه

أبو عمر أحمد بن محمّد الأندلسي (٢٤٦ ـ ٣٢٨هـ) ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت /١٩٨٩م .

٢٧ ـ **عيون الأخبار** : ابن قتيبة الدينوري

عبدالله بن مسلم (٢٧٦هـ) ، المؤسّسة المصريّة للتأليف والترجمة والنشر /١٣٨٣هـ.

٢٨ ـ **الغارات**: الثقفي الكوفي

إبراهيم بن محمّد (٢٨٣هـ) ، الثقفي ، تحقيق : السيّد عبدالزهرة الحسيني ، الناشر : دار الأضواء ـ بيروت ، الطبعة الأُولى /١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٢٩ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري** : ابن حجر العسقلاني

الحافظ أحمد بن علي (٨٥٢هـ) ، تحقيق :عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، دار الفكر ـ بيروت ، الطبعة الأُولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م (١٥ مجلّداً + مجلّدا المقدّمة والخاتمة).

٣٠ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير** : المناوي

محمّد عبدالرؤوف (٩٥٢ ـ ١٠٣١هـ) ، دار الفكر ـ بيروت / ١٤٢٣هـ.

٣١ ـ **الكافي** : الكليني

ثقة الإسلام الشيخ أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الرازي (٣٢٨ أو ٣٢٩هـ) ، الناشر : مؤسّسة الأعلمي ـ بيروت ، الطبعة الأُولى /١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .

٣٢ ـ **كتاب صفّين** : نصر بن مزاحم

المنقري (ـ ٢١٢هـ) ، مكتبة المرعشي ﷺ ـ قم المقدّسة / ١٤١٨هـ.

٣٣ ـ **كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال** : المتّقي الهندي

علاء الدين عليّ بن حسام الدين البرهان (٨٨٨ ـ ٩٧٥هـ) ، مؤسّسة

الرسالة ـ بيروت /١٩٩٣م.

٣٤ ـ مجمع البحرين: الطريحي

فخر الدين محمّد بن عليّ (١٠٨٥هـ)، تحقيق قسم الدراسات الإسلاميّة، مؤسّسة البعثة ـ طهران، الطبعة الأُولى /١٤١٤هـ (٣ مجلّدات).

٣٥ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي

الحافظ نورالدين عليّ بن أبي بكر (٧٣٥ ـ ٨٠٧هـ): الناشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت / ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٦ ـ محاكمة في القضاء: الهمداني.

حسين الحسينيّ، قم المقدّسة ١٣٩٧هـ.

٣٧ ـ مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل: المحدّث النوري

الحاج الميرزا حسين بن محمّد تقي بن عليّ بن تقي الطبرسي (١٢٥٤ ـ ١٣٢٠هـ)، نشر وتحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم المقدّسة، الطبعة الأُولى /١٤٠٨هـ.

٣٨ ـ مكارم الأخلاق: الطبرسي

رضي الدين أبو نصر الحسن بن الفضل (٥٤٨هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم المقدّسة /١٤١٦هـ.

٣٩ ـ من لا يحضره الفقيه: الشيخ الصدوق

أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي (٣١١ ـ ٣٨١هـ)، الناشر: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأُولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

٤٠ ـ نظام الحكم والإدارة في الإسلام: القرشي

باقر شريف، مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف، الطبعة الأُولى /

١٩٦٦م.

٤١ ـ **النظم الإسلاميّة**:

حسن إبراهيم حسن وعليّ إبراهيم حسن، لجنة التأليف ـ القاهرة، الطبعة الأُولى /١٩٢٩م.

٤٢ ـ **نهج البلاغة**: مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين عليه السلام

تحقيق د. صبحي الصالح، دار الأُسوة التابع لمنظمة الأوقاف ـ طهران، الطبعة الثانية / ١٤١٨هـ

٤٣ـ **نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة**: المحمودي

الشيخ محمّد باقر، وزارة الثقافة ـ طهران /١٤١٢هـ.

٤٤ ـ **وسائل الشيعة**: الحرّ العاملي

محمّد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن الحسين (ت ١١٠٤هـ)، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم المقدّسة ـ الطبعة الثانية /١٤١٤هـ.

٤٥ ـ **ينابيع المودّة لذوي القربى**: القندوزي

سليمان بن إبراهيم الحنفي (ت ١٢٩٤هـ): تحقيق: السيّد عليّ جمال أشرف الحسيني، الناشر دار أُسوة ـ قم المقدّسة، الطبعة الأُولى / ١٤١٦هـ.



مُحتويات الكتاب

الدولـة

١٥ ـ ٥٤

الإمام عليه السلام مع القضاة

الإمام عليه السلام مع الولاة

٦٧ ـ ١٠٦

السياسة الاقتصاديّة لحكومة الإمام عليه السلام

١٠٧ ـ ١٣٠

السياسة الداخليّة لحكومة الإمام عليه السلام

عهد الإمام (ع) لمالك الأشتر